

دكتور  
تقي الدين محمد زهير  
أستاذ الفقه الإسلامي  
بجامعة الأزهر

الوسيط  
في  
مباحث العبادات  
على مذهب الإمام الشافعي "رضي الله عنه"

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



مكتبة  
تقريب محمد وآل بيته  
استاذ الفقه الإسلامى  
بجامعة الأزهر

الوسيط  
في  
مباحث العبادات  
على مذهب الإمام الشافعى "رضى الله عنه"

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة للزلف

وزارة الثقافة  
مكتبة محمد عبد الرزاق  
الكنيسة الأرمن شرق الجيزة  
تأليف: ١٩٨٠-١٩٨١

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ، وبعد ، .

فهذه بحوث فقهيّة في العبادات على مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه أقدمها للباحثين والدارسين في مجال التشريع الإسلامي وفقهه من خلال تراثنا الفقهي القديم مستنداً في ذلك إلى أمّ المراجع القديمة والأصيلة في المذهب الشافعي قصدنا منها تسهيل البحث للباحثين وإخراج نصوص فقهائنا القدامى بأسلوب يفهمه أهل العصر ولتكون هذه الدراسة الفقهيّة مقدمة لربط تراثنا الفقهي القديم بأحكام الشريعة وأمورها العملية التي تحكم الناس في عصرنا الحديث وذلك بعد أن قدمت في ذلك من البحوث في خدمة الشريعة الإسلامية الغراء ما جاد الله به علينا من فضله الكريم حيث وفقنا الله تعالى وهدانا إلى نشر كثير من الكتب العلمية والفقهية ومنها : محمد رسول الإسلام والسلام ، و : العلاقات العامة والخاصة في الإسلام ، و : المدخل الوسيط لدراسة الشريعة الإسلامية والفقه والتشريع ، و : السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام ، و : نظرية الدعوى والإثبات في الفقه الإسلامي ، و : الوسيط في جرميّي الزنا والقتل ، و : أحكام السرقة ، و مجموعة كتب الفقه الإسلامي . الأول في تاريخه . والثاني في بعض مباحث العبادات . والثالث في المعاملات المدنية والتجارية . والرابع في مسائل الأحوال الشخصية .

هذا عدا البحوث الكثيرة والمتنوعة المنشورة في المجلات العلمية المختلفة وأهم هذه البحوث من وجهة نظرنا : النقود الورقية والمعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي ، بالعدد الأول من مجلة الشريعة والقانون صنعاء . وقاعدة المعاملات المدنية بين المفهوم الوضعي والمفهوم الشرعي ، بالعدد

الثالث من مجلة الشريعة والقانون **صنيفاً** . ويضاف إلى ذلك كتابنا  
 ، الوسيط في علم مصطلح الحديث الذي طبع حديثاً . وكل هذا مقدمة  
 لخدمة العلم والبحث ونحن معترفون بعجزنا لله سبحانه وبأن ما قدمناه من زاد  
 علمي إنما هو جهد المقل .

وبوف تقداول يا ذن الله في هذا الكتاب الجديد والذي سميناه ، الوسيط  
 في مباحث العبادات ، مسائل العبادات على مذهب الإمام الشافعي رضي الله  
 عنه دراسة تحليلية ما بين نصية وموضوعية وذلك لاتمام النفع والفائدة ،  
 والله ندعو أن يوفقنا في إخراج هذا الكتاب على الصورة التي بها يعم النفع  
 للإسلام والمسلمين إنه نعم المولى ونعم المعين .

دكتور

نصر فريد محمد هـ  
 أستاذ الفقه الإسلامي  
 بجامعة الأزهر

غرة المحرم سنة ١٤٠٤ هـ

الموافق أكتوبر سنة ١٩٨٣ م

# مدخل تمهيدى

فى

التعريف بالشريعة والفقه واصطلاحات المذهب الشافعى

الشريعة :

الشريعة لغة : هى الطريقة المستقيمة .

واصطلاحا : هى الأحكام التى سنّها الله لعباده وشرعها لهم .

والشريعة والملة بمعنى واحد ، وقد عبر بذلك القرآن فى قوله تعالى :

( فاتبعوا ملة إبراهيم حنيفا )<sup>(١)</sup> وقوله : شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا والذي أوحينا إليك ،<sup>(٢)</sup> .

والشريعة بهذا المعنى تشمل الأحكام الاعتقادية ، والأخلاقية ، والعملية . فالاعتقادية يختص بها علم التوحيد ، والأخلاقية يختص بها علم الأخلاق ، والعملية يختص بها علم الفقه .

الفقه :

والفقه هو لغة الفهم ، واصطلاحا : العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية .

---

(١) سورة آل عمران : آية ٩٥ .

(٢) سورة الفهود : آية ١٢ .

وهو يشمل العبادات ، والمعاملات ، والجنايات ، والحدود ،  
والتعزيزات والفقه بمعناه الاصطلاحي الأخير لم يعرف إلا في أواخر  
عهد التابعين في المد الأموى . لأن جميع الأحكام في عهد النبي صلى الله  
عليه وسلم كان مرجعها إلى الوحي والفقه يقوم على الاجتهاد في استنباط  
الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية كما سبق في التعريف ولا إجتهد مع  
نزول الوحي . أما في عصر الصحابة وكبار التابعين فكانوا يعتمدون على  
الكتاب والسنة ولا يحتاجون إلى الاجتهاد لإمكان اجتماع الصحابة وقلة  
المشاكل الإجتماعية التي تحتاج إليه ولذلك كان الفقهاء في عهد الصحابة  
والتابعين يرفون بالقراء .

وعندما جدت المشاكل وكثرت لإحتياج الأمر إلى وضع قواعد  
علم الفقه والتأليف في كل فروعه فتم ذلك في أواخر عصر التابعين  
وتابعى التابعين .

والفقه الإسلامى أخص من الشريعة ؛ لأنها بمثابة الجنس من النوع  
لكونها كثيراً ما تطلق ولا يراد منها إلا الفقه ، ومن هذا تسمية السككية  
التي يدوس فيها الفقه الإسلامى في جامعة الأزهر مثلاً ؛ بكلمة الشريعة ،  
وتسمية مادة الفقه في كليات الحقوق بالشريعة الإسلامية ، وهو من إطلاق  
العام وإرادة الخاص ، أى أنه إطلاق مجازى متعارف عليه .

والفقه الإسلامى قد تعددت مذاهبه واختلفت تبعاً لتعدد مؤسسيه  
واختلاف مداركهم في استنباط أحكامه حسب البيئة والظروف التي وجد  
فيها والقواعد التي وضعها كل إمام لمذهبه وقد اشتهر من هذه المذاهب :  
الحنفى ، والمالكي ، والشافعى ، والحنبل ، والشيعى ، والظاهرى .



ولما كان مجال دراستنا هو المذهب الشافعى فقد اقتضى الحال التعريف ببيان مصطلحاته ، فأحيانا ما يطالعنا في كتب المذهب كثيراً من التعبيرات التى يتوقف على معرفتها معرفة الحكم الشرعى الصحيح فى المذهب ، كالأقوال ، والأوجه ، والطرق ، والظاهر . والأظهر والمشهور ، إلى آخره . ولذلك احتجنا إلى إلقاء الضوء عليها . وتوضيحها حتى نسير فى دراستنا على هدى واضح من تعبيرات الفقهاء ونصوصهم ، وهذا ما يحتاج إليه كل دارس للمذهب أو باحث فى فروع الفقهية . ونحن نثبه إليها الآن زيادة فى الحرص على الاستيعاب والتنبيه . فنقول وباقه المداية والتوفيق :

الأقوال تنتسب للإمام الشافعى رضى الله عنه لإمام المذهب الشافعى ومؤسسه مواضع قواعد أصوله بل الفقه الإسلامى على اختلاف مذاهبه . المولود بغزة سنة ١٥٠ من الهجرة فى السنة التى توفى فيها الإمام أبو حنيفة لإمام المذهب الحنفى وتوفى بمصر ودفن فيها سنة ٢٠٤ من الهجرة . والأوجه تنسب للأصحاب وأما الطرق فهى مزيج بين الإثنين ، وإذا كان التعبير بالأظهر أو المشهور فن الأقوال منسوبة إلى الإمام الشافعى أما الأصح أو الصحيح فن الأوجه منسوبة للأصحاب .

ويعبر بالأظهر إذا قوى الخلاف بين الأقوال لقوة مدركه وهو الدليل وهذا يشعر بظهور مقابلة وإن ضعف الخلاف لضعف الدليل المستند إليه القول المقابل هـر بالمشهور وهو ما يشعر بنزاهة مقابله لغزابة الدليل الذى استند إليه .

والأوجه للأصحاب يستخرجونها من كلام الشافعى رضى الله عنه فإن قوى الخلاف عبر بالأصح . وإن ضعف عبر بالصحيح ، ولم يعبر بذلك

في الأقوال تأدياً مع الإمام الشافعي رضي الله عنه ، لأن الصحيح عشر  
بفساد مقابله .

وكثيراً ما يختلف الأصحاب في حكاية المذهب عن الإمام ، فقد ينقل  
المذهب عن طريق واحدة وقد ينقل عن طريقين ، وقد ينقل من أكثر  
من طريق ، وحيث يكون التعبير بالمذهب فإنه دليل على الطريقة الراجحة  
في نقل المذهب عن الإمام الشافعي رضي الله عنه وذلك كأن يحكى بعض  
الأصحاب في المسألة قولين أو وجهين لن تقدم من الأصحاب ويقطع البعض  
الآخر بأحد هذه الأقوال منسوبة إلى الإمام .

وإن كان التعبير بالنص فالمراد نص الشافعي رضي الله عنه في المسألة  
ويكون في مقابله وجه ضعيف أو قول مخرج من نص للإمام في نظير المسألة  
ولكن لا يعمل به .

والقديم ما ذهب إليه الشافعي في العراق ، والجديد ما استقر عليه في  
مصر ولما ذهب إليه في العراق . والعمل على الجديد دائماً إلا فيما ينزه عليه  
كامتداد وقت المغرب إلى مغيب الشفق الأحمر في القديم .

والمشهور من رواية المذهب القديم أربعة : السكرانسي ، والزعفراني .  
وأبو ثور وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم .

وأما المشهور من رواية المذهب الجديد وهو ما ذهب إليه في  
مصر أو استقر عليه فيها ، ولما كان قال به في العراق فأربعة أيضاً وهم :  
المزني ، والبويطي ، والربيع المرادي ، والربيع الجيزي .

وأما غير المشهورين فمنهم حرملة ، ويونس بن عبد الأعلى وعبد الله

ابن الزبير المكي ، ومحمد بن عبد الحكم الذي في بيته قبر الشافعي وأبوه  
عبد الله بن عبد الحكم .

وإذا عبر الفقهاء في كتب المذهب ، وقيل كذا ، فالمراد به وجه  
ضعيف للأصحاب ، والأصح أو الصحيح خلافه .

وإذا قيل ، وفي قول كذا ، فالمراد به قول ضعيف منسوب للامام  
والراجح خلافه ، وهو ما يعبر عنه في المذهب بالظاهر أو المشهور .



# القسم الأول

مباحث الطهارة

# المبحث الأول

المياه التي ترفع الحدث وتزيل النجس

تمهيد :

الطهارة بالفتح مصدر طهر بفتح الهاء وضمتها لغة النظافة والخلوص من الأدناس سواء كانت حسية ملبوسة باليد أو الشم أو الرؤية ، أو معنوية كالعيوب التي تعتري الإنسان مثل الكذب والخسة والدقاة والبخل والجبن وحقوق الوالدين وقطع صلة الرحم وما أشبه ذلك من الأمور التي حث الشارع على عدم التخلق بها والامتناع من التحلّي بها كصفات خلقية تصيب الإنسان وهذه الصفات هي التي تقابل الصفات الحسنة وهي ما يعبر عنها بالأخلاق الحسنة التي ينبغي على المرء أن يتخلق بها وحث الشارع على التمسك بها وهي جزء من الشريعة الإسلامية ومن عقيدة المسلم التي لا غنى عنها بحيث يعتبر من أنكرها أو جحد بها منكرأ للإسلام ولعقيدة الإسلام فإن كان مسلماً أصلاً اعتبر بذلك مرتدأ عن الإسلام وإن كان كافراً أصلاً اعتبر منكرأ للشريعة الإسلام وقوانينها العملية التي يجب عليه العمل بها لأنها تطبق عليه في كثير من الجوابب العملية ومنها الأمور الأخلاقية .

أما الطهارة شرعاً ، أي بالمعنى المتعارف عليه عند علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية والتشريع الإسلامي فهي قد تستعمل بمعنى زوال المنع المترتب على الحدث والنجس وقد تستعمل بمعنى الفعل الموضوع لذلك . والفرق بين المعنيين ظاهر وواضح لأن الأول بمعنى الطهارة حقيقة وذلك

لا يتحقق إلا بمباشرة الفعل المؤدى إلى ذلك سواء كان ذلك حياً كانالة  
النجاسة أو معنوياً كالوضوء المزيل لعدم الطهارة المانعة من الصلاة وكثير  
من العبادات مثل من المصحف وقراءة القرآن إلا في حالات الضرورة  
التي قد يقتضيها المقام .

أما الثاني : فهو المعنى العام لأنه لا يلزم من الفعل أو إمكانه تحقق  
الأثر المترتب عليه حقيقة فثلا الطهارة للصلاة لا تكون إلا بالفعل من  
الحدث الأكبر أو الوضوء من الحدث الأصغر . فهذا الفعل وهو الطهارة  
إنما وضع بوصفه السابق ليكون سبباً مباشراً للصلاة فإن فعله الإنسان  
وأنى به في الظاهر كان محققاً للمعنى الأول وإن عرف الحكم فقط أى  
عرف أن الفعل الذى يؤدى إلى الطهارة هو الوضوء أو الفسل مثلاً سواء  
باشره أم لا كان محققاً للمعنى الثانى .

ولكن قد تكون الطهارة بمعنى إتيان المسنون منها أى المعنيين  
السابقين كتجديد الوضوء والفسل أو معرفة حكمهما ، وعلى ذلك تعرف  
الطهارة على المعنى الثالث الأخير بأنها :

«رفع حدث أو إزالة نجس أو ما فى معناه ما على صورتهما» ويراد بما  
فى معناهما التيمم والإغسال المسنونة وتجديد الوضوء والغسل الثانية والثالثة  
ومسح الأذن والمضمضة وطهارة المستحاضة ولس البول . ونظراً  
لأن الملة هو الأصل فى آلة الطهارة فله بدأته به فى البحث . كما فعل الإمام  
التووى ، وجهود فقهاء المذهب والإمام الفيرازى صاحب المهذب رضى  
الله عنهم أجمعين .

قال الإمام التووى رضى الله عنه فى مناجاه : يشترط لرفع الحدث  
والنجس ماء مطلق وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد .

### تعريف الحدث والنجس :

والحدث هو : الأمر الاعتبارى الذى يقوم بالإعضاء فيمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص . وأما النجس بفتح النون والجيم فهو مستقذر شرعاً يمنع من صحة الصلاة حيث لا مرخص .

### بيان الماء للطلق والمستعمل :

والماء المطلق هو الذى أشارت إليه الآية السكرية فى قوله تعالى :  
« وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا » .

والمراد باطلاقة إطلاقه عند الاستعمال لإزالة الحدث أو النجس فهو مطلق عن كل قيد يخرج عن وصف الطهورية كالنجاسة أو الاستعمال فى الطهارة الكبرى أو الصغرى فالمعبرة بما قصده إليه الشارع وبينه لنا فى هذا المجال وليس بمقصداً نحن البشر . والإطلاق المراد به الإطلاق عن كل ما لا بد منه أو ما هو ضرورى لازم للماء فى كثير من الأحيان ولا يمكن التحرز منه مثل الماء المتغير بمجرى الماء كما النيل عند الفيضان مثلاً حيث تراه بنى اللون وذلك لاختلاط الماء بما فى مجراه وهو التراب والطين والطمى لأن الماء لا بد له من مجرى طبيعى وهو لا يجرى ولا يسير فى الهواء .

ولذلك فلم يمنع هذا التغير الضرورى اللازم من إطلاق اسم الماء عليه واعتباره مطلقاً فى نظر الشارع مع وجود هذا التغير السكتير حتى وإن قيد بقيد خاص به كماء النيل وماء البحر وماء النهر وماء المطر وماء البئر وما أشبه ذلك ، فالأصل فى كل هذه المياه الطهارة الأصلية إلا إذا خرجت عن الطهارة بسبب آخر .



وعلى ذلك فالماء المطلق هو كل ما يطلق عليه في عرف أهل الشرع ماء وإن تغير عما في مقره أو أضيف إلى غير لازم له لا يعرف إلا به باعتباره مركباً إضافياً لا يتم الاسم إلا بتمامه كعبدة الله وعبد الفتاح ومن هذا ماء البحر . وماء النهر ، وماء البئر ، وماء السماء فكل هذا ماء مطلق وإن قيد بصفات لكنها لا تخرجه عن إطلاقه في نظر الشارع ولأن القيد في بعض الأحيان لبيان الواقع كماء البحر وليس بلام له على القوام .

وإذا قيد الماء بقيد يخرج من هذا الإطلاق الشرعي كان ماءً مقيداً لا مطلقاً وسواء كان هذا القيد بالإضافة اللازمة كماء الورد ، أو بالصفة اللازمة غالباً كماء دافق . والمراد به المنى ، أو بلام العهد كما في الحديث « إذا رأيت الماء . . أى المنى . وهذا جزء من حديث سئل فيه النبي صلى الله عليه وسلم عن غسل المرأة من الاحتلام فأجاب بأنها يجب عليها الغسل إذا هي رأت الماء أى المنى سواء رآته رأى العين أو لمسته وأحست به بأى وسيلة أخرى من وسائل المعرفة والإحساس<sup>(١)</sup> .

والماء المطلق يطلق عليه شرعاً ماء « مطهر ، وهو طاهر في نفسه مطهر لغيره . وقد عبر الإمام النووي عن ذلك الماء المطلق في منهاجه بقوله « وهو ما يقع عليه اسم ماء بلا قيد » .

فكل ماء من هذا القبيل فهو ماء مطلق وإن قيد لمواثقه الواقع كما سبق القول كماء البحر وماء النهر حيث يمكن رفع هذا القيد عن الماء في أى وقت ويعود إليه وصف الماء المطلق ، لأن ماء البحر إذا أخرجته منه

(١) راجع للمؤلف الفقه الإسلامى ( الكتاب الثانى ) الطبعة الأولى

ووضعت في إماء. أو مكان آخر مثلاً سمي ماء ققط وإن كان أصله البحر . وقد يتحول ماء البحر المالح إلى ماء عذب وفي هذه الحالة أيضاً يطلق عليه وصف الماء وققط وإن كان مصدره البحر وقى على هذا ماء النهر وماء المطر وماء البئر فكل هذه الصفات المضافة إلى الماء والموصوفة بها ليست بلازمة له وإنما قد تزول عنه في أى وقت ولأى سبب .

وكل إماء مطلق يجوز وبصح به أن يرفع الحدث والنجس لأنه يشترط رفع الحدث والنجس الذي هو الأصل في الطهارة ماء مطلق . كما يشترط الماء المطلق أيضاً في غسل المستحاضة والغسل المسنون والوضوء المجدد ونحو ذلك كطهارة دائم الحدث وكغسل الذمية أو المجنونة إذا غسلها حليها . والدليل على أن الماء المطلق طاهر في نفسه مطهار لغيره قوله عز وجل : « وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا » . وقوله تعالى : « وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ » . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما نبع من الأرض من ماء البحر « هو الطهور ماؤه الحل ميتته » .

وكل ماء على وجه هذه الحياة إما من السماء وإما من الأرض وفي الإثنين ورد الدليل القاطع بشأن طهوريته أصلاً إما من من الكتاب وإما من السنة .

### إماء المقيد بقيد لازم :

وإماء إذا كان مقيداً بقيد لازم له لا يفارقه في غالب الأحوال . كان غير مطلق وبالتالي كان طاهراً في نفسه إن عرى على النجاسة ولكنه لا يستبرئ مطهراً لغيره فلا يصح به الوضوء ولا الغسل من الجنابة ولا الحيض أو الإستحاضة ومثال ذلك ماء الورد ، وماء الفل ، وماء

الريحان وماء الخل وكل ماء من هذا القبيل ، حيث لا يذكر إلا مقيداً بعبء هذا لا يصح التطهر به حيث لا يرفع الحدث ولا يزيل النجس وذلك لقوله تعالى في هذا الشأن ، فلم تجدوا ماء فتيمموا ، ولقوله صلى الله عليه وسلم حين بال الأعرابي في المسجد : صبوا عليه ذنوباً من ماء ، أى دلوا بماء بالماء ، والحديث متفق عليه . والأمر الوارد في كل من الآية والحديث للوجوب وليس هناك مقتضى أو دليل آخر يخرج هذا الأصل من محله فبقى على أصله باتفاق . والماء الذى ورد في كل من الآية والحديث ينصرف إلى المطلق لتبادره إلى الأذهان ، فلورفع مانع غيره ما وجب غسل البول به ولا ما وجب التيمم عند فقده .

### الماء المتغير بمخالط طاهر مستغنى عنه :

وإذا تغير الماء المطلق بطاهر آخر أضيف له وكان المطلق مستغنياً عنه فى الأصل كزعفران وكان هذا التغير يمنع لإطلاق اسم الماء عليه لكثرة كان غير طهور لأنه غير مطلق فى هذه الحالة لأن ما يصدق على الطهور شرعاً يصدق على المطلق .

فإذا كان التغير قليلاً لا يمنع اسم الإطلاق عن الماء فلا يضر هذا التغير ركان الماء طاهراً فى نفسه مطهراً غيره وذلك يتصور فى المخالط الطاهر القليل والمخالط الذى لا يمكن الاحتراز عنه بأى حال فن الأول ماء الورد والزعفران القليلين ومن الثانى الطلين والعلطب وما فى حكمهما مما هو فى مكره أو مستقره وذلك لتذرع صون الماء عنه فلا يمنع التغير به إطلاق اسم الماء عليه حتى وإن أشبه التغير به فى الصورة التغير الكثير بمستغنى عنه ، كما لا يضر فى الإطلاق ماء متغير بمجاور له طاهر كمود ودهن مطيين للماء أم لا وكذا بتراب طرح فيه فى أظهر الأقوال المنسوبة للإمام الشافعى رضى الله عنه ، لأن تغيره بذلك فى الأول بقصد الترويح وفى الثانى بقصد

( ٢ - الوسيط )

المذكورة لا يمنع إطلاق اسم الماء عليه ومقابل الأظهر من الأقوال يظهر  
التغير بما سبق وإن كان قليلا كما يضر المتغير بنجس وإن كان قليلا .  
فالقليل حكمه حكم الكثير في إطلاق وصف النجاسة على الماء إذا لاقته  
هذه النجاسة فكذا الحكم هنا أى القليل يأخذ حكم الكثير في إخراج  
وصف الإطلاق عن الماء بملاقاته بمخالط يستغن عنه منير له وإن كان هذا  
التغير قليلا . لأن القياس يشمل الحكمين .

وقد فرق صاحب القول الأول الأظهر ورد على الثاني بنقطة أمر النجاسة  
وبطورية التراب بخلاف الزعفران وإن كان طاهرا لأنه لا يستعمل في  
حلت ولا نجس .

وعلى ذلك إذا تغير الماء بتراب تهب به الريح فلا يضر جزما أى  
بلا خلاف لأن حكم التراب في هذه الحالة حكم الطين المستقر في مجرى  
الماء والذي يغيره كثير عند مرور الماء عليه وهذا بالاتفاق ولا يضر كما سبق  
القول لأن الإطلاق لا يزول عنه في هذه الحالة بأى حال .  
الماء المشمس :

والماء المشمس ماء مطلق في جميع الأحوال ويصح التطهر به سواء كان  
في الحدث أو النجس بلا خلاف وإن كره استعماله إذا كان الماء المشمس  
قد وضع في إناء من حديد أو نحاس وسخنته الشمس وذلك لأن التسخين  
بهذه الصورة قد يؤدي إلى وجود زهومة تعلو سطح الماء وهى مادة متحللة  
من الماء بسبب عوامل الجو وبطء التسخين وأثر الشمس في هذا التحليل  
وهذه المادة إذا اتصلت بالجسم مع سخونة الماء فقد تسبب له الضرر ومنه  
مرض البرص والعياذ بالله وهو عبارة عن بقع بيضاء تصيب الجلد . ونظرا  
لأن الضرر غير محقق ولأن الوصف غير لازم فقد كان استعمال الماء مكروها  
وليس محرما فإن تأكد وجود الضرر حرم الاستعمال أيضا وإن بقي اسم  
الإطلاق عليه حيث يرفع الحدث ويزيل النجس . والمسخن بماء الشمس

إن كان بارداً وكذا المسخن بالنار لا كراهة في استعمالهما لأن الأول لا يضر ، والثاني لا تكون به زهومة نتيجة التسخين السريع لأن الزهومة لا تأتي إلا من بقاء التسخين بالشمس فلما اثنى الضرر زالت الكراهة .

### شروط كراهة استعمال الماء المشمس :

ويشترط لكراهة استعمال الماء المشمس عدة شروط هي : أن يكون استعماله بالبدن ولو في غير الطهارة كأكل وشرب ، وأن يكون ذلك بقطر حار كبلاد الحجاز مثلاً وأن يكون الماء يافئاً منطبع غير التقدين كالنحاس والحديد وأن يستعمل في حال حرارته .

وغير الماء من المائعات كالماء بالفسبة للاستعمال في غير الطهارة من حيث الكراهة ، كما يكره أيضاً استعمال الماء شديد السخونة والبرودة كما يترتب على هذا الاستعمال من ضرر في بعض الأحيان .

### الماء المستعمل في الطهارة :

والماء المستعمل في فرض الطهارة إن كان قليلاً وكان ذلك عن حدث كالغسل الأول فهو غير طهور باتفاق في المذهب أى طاهر في نفسه غير مطهر لنفسه ، وأما المستعمل في ثقل الطهارة كالغسل الثانية والثالثة في الوضوء أو النسل الواجبين وكذا تجديد الوضوء أو الغسل ولو في الغسل الأولى ففيه خلاف في المذهب على قولين للأصحاب .

أحدهما : وهو القوي الصحيح أنه طهور أى طاهر في نفسه مطهر لغيره .

والثاني : وهو الضعيف أنه غير طهور كالنسل الواجب فهو طاهر في نفسه غير مطهر لغيره لأنه غير مطلق . والمراد باستعمال الماء في الفرض ما لا بد منه فيشمل ماء وضوء الخنثى بلانية وماء وضوء الصبي لأن نية الوضوء غير واجبة عند الأحناف ونية الصبي أيضاً كذلك لأن أصل العبادة غير واجب عليه لأنه غير مكلف أصلاً . ومع ذلك فلا بد منهما عند الشافعية .

حى وإن كانت من صبي لأن النية غير واجبة عليه وهي عبادة ولكنها تصح منه إن فعلها باختياره ويثاب عليها مع النية .

### الماء المستعمل إذا بلغ قلتين :

وإذا بلغ الماء المستعمل قلتين ، بحيث جمع بعد استعماله في فرض الطهارة أو تغلها حتى بلغ هذا القدر فطهور في الأصح لأصل طهارته ولأن الكثير طاهر مطهر باتفاق والقلتان أول حد الكثير وقد حكمتا باتفاق بأن الماء طاهر من الأصل ولكن منع من الحكم بطهوريته لقلته ولأنه قد رفع مانعا ولم يرفع نجسا ولأن الماء الكثير أيضا لا ينجس بملافة النجاسة إلا إذا تنير فما بالك إن كان طاهرا من الأصل .

والثاني وهو مقابل الأصح أن الماء إذا بلغ قلتين وكان مستعملا فإنه يظل على وصفه وحالته باعتباره طاهر غير مطهر لأن وصف الاستعمال لم يفارقه ولأن الوصف اللازم الخارج إنما يخرج عن وضعه الأصلي وما دام أن وصف الاستعمال ملازم له فلا يزول عنه مع الجمع سواء كان قليلا أو كثيرا فلا يعود إليه وصف الطهورية لأن المانع من وجوده موجود وهو صفة الاستعمال الملازمة له فإن زالت صفة الاستعمال عادت الطهورية إليه والحال أن صفة الاستعمال باقية فكيف نحكم بزوالها مع بقائها ؟

والماء مادام متردداً على المحل لا يثبت له حكم الاستعمال وعلى ذلك لو نوى جنب رفع الجنابة ولو قبل تمام الإغتماس في ماء قليل أجزأه الغسل به في ذلك الحدث وغيره ولو من غير جنسه .

### الماء الكثير إذا اختلط بغيره :

والماء إذا بلغ قلتين ووقعت فيه نجاسة أو لاقته ولم تنيره فهو طاهر أى باق على طهوريته حيث يكون طاهرا في نفسه مطهرا لغيره ، فإن تغير بسبب ملاقاته لتلك النجاسة التي وقعت فيه سواء كانت جامدة أو مائعة

كان الماء نجسا غير ظاهر وغير مطهر ولا فرق في هذا التغير بين التغير القليل والتغير الكثير لأن الحكم سواء فيهما وأيضا لا فرق بين أن يكون التغير ظاهر حسيًا وملبوساً أو غير معروف وملبوس ولكن يعرف بالتقدير فقط حيث أنه يحكم بالنجاسة في الجميع وتعرف نجاسة الماء التقديرية بتقدير أن المائع أو الجامد الذي وقع في الماء ولم يغيره منابر اللون الماء كاعتباره أي النجس مائعا أحمر أو أخضر أو أسود مثلاً فإن وقع فيه وغيره حكم بالنجاسة وإن وقع فيه بعد هذا التقدير ولم يغيره فلا يحكم بنجاسته وهكذا يقاس الأمر في مثل هذه الحالات ، ولكن يراعى عند التغير الاختلاف في صفات ثلاث هي اللون والطعم والرائحة مع أغلظ الصفات فاللون لون الجبر والطعم طعم الخل والريح ريح المسك .

وفي شأن الماء المطلق إذا أضيف إليه غيره من المائعات يقول الإمام أبي إسحاق الشيرازي الشافعي أحد الأئمة المجتهدين في المذهب ، فإن كل الماء المطلق بنائع بأن احتاج في طهارته إلى خمسة أرحال ومعه أربعة فكله بنائع لم يتغير به جاء ورد انقطعت رائحته فقيه وجهان ، .

قال أبو علي الطبري لا يجوز الوضوء به لأنه كل الوضوء بالماء والمائع فأشبهه إذا غسل بعض أعضائه بالماء وبعضها بالمائع ، ومن أصحابنا من قال إنه يجوز لأن المائع استهلك في الماء فصار كما لو طرح ذلك في ماء يكفيه (١) .

ثم يقول تحت باب ما يفسد الماء من الطاهرات وما لا يفسده ، إذا اختلط بالماء شيء طاهر ولم يتغير به لقلته لم يمنع الطهارة به لأن الماء باق على إطلاقه ، وإن لم يتغير به لموافقته الماء في الطعم واللون والرائحة كما .

ورد انقطعت رائحته ففيه وجهان : أحدهما إن كانت الغلبة للماء جازت الطهارة به لبقاء اسم الماء المطلق وإن كانت الغلبة للمخالط لم يجوز لأوال إطلاق اسم الماء :

والثاني : إن كان ذلك قدرا لو كان مخالفا للماء في صفاته لم يغيره لم يمنع وإن كان قدرا لو كان مخالفا له غيره منع لأن الماء لما لم يتغير بنفسه اعتبر بما يغيره كما تقول في الجنابة التي ليس لها أرض مقدرة لما يمكن اعتبارها بنفسها اعتبرت بالعناية على العبد .

وإن تغير أحد أوصافه من طعم أو لون أو رائحة نظرت فإن كان مما لا يمكن حفظ الماء منه كالطحلب وما يجري عليه الماء من الملح والنبوة وغيرهما جاز الوضوء به لأنه لا يمكن صون الماء عنه فعفى عنه كما عفى عن التجاسة البسيرة والعمل القليل في الصلاة، وإن كان مما يمكن حفظ الماء منه نظرت فإن كان مما انعقد من الماء لم يمنع الطهارة به لأنه كان مع ماء في الأصل فهو كالثلج إذا ذاب فيه ، وإن كان ترابا طرح فيه لم يؤثر لأنه يوافق الماء في التطهير فهو كما لو طرح فيه ماء آخر فتغير به، وإن كان شيئا سوى ذلك كالزعفران والتمر والدقيق والملح الجبلي والطحلب إذا أخذ ودق وطرح فيه وغير ذلك مما يستغنى الماء عنه لم يجوز الوضوء به كماء اللحم وماء الباقلاء وإن وقع فيه ما لا يختلط به فتغيرت به رائحته كالدهن والطيب والعود ففيه قولان، قال في التبويطي لا يجوز الوضوء به كما لا يجوز بما تغير بالزعفران ، وروى المزي أني يجوز الوضوء به لأن تغيره عن مجاوره فهو كما لو تغير بحيفة بقر به . وإن وقع فيه قليل كافور فتغير به ريحه ففيه وجهان :

أحدهما : لا يجوز الوضوء به كما لو تغير بالزعفران .



والثاني يجوز لأنه لا يختلط به وإنما يتغير من جهة المجاورة<sup>(١)</sup>.

وهذا التفصيل الذي ذكره الشيرازي في مذهبه بالنسبة لما يفسد الماء من الطاهرات وما لا يفسده تفصيل حسن لا غنى عنه لكل طالب علم أو باحث ولذلك نقلته بنصه في هذا المقام لزيادة الاستفادة.

أما الإمام النووي في مناجاه فيقول في هذا المجال بالنص<sup>(٢)</sup> : « فالمتغير يستثنى عنه كوعفران تنغير أيمع إطلاق اسم الماء غير طهور ، ولا يضر تنغير لا يمتنع الاسم . ومتنبر بـ كك وطين وططب وما في مفره وعمره وكذا متنبر بمجاور كعود ودهن أو بتراب طرح فيه في الأظهر ، » .

وعلى ذلك نجد اتفاق النووي مع الشيرازي في ذكر الحكم عن المذهب ولا خلاف بينهما إلا في التفصيل والتعبير فقط .

وفي شأن الماء المطلق إذا تلاقى بنجس يقول الإمام النووي رضى الله عنه : « ولا تنجس قلنا الماء بملاقاة نجس فإن غيره فنجس فإن زال تنغيره بنفسه أو بماء طهر أو بمسك وزعفران فلا وكذا تراب وجص في الأظهر ودونهما ينجس بالملاقاة فإن بلخهما بماء ولا تنغيره فطهور ، فلو كوثر بإيراد طهور فلم يبلخهما لم يطهر وقيل طاهر لا طهور ، ويستثنى ميتة لادم لها سائل فلا تنجس<sup>(٣)</sup> ما عدا على المشهور ، وكذا في قول نجس لا يدركه طرف . قلت : ذا القول أظهر ، والله أعلم . »

المذهب ٥ / ١ ، مراجع أيضا النهاج النووي مع السراج ١ / ١ والمحلى مع النهاج ٢ / ١  
(٢) انظر السراج مع النهاج ص ٨٠ .

والجاري كراكد وفي القديم لا ينجس بلا تنير<sup>(١)</sup>.

أما الإمام الشيرازي فقد ذكر هذا الذي ذكره النووي تحت باب ما يفسد الماء من النجاسة وما لا يفسد فقال: «إذا وقعت في الماء نجاسة لا يخلو إما أن يكون راكدا أو جاريا أو بعضه راكدا وبعضه جاريا. فإن كان راكدا نظرت في النجاسة فإن كانت نجاسة يدركها الطرف<sup>(٢)</sup> من خمر أو بول أو ميتة لها نفس سائلة<sup>(٣)</sup> نظرت فإن تنير أحد أوصافه من طعم أو لون أو رائحة فهو نجس لقوله صلى الله عليه وسلم: «الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو ريحه» فنص على الطعم والريح وقسنا اللون عليهما لأنه في معناهما.

وإن تنير بعضه دون بعض تنجس الجميع لأنه ماء واحد فلا يجوز أن ينجس بعضه دون بعض. وإن لم يتنير نظرت فإن كان الماء دون القلتين فهو نجس وإن كان قلتين فصاعدا فهو طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا كان الماء قلتين فإنه لا يحمل الخبث» ولأن القليل يمكن حفظه من النجاسة في الظروف<sup>(٤)</sup> والكثير لا يمكن حفظه من النجاسة فجعل القلتان حدا فاصلا بينهما<sup>(٥)</sup>.

#### مقدار القلتين:

والقلتان خمسمائة رطل بالبغدادى والرطل  $\frac{٢٨}{٣}$  مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع الدرهم أو بنون كسر الدرهم على قول وفي قول آخر

(١) المنهاج من السراج ص ٩ (٢) المراد به البصر.

(٢) أى دم سائل لها عند شق عضو منها فى الحياة مثل الذباب والزبور والطحلب وما أشبه ذلك.

(٤) يقصد الأواني. (٥) المذهب ١/ ٦٠٥.

الرطل مائة وثلاثون درهما . وإنما قدر الرطل بالبندادى لأنه روى في الخبر : « إذا بلغ الماء قلتين بقلال يبر » .

قال ابن جريج رأيت قلال حجر فأبت القلة منها تسع قربتين أو قربتين وشيئا فجعل الشافعى رضى الله عنه نصفاً احتياطاً وبذلك قدر القلتين بخمس قرب وقرب الحجاز كبار تسع القربة الواحدة مائة رطل تقريباً أو غالباً كما حدده الشافعى فصارت القلتان خمسمائة رطل ببندادى على هذا الأساس لأن حاصل ضرب ٥ وهو عدد القرب  $\times ١٠٠$  وهو مقدار وزن القربة الواحدة  $= ٥٠٠$  رطل خمسمائة رطل ببندادى وكان ذلك التحديد أو التقدير من الإمام الشافعى في العراق أثناء إعلان مذهبه المستقل عن الإمام مالك رضى الله عنه الذى كان تلميذاً له وتابعا لمذهبه في الاجتهاد من حيث الظاهر وإن خالفه في كثير من الأحكام<sup>(١)</sup>.

ولكن هل ذلك المقدار الذى بينه العلماء عن الإمام الشافعى رضى الله عنه تحديد لا يجوز الخروج منه أو تقريب يجوز الاجتهاد فيه وجهان للأصحاب في المذهب الشافعى :

أحدهما : أنه تقريب وعليه إن نقص الماء رطلاً أو رطلين من الخمسمائة وهو المقدار المحدد للماء الكثير لم يضر ويعتبر الماء كثيراً يأخذ حكم الكثير حسب ما بيناه من قبل منذ قليل وذلك لأن الشيء يستعمل فيما دون النصف في العادة .

والوجه الثاني : أنه تحديد وعليه لو نقص من الماء أى مقدار ولو قليلاً كرطل أو رطلين كان قليلاً لا كثيراً لأنه لم يبلغ حد الكثير حيث قد

(١) راجع المذهب ١ / ٦ والمخلى على المنهاج ١ / ١٦ ، والسراج ص ٩

نقص عنه في الوزن وعلى ذلك ينجس الماء بملاقاته للنجاسة حسب التفصيل والبيان الذي ورد بشأنها من قبل منذ قليل ، وذلك لأنه لما وجب أن يعمل الشيء نصفاً احتياطاً وجب استيفاؤه كما أنه لما وجب غسل شيء من الرأس احتياطاً لفصل الوجه صار ذلك فرضه لأن ذلك من باب مقدمات الواجب وكل ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب<sup>(١)</sup> . وإن كنا نرى أن الوجه الأول هو الأصح لأن الحكم بني عن اجتهاد لا عن نص قاطع وإن العمل بكلا الرأيين صحيح من وجهة نظرنا للسبب السابق والملة التي ذكرناها . ويعتبر هذا الحكم ملزماً لصاحبه ولما قلده من غير دليل أما المجتهد في المذهب أو في فهم الدليل فله العمل بقول إمامه على ظاهره أو الاجتهاد في تفسيره والأخذ بما لا يعارضه ولا يناقضه من الأصل .

### النجاسة المعفو عنها وغير المعفو عنها :

وفي شأن النجاسة المعفو عنها وغير المعفو يقول صاحب المذهب : « فإن كانت النجاسة بما لا يدركها الطرف ففيه ثلاث طرق من أصحابنا من قال لا حكم لها لأنها لا يمكن الاحتراز منها فهي كغبار الرجين ، ومنهم من قال حكمها حكم سائر النجاسات لأنها نجاسة متيقنة فهي كالنجاسة التي يدركها الطرف ، ومنهم من قال فيه قولان أحدهما : لا حكم لها . والثاني : لها حكم .

« وإن كانت النجاسة ميتة لا نفس لها سائلة كالذباب والذئبور وما أشبههما ففيه قولان أحدهما أنها كغيرها من الميتات لأنه حيوان لا يؤكل بعد موته فهو كالحيوان الذي له نفس سائلة . والثاني أنه لا يفسد الماء لما

روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فامقلوه فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء ، وقد يكون الطعام حاراً فيموت بالمقل فيه فلو كان يفسده ما أمر بمقله ليسكون شفاء لنا إذا أكلناه (١) .  
وذلك بشرط ألا يكثر ولا يغير الماء أو الطعام فإن كثر من ذلك ما غير الماء ففيه وجهان أحدهما أنه ينجس لأنه ماء تغير بالنجاسة والثاني لا ينجس لأن ما لا ينجس الماء إذا وقع فيه وهو دون القلتين لم ينجسه وإن تغير به كالسمك والجراد . وإن كنا نصح ونرجح الوجه الأول ونضف الثاني لأن الضرورة لا قياس عليها ولا يتوسع فيها فالضرورة تقدر بقدرها ونحن فيما لا يمكن الاحتراز عنه وهو عادة قليل .

وفي شأن الميتة التي ليس لها دم يسيل والنجاسة التي لا يدركها البصر يقول النووي في كتابه المنهاج : « ويستثنى ميتة لا دم لها سائل فلا تنجس مائماً على المشهور ، وكذا في قول نجس لا يدركه طرف . قلت ذا القول أظهر والله أعلم » .

ومعنى ذلك أن الميتة التي لا دم سائل لها أن وقعت في ماء قليل بقى بطهارته على المشهور في المذهب الشافعي ، وهو حكم صحيح لا خلاف على صحته عند علماء المذهب الشافعي على المشهور . ويقابل المشهور في المذهب . قول غريب أن الماء ينجس إن كان قليلاً . وعمل الخلاف إذا لم تنشأ فيه فإن نشأت فيه ومات لم تنجسه جزماً أي بلا خلاف بشرط ألا يغير الماء . فإن غيرته الميتة أو طرحته فيه بعد موتها قصد أن نجسته جزماً أي بلا خلاف في المذهب (٢) .

أما حكم النجس الذي لا يدركه الطرف إذا وقع في الماء أو المائع أو

لاقى الثوب أو البدن فقد صحح الإمام النووي طهارة الماء على خلاف الإمام الرافعي وغيره من علماء المذهب واعتبر القول بالطهارة أظهر الأقوال في المذهب والأظهر يقابله ظاهر وبذلك عنده يتساوى الحكم بالطهارة على الحكم بالنجاسة من حيث الفتوى والعمل بها شرعا وإن كانت الفتوى بالطهارة في نظره هي الأظهر وبذلك يكون الخلاف في هذه المسألة قوى في المذهب أما عند غيره فهو ضعيف والصحيح هو القول بالطهارة ومقابله وهو ضيف يحكم بالنجاسة<sup>(١)</sup>.

### حكم ما إذا اشتبه الماء الطاهر بالنجس :

وإذا اشتبه ماء طاهر بماء نجس على شخص فعليه أن يجتهد قدر استطاعته فإن غلب على ظنه أنه طاهر تطهر به لأنه طهور في اعتقاده وإن غلب على ظنه نجاسته أو استوى الأمر فهو غير طاهر ولا يصح التطهر به فإن تطهر منه لا يجزئه هذا الطهور وذلك على القول الصحيح في المذهب وهو الرجوع سواء قدر على ماء طاهر غيره أم لم يقدر أما على مقابله وهو ضعيف فيشترط للعمل بالحكم السابق وهو غلبة الظن ألا يكون في استطاعة الشخص الحصول على ماء آخر متيقن طهارته فإن كان في استطاعته ذلك لم يصح له أن يتطهر بالماء المشكوك فيه حتى وإن غلب على ظنه طهارته .

وهذا القول ضعفه الإمام النووي رحمه الله ومثاله ذلك ما إذا كان معه ماء مشكوك فيه في إناءين وهو على شط نهر أو بحر . وهذا الخلاف في الماء المشتبه مع الاجتهاد ، فإن هجم الشخص على الماء المشتبه فيه

---

(١) أنظر المرجع السابق ، وسواشي الشرواني وابن قاسم على نسخة المحتاج

الموجود معه بدون اجتهاد أو غلبة ظن وتطهر منه فلا يجرئه جرماً أى بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

والأعمى كالبصر فيما سبق حيث يجوز له الاجتهاد لأنه يدرك الإشارات والعلامات باللمس أو الشم أو الذوق وذلك على الأظهر. أما مقابل الأظهر فيخص حكم الاجتهاد السابق بالمبصر دون الأعمى لاعتماد الاجتهاد على البصر وحده في نظره لأن البصر هو المعروف عليه قطعاً في هذا المجال ولا احتمال تطرق الشك فيما عدا البصر والشك لا يصح بناؤه على شك آخر حيث أن المقام في أمر بنى على شك واجتهاد فكان الشك الثانى أو احتماله مضعفاً للقول باجتهاد الأعمى كالبصير في مسائل الطهارة والماء.

وإذا كان معه إناهين إقاء فيه نجس متيقن وآخر فيه ماء طاهر بتيقن ثم نسيهما لم يجز الاجتهاد في هذه الحالة ويحرم عليه استعماله للطهارة فإن تطهر لم يجرئه ذلك والواجب عليه في هذه الحالة عند علم الماء الطاهر بتيقن التيمم بدلاً من الطهارة في محلها. فإن كان ماء خالص وماء ورد خالص وكل منهما وحده مع التيقن ثم نسي أيهما أثناء الورد وأيها أثناء الماء الخالص تطهر من الإناهين معاً على الإنفراد بدون خلط وبذلك يتحقق استعمال الماء الطاهر المطهر بتيقن لأنه لا يخرج من الإثنين معاً ولعدم الضرر أو المانع من استعمال غير الماء في هذه الحالة لأنه طاهر في نفسه ولكنه غير مطهر لتغيره بخلاف الماء والمائع النجس حيث أن تيقن النجاسة تمنع التطهر به ولكن يمكن الخلط لإمكان مكاثرته الماء بغيره ليصل إلى حد القلتين ما لم يتغير ثم بعد ذلك بتيمم بعد استعماله للشك<sup>(٢)</sup>. ولا إعادة عليه

(١) السراج ١٠/١

(٢) السراج ١٠/١، والمحل على المنهاج ٢٤/١، ٢٥

بعد الخلط والتيمم لأن ضلّي قبل الخلط مع تيمم جاد لأن معه ماء طاهر  
يقين على الصحيح . وقيل لا لتعذر استعماله وهكذا الكلام فيما إذا اجتمع  
في الماء من ولم يظهر له الطاهر وللأعمى في هذه الحالة التقليد في الأصح بخلاف  
البصير حيث له الاجتهاد لا التقليد فان لم يجد الأعمى من يقلده أو وجده  
فتحير جاز أوجب عليه التيمم حسب المقام (١) .

وإذا كان ماء قليل وأراد شخص أن يتطهر منه فأخبره شخص غيره  
مقبول الرواية بنجاسة هذا الماء وبين له السبب في النجاسة لرؤيته كلب يلغ  
فيه أو نجاسة تلقى به مثلاً سواء كان هذا المخبر فقيهاً أو غير فقيه أو كان المخبر  
فقيهاً موافقاً للخبر له في المذهب ولو بدون بيان السبب جاز الأخذ بهذا  
الحديث أو وجب حسب الحال واعتمد قوله أو روايته في طهارة الماء أو نجاسته  
بلا خلاف في المذهب (٢) لأنه خبر يطلب على الظن التنجيس . فان اختلف  
عليه خبر عدلين فصاعداً كان قال أحدهما ولغ السكب في هذا دون ذلك  
وقال الآخر بل في ذلك دون هذا صدقاً إن أمكن صدقهما حيث يحكم بنجاسة  
الماء لاحتمال الولوج في وقتين ، فان تعارضا في الوقت أيضاً بأن حينئذ  
صدق أو تنقها فان استويا فالأكثر عدداً فان استويا سقط خبرهما معا  
لعدم الترجيح وحكم بطهارة الإناءين كما لو عين أحدهما كلباً ولغ في الإناء  
ثم قال الآخر ذاك السكب بعينه حيثئذ ببله آخر (٣) .

ولو اغترف شخص من إناءين معه فيهما ماء قليل أو كان في أحدهما  
ماء قليل وفي الآخر مائع ولو كثيراً كماء الغل وماء الورد ثم وجد فأرة

(١) المرجع السابق

(٢) المأج مع السراج ١٠/١

(٣) مفتى المحتاج ٢٨/١



ميثة لا يدري من أيهما هي اجتهد هذا الشخص عند إرادة الطهارة فإن ظنّها من الأول أى الماء القليل مع الماء القليل واتحدت المعرفة أى اتحد الوعاء الذى أخذ به الماء من كل منهما مثل الكوب والكوز ولم تفضل هذه المعرفة بين الاغترافين حكم بنجاستهما . وإن ظنّها من الثانى أى من المائع أو من الأول وهو الماء واختلقت المعرفة أو اتحدت وغسلت بين الاغترافين حكم بنجاسة . اظنّها فيه أى ما ظن الفأرة قد مات فيه أو وقعت فيه ومات<sup>(١)</sup> دون الآخر حيث له الطهارة منه .

ولو اشتبه هل شخص يريد استعمال ماء باقيا للطهارة بإناء بول أو ميتة بمذكاة أخذ منها ما شاء بغير اجتهد إلا واحداً كما لو خاف لا يأكل ثمرة بعينها فاختلطت بشر فأكل الجميع إلا ثمرة حيث لاحث عليه<sup>(٢)</sup> .

ولو رفع نحو كلب رأسه من إلقاء وفيه ماء قليل أو مائع آخر وفه رطب لم يضر لأن الأصل الطهارة هذا إن احتمل ترطبه من غيره والأضر<sup>(٣)</sup> .

ولو غلبت النجاسة فى شيء والأصل فيه الطهارة ككتاب مدمى الخنزير ومتدينين بالنجاسة كالمجوس ومجانين وصبيان بكسر الصاد أشهر من ضمها وجزارين حكم له بالطهارة عملاً بالأصل . وكذا ما عمت به البلوى من ذلك كعرق الدواب ولعابها ولعاب الصبي والحنطة التى قداس أو يبول الثور عليها لأن ذلك لا يمكن الاحتراز عنه غالباً إلا بمشقة كبيرة قد تؤدى إلى ضرر كبير عند الاحتراز لأن الضرورة فى هذه الحالة تعتبر رخصة فى جواز الاستعمال والضرورة تقدر مقدراها<sup>(٤)</sup> .

(١) معنى المحتاج ٢٨/١ ، ٢٩

(٢) المرجع السابق ص ٢٩

(٣) المرجع السابق

(٤) راجع معنى المحتاج ٢٩/١

## المبحث الثاني

• أسباب الحدث ،

دعوة نصية

قال المصنف رحمه الله ( باب أسباب الحدث ) أى المراد عند الإطلاق وهو الأصغر ويعبر عنها بتواقص الوضوء ( هى ) أربعة أحدها خروج شيء من قبله ( أى المتروضة ) ( أو دبره ) قال تعالى أو جاء أحد منكم من الغائط الآية والغائط المكان المغطى من الأرض تقضى فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للجاورة وسواء فى النقض المعتاد كالبول والتادر كالدّم ( ألا المني ) فلا ينقض الوضوء كأن احتلم النائم قاعدا على وضوء لأنه يوجب الغسل الأعم من الوضوء وإنما تقضى الحيض مع إيجابه الغسل لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معه .

### الشرح والإيضاح

المراد بالمصنف هنا ما يشمل الإمام محي الدين النورى صاحب كتاب المنهاج والذي سماه منهاج الطالبين ، وجلال الدين المحلى شارح المنهاج الذى يوجد مع المتن المشروح على هامش قلوبى وعميرة حاشيتا الأمامين المحققين على الشرح المذكور السابق الإشارة إليه .

والسبب فى إطلاق المصنف هنا على النورى وجلال الدين المحلى فقط دون غيرهما أن النص المنقول هنا هو نص شرح جلال الدين المحلى متضمنا نص متن كتاب المنهاج للأمام النورى رضى الله عنه وعن سابقه مفصلا

بينهما بأقواس فإِنَّ القوسين هو للإمام النووي والخارج عنهما للجلال الدين المحلي .

وقد بدأ المصنف هنا بالكلام عن أسباب الحدث في باب خاص من أبواب كتاب الطهارة وذلك بعد أن تكلم عن المياه بأنواعها وبيان ما طهر المزيل للحدث والتنجس وغير المظهر منها .

### تعريف السبب :

والأسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به إلى غيره . وشرطاً ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

وإضافة الأسباب إلى الحدث إضافة يائية وليست بالإضافة للحصر أو التعريف لأن المراد أسباب جنس الحدث وهذا أحد الوجهين في نظر علماء المذهب والوجه الثاني : أن التعبير للمصنف الإمام النووي سليم وهو على حقيقته مراد المصنف لأنها أظهر في المراد لأن المراد بيان أسباب الحدث وليس معرفة الحدث ذاته وعلى ذلك فليس الفئات في هذه الترجمة للباب يباب أسباب الحدث الآكسمة الأسباب حدثاً وذلك من باب إطلاق المسبب وارادة السبب .

والحدث إذا أطلق عند الفقهاء وغيرهم كان المراد به الحدث الأصغر ألا تقرينة كنية الجنب رفع الحدث فينصرف إلى الأكبر بقرينة كبره الذي عليه .

ويطلق الحدث حقيقة على أمور ثلاثة :

أحدها : الأسباب التي شأنها أن ينتهي بها الطهر .

ثانيها : أمر اعتباري يقوم بالأعضاء مع وجود تلك الأسباب .

( ٢ - الوسيط )

وثالثها المنع من الصلاة ونحوها المرتب على الأسباب حقيقة وعلى الأمر الاعتباري لإعتبار الآلة نتيجة له .

ويعبر عن أسباب الحدث الأصغر عادة بنواقص الوضوء عند كثير من الفقهاء وقد حصرها الإمام النووي رضى الله عنه في أربعة أشياء .

أحدهما : ما خرج من قبل المتوضىء .

والثاني : زوال العقل أو نوم ممكن مقعده .

والثالث : التقاء بشرق الرجل والمرأة .

والرابع : مس قبل الأدمى بباطن الكف .

وهذه الأسباب الأربعة متفق عليها في المذهب وعلة النقض بها كما ذكر الإمام الأسنوى غير معقولة المعنى لأنها من العبادات فاعتبارها بينها أمر تعبدى لا يقاس عليها غيرها لأن القياس مبنى على الاجتهاد والعقل والعبادات مبناها السماع والنص ، ولكن الأسنوى مال إلى عدم منسح التحليل فيها لما ثبت في كثير منها أنها معقولة المعنى كما في مسائل اللبس في النقض وغيره لأن هذه الأسباب تقتضى أن السبب في النقض معقول المعنى .

ودليل نقض الوضوء بالنسب الأول قوله تعالى في صورة المائدة :  
أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء . الآية (١) .

والغائط المكان المظلم من الأرض تقتضى فيه الحاجة سمي باسمه الخارج للمجاورة وسواء في نقض الوضوء الخارج من القبل والدبر المعتاد

والتأد الذي يخرج من المكانين . وإنما كان كذلك يتندر خروجه في العادة لأنه لا يخرج إلا لمرض أو علة . ولا خلاف بين الفقهاء في المذهب على تقض الوضوء أو الطهارة بذلك .

ويستثنى المني إذا خرج من السبيلين من التقض السابق مع أنه يدخل تحت الحد المذكور لأنه مستثنى بدليل خاص وعلى ذلك أن خرج المني بدون ملامسة المرأة أو الرجل فلا تقض للوضوء وتبقى طهارته أي المتوضيء على حالها قبل نزول المني وصورة ذلك ما إذا كان الشخص قائما متمكنا وكان طاهرا قبل نومه مع التمكين فاحتلم على هيئته من القعود والتمكين وذلك لوجوب الغسل عليه حيث يحرم عليه مباشرة العبادة على هيئته هذه ولما كان الغسل رافعا لسبب حدث أكبر فقد دخل تحته سببه الأصغر ولذلك لم تجب نية الوضوء عند الغسل من الجنابة لإندراج الحدث الأصغر تحت الحدث الأكبر فكانت نية الأكبر كافية للآخرين معا وذلك لشمول الغسل جميع البدن الذي منه إعطاء الوضوء لاحتالة فكان من قاعدة أن ما أوجب أعظم الأمرين بخصوصه لا يوجب أدونهما بعمومة كزنا المحصن فإنه أوجب أعظم الأمرين وهو الرجم بخصوص كونه زنا محصن فلا يوجب أدونهما وهو الجلد بعموم كونه زنا فقد وجب الغسل هنا بخصوص كونه منيا فلا يجب الوضوء بعموم كونه خارجا<sup>(١)</sup> .

وليس الحيض كالاختلام أي لا ينقاس دم الحيض الذي خرج وحده على المني الخارج وحده في عدم وجوب الوضوء لأن الحيض ينقض الوضوء في جميع الأحوال لأنه لا فائدة لبقاء الوضوء معه لعدم تصور إمكان استمرار الوضوء مع الحائض لأنه لا يتصور معها سلس في الحيض والنفاس أصلا أي في العادة والغالب ولا عبرة بالشاذ النادر لأن هذا لا يبنى عليه حكم

شرعى مستقر دائم . أما سلس البول أو المنى فإنه منصور وغالب ولقد يدوم عند البعض ويتصور الوضوء مع استمراره وصحة الصلاة بالوضوء معه فلم ينقض الوضوء بالمنى وانتقض بالحیض والنفس .

قال المصنف :

(ولو أفسد مخرجه وانفتح) فخرج (تحت معدته وهى من السرة إلى المنخسف تحت الصدر أى انفتح تحت السرة كما قاله فى الدقائق (فخرج) منه (المعتاد نقض وكذا قادر كجود فى الأظهر) لقيامه مقام المنسد فى المعتاد ضرورة فكيف فى النادر والثانى يقول لا ضرورة فى قيامه مقامه فى النادر فلا ينقض .

الشرح والإيضاح

بعد أن ذكر المصنف الإمام النووى وشارحه جلال الدين المحلى ما يوجب الطهارة الصغرى أو الكبرى من الأمور الطبيعية التى تعترى الإنسان فى العادة والغالب بدأ فى ذكر بيان ما يخرج من غير محله الأصلى من هذه الأسباب إذا أفسد هذا المحل الأصلى لعارض من العوارض .

وقد ظهر من خلال كلام المصنف وشارحه أن المخرج الأصلى الذى يخرج منه البول أو العائط لو أفسد وانفتح بدلا منه مخرج آخر بحيث كان تحت المعدة نقض هذا الخارج الوضوء كما قاله الإمام النووى فى كتابة دقائق المتناج فإن كان الخارج من نفس المكان السابق قادرا خروجه مثل الدود فقيه خلاف على قولين للإمام الشافعى

الاول : وهو الأظهر بنقض هذا الخارج الوضوء فإن كان متوضئاً وخارج منه مثل ذلك وجب عليه الوضوء مرة أخرى . إن أراد الصلاة أو

بعبارة أخرى وجب الوضوء وذلك لقيام هذا المكان المفتوح مكان المخرج  
الأصلي المفسد في الحكم نظراً لأنه بديل عنه ولا خلاف في أن المخرج  
الأصلي لو خرج منه شيء تنقض الوضوء ما عدا المني للسبب الذي ذكرناه  
منه قليل .

ومقابل الأظهر من الأقوال لا يحكم بأن ينقض الوضوء الخارج  
من غير محله عند سداد المحل الأصلي إلا إذا كان هذا الخارج معتاداً  
خروجه من المحل الأصلي لضرورة خروجه من أى مكان فكان خروجه  
من غير المعتاد كخروجه من المعتاد لأنه لا غنى عن خروجه من الجسم  
بأى حال فكان الحكم الشرعى فيه سواء . أما الخارج الذى يندر خروجه  
في العادة والغالب فلا ينقض إن خرج من غير المعتاد لأن الأصلي أنه  
لا تنقض به إن كان المحل الأصلي مفتوحاً بلا خلاف وإنما حكمنا باتقاض  
الخارج المعتاد منه عند الانسداد في الأصلي للضرورة ولا ضرورة هنا  
ولا مكان معرفة غير الأصلي هنا وعدم معرفته في الغالب هناك ولأن  
الأصل أن ما كل ما خرج منه ينقض الوضوء .

### قال المصنف :

( أو ) افتتح ( فوقاً ) أى فوق المعدة بأن افتتح في السرة وما فوقها  
كما قاله في الدقائق ( وهو ) أى الأصلي ( مفسد أو تحتها وهو مفتوح فلا )  
ينقض الخارج منه المعتاد ( في الأظهر ) لأنه من فوقها بالتي . أشبه إذا تحيله  
الطبيعة تدفعه إلى أسفل ومن تحتها لضرورة إلى خروجه مع افتتاح الأصلي ،  
والثاني ينقض لأنه ضروري الخروج يحول خروجه إلى ما ذكر وعلى هذا  
لا ينقض التادد في الأظهر . ولو افتتح فوقها والأصلي مفتوح فلا تنقض

كالتى. وفيه وجه وحيث قيل بالنقض فى المفتاح فقول له حكم الاصل من اجزاء الاستنجاء فيه بالحجر ولا يحجب الوضوء بمسه والفعل بالإبلاج فيه وتحريم النظر إليه فوق العورة والأصح المنع لخروجه عن مظنة الشهوة وخروج الاستنجاء بالحجر عن القياس فلا يتعدى الاصل أما الاصل فأحكامه باقية. ولو خلق الإنساء مسدود الاصل ففتحته كالأصل فى انتقاض الوضوء بالخارج منه تحت المعدة كان أو فوقها .

والمسدود كعضو زائد من الخفى لا يجب بمسه وضوء ولا بإبلاجه أو الإبلاج فيه غسل قاله الماوردى . قال فى شرح المذهب ولم أر لغيره تصريحاً بموافقة أو مخالفة .

### الشرح والإيضاح

بعد بيان حكم الخارج من محله الطبيعى أو من غير محله ولكن من فوق السرة وتحت المعدة فى نقض الوضوء بدأ المصنف وشارحه فى بيان الخارج إذا كان هذا الخارج خرج من فوق المعدة<sup>(١)</sup> مع انسداد الاصل أو من تحتها<sup>(٢)</sup> مع انسداد الاصل فبين أن الخارج على هذه الصورة فى الصورتين لا ينقض الوضوء فى الأظهر لأنه إن كان من فرج فوق السرة فهو بالتى أشبه والنصر أنه لا وضوء بسبب التى. ولأن ما تحيله الطبيعة إلى أسفل والحال أنه خرج هنا من أعلى . وإن كان من خرج تحت السرة والمحل الاصل مفتوح فلا ضرورة تدعو لخروجه من هذا المكان فى العادة والغالب والحكم يبنى على الغالب ولا حكم للشاذ النادر .

(١) أى من السرة وما فوقها كما قاله الإمام النووى فى دقائق المنهاج .

(٢) وحده من أسفل السرة إلى أسفل .



وأما مقابل الأظهر من الأقوال فيحكم بأنه ينتقض الوضوء بما سبق  
لأنه ضروري الخروج سواء خرج من عله أو من غير عله لأنه لا غنى  
عن خروجه وهذا يتصور في الخارج الغالب مثل البول والغائط وأما النادر  
الخروج مثل السود فإنه لا تقض به على الأظهر ومقابلته ينتقض كغير النادر  
إن كان المحل الأصلي مسدودا .

وأما إن كان الخارج من فوق السرة وكان المحل الأصلي مفتوحا فلا  
تقض بالخارج منه على المحب وفيه وجه بالنقض .

ولكن هل يجزى الاستنجاء في هذا المحل المفتوح غير الأصلي بالحجر  
بدلا من الماء كالمحل الطبيعي أم لا ؟

فيه خلاف: الصحيح مقابل الأصح يجزى كما يجزى في المحل الأصلي<sup>(١)</sup>  
حيث أن لحكم المحل الأصلي من جميع الوجوه وعليه يجزى فيه الاستنجاء  
بالحجر وبمسح الوضوء على المذهب الجديد ووجوب غسل جميع البدن  
بالإبلاج فيه وتحريم النظر إليه وإن كان فوق العورة .

والأصح أنه لا يجزى فيه الاستنجاء ولا يجب بمسح الوضوء ولا يحرم  
النظر إليه إن كان في محل غير العورة ولا يجب عليه الغسل بالإبلاج فيه  
إلا عند الإنزال<sup>(٢)</sup> .

وهذا الخلاف السابق إن خلق الإنسان طيبعا ثم عرض له ما سبق .  
أما إن خلق الإنسان مسدود المحل الأصلي فيحكم بأن ما خرج من غير  
الأصلي كالأصلي في جميع الوجوه من حيث انتقاض الوضوء بالخارج منه

(١) راجع المحل على المنهاج ١ / ٢٩

(٢) المرجع السابق

سواء كان تحت المدة أو فوقها وفي هذه الحالة يعتبر المسدود الأصلي سواء كان ذلك في القبل أو الدبر كالعضو الزائد من الخنثى لا يجب بمسه الوضوء ولا بإيلاجه أو الإبلاج فيه غسل كما قاله الإمام الماوردي ولم يخالفه في ذلك أحد من علماء الشافعية بناء على ما قاله الإمام النووي رضى الله عنه في شرح المهذب فقد قال جلال الدين المحلى في شرحه على المنهاج : « قاله الماوردي قال في شرح المهذب ولم أر لغيره تصريحاً بمولفته أو مخالفته اهـ » (١) .

### قال المصنف :

( الثاني زوال العقل ) أى التمييز بنوم أو غيره كجئون أو إغماء أو سكر والأصل في ذلك حديث أبى دلود وغيره أعيان وكلمة الله فن قام فليترضاً وغير النوم عما ذكر أبلغ منه في الذهول الذى هو مظنة لخروج شيء من الدبر كما أشعر بها الحديث إذ الله الدبر ووكاؤه حفاظه عن أن يخرج منه شيء لا يشعربه والعيان كناية عن اليقظة ( إلا نوم ممكن مقعده ) أى إلبسته من مقعه فلا ينقض لأن خروج شيء فيه من دبره ولا عبرة باحتمال خروج ريح من القبل لتدونه ولا تمكين لمن قام على قفاه ملصقا مقعده بمشره ولا لمن قام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقره تجاف .

### الشرح والإيضاح

بعد أن ذكر المصنف السبب الأول من أسباب فواقض الوضوء بدأ في ذكر السبب الثاني وهو زوال العقل بأى طريق كان ويستوى في زوال العقل أن يكون بنوم أو إغماء أو جئون أو سكر أو غيرها لأن جميع هذه الأمور إنما تنيب أداء الإدراك في الإنسان والتي بمقتضاها يعرف الشخص

استمرار طهارته من غيرها والدليل على ذلك الحديث الصحيح الذى روىه أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو : « العيان وكاء السه ، فقد بين الحديث أن اليقظة من الشخص وباط لدبره فلا يخرج ما فيه إلا برغبته وإرادته والعيان دليل اليقظة والوكاء هو الرباط المتين والسه هو فى الله الدبر فدل الحديث على أن وكاء السه اليقظة من جهة مفهوم الموافقة ودل من جهة مفهوم المخالفة على أن الوكاء لسه لا يتحقق فى غير اليقظة وهذا يشمل النوم والجنون والمكر والنقطة والإغماء وعدم التمييز . وبدل لمفهوم هذا الحديث حديث آخر عن النبي صلى الله عليه وسلم : وهو « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المجنون حتى يفيق ، وعن الصغير حتى يبلغ ، ورفع القلم معناه عدم التكليف من حيث الواقع . فالتكليف مبناه اليقظة والعقل والبلوغ ويستثنى من النوم الناقص . نوم ممكن مقعده من الأرض أو المكان الذى يجلس عليه حيث لا ينقض هذا النوم الوضوء . ولكن يشترط لعدم التقص فى هذا النوم . أن يكون مقعد الشخص والمراد به اليقظة وهما مكان قعوده وجالوسه حيث يجلس عليها ليس به هزل أو ضموور بحيث يكون ممتلئاً لحما وشحماً يؤدىان عند الجلوس إلى تمكئ السه من المكان وغلقه وإحكامه وعدم تسرب شيء منه إلى الخارج . وأن يكون النوم فى حالة جلوس فتتمكن من مقعده ومكانه وذلك لأنه يأمن الشخص فى العادة والغالب خروج شيء من دبره عند نومه على هذه الصورة ولا عبرة بريح يخرج من قبله عند نومه لأنه نادر شاذ والشاذ لا حكم له فبقى الحكم للأعم الأغلب (٣) .

ولا يعتبر من قام على قفاه أى ظهره متمكناً من نومه ولو ألقى

مقعده بمقره عند النوم وكذا من قام قاعدا وهو هزيل بين بعض مقعده ومقره تجاف ولو كان راكبا على دابته أى يتنقض الوضوء بلا خلاف<sup>(١)</sup>.

### قال المصنف :

(الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأة) قال الله تعالى وأولامستم النساء ، أى لمستم كما قرئ . به واللمس الجس باليد كما فسره به ابن عمر رضى الله عنهما والمعنى فى النقض به أنه مظنة للتداذ المثير للشهوة ومثله فى ذلك باقى صور الالتقاء فالخلق به وأطلق عليه فى الباب اللس توسعا (إلا محرما) فلا ينتقض لمسها (فى الأظهر) لأنها ليست محرمة للشهوة . والثانى ينتقض لموم النساء فى الآية .

والأول استنبط منها معنى خصيصا . والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة وسيأتى بيان ذلك فى النكاح .

(والملموس) وهو من وقع عليه اللس رجلا كان أو امرأة (كلامس) فى اقتضاى وضوئه فى الأظهر لاشتراكهما فى لذة اللس كالمشركين فى لذة اجتماع . والثانى لا ينتقض وقوفا مع ظاهر الآية فى اقتضائه على اللامس .

### الشرح والإيضاح

بعد أن ذكر المصنف السبب الثانى من أسباب فواتق الوضوء ذكر السبب الثالث وبينه بقوله : الثالث التقاء بشرق الرجل والمرأة ، والمراد أن من فواتق الوضوء بالنسبة للرجال والنساء معا التقاء بشرة الرجل

بالمرأة . والمراد بالتقاء البشرة اللمس لا الجماع كما قال به الحنفية لأن ذلك من تفسير قوله تعالى في آية الطهارة . . أو لامستم النساء . حيث فسر لامستم بالمد بلمستم بدون مد كما قرئ . به أيضا في بعض القراءات الصحيحة واللمس هو الجس باليد كما فسره عبد الله بن عمر رضى الله عنهما .

والسبب في تقض الوضوء بهذا اللمس أنه مظنة للتناذر المشير للشهوة وإثارة الشهوة عادة يترتب عليها نزول شئ من الذكر يوجب الطهارة .

وكل صور التقاء بشرق الرجل بالمرأة تأخذ حكم اللمس فليس المعبرة بما ورد أو فسر على سبيل الخصوص وإنما أطلق الخاص وأريد العام لا اشتراك الحكم في الجميع وإنما أطلق عليه هنا في الباب الخاص بنواقض الوضوء باللمس توسعا على سبيل المجاز .

ولا خلاف بين أحد من علماء المذهب الشافعى في تقض الوضوء بالتقاء بشرق الرجل والمرأة إن كانت المرأة غير محرمة للرجل بالنسبة للامس منهما فإن كانت محرمة له ففيه خلاف على قولين :

الأول وهو الأظهر لا ينتقض الوضوء بهذا اللمس لأن المحرم ليست محلا للشهوة وذلك بدليل خاص استنبط من مفهوم قوله تعالى « أو لامستم النساء » ولأن النصوص تواترت في حرمة المصاهرة أو الزواج منها فهي ليست محلا للشهوة من جهة الشارع وإن كانت محلا للشهوة من جهة غير الشارع لأن العبرة بحكم الشارع لا بحكم غيره .

ومقابل الأظهر قال . إذا لمس رجل امرأة انتقض وضوءه مطلقا ولا فرق بين من تحمل له في الزواج ومن تحرم عليه لأن المرأة مظنة الشهوة ولا فرق بينهما من جهة العقل في الشهوة ولأن الآية تشملها من حيث النص والظاهر فكان الحكم بالنسبة لهما سواء .

وما سبق هو "حكم اللامس وأما حكم الشخص الملموس فقد ذكر فيه خلاف على قولين ذكرهما المصنف بقوله :

والملموس وهو من وقع عليه اللبس رجلا كان أو امرأة كلامس في انتقاض وضوئه في الأظهر لاشتراكهما في لغة اللبس كالمشركين في لغة الجاح .

والثاني لا ينقض وقوفهم ظاهر الآية في اقتضائه على اللامس<sup>(١)</sup> .

#### قال المصنف :

( ولا تنقض صغيرة ) أى من لم تبلغ حداً تشتهى ( وشعر وسن وظفر في الأصح ) لانقضاء المعنى في لمس المذكورات لأن أولها ليس محلاً للشهوة وباقيها لا يلتذ بلمسه وإن التد بالنظر إليه .

والثاني : ينقض نظراً إلى ظاهر الآية في عمومها للصغيرة وللأجزاء المذكورة . ويجرى الخلاف في لمس المرأة صغيرة لا يشتهى ذكره في شرح المذهب عن الدارمى . ولا نقض بالتقاء بشرق الرجلين والمرأتين والننتئين والنخى والرجل أو المرأة . والبشرة ظهر الجلد اه .

#### الشرح والإيضاح

بعد أن بن المصنف حكم الرجل البالغ والمرأة البالغة إذا التقت بشرتهما في قفض الوضوء بالنسبة لهما معاً ، اللامس والملموس وبين الخلاف الوارد في ذلك بالنسبة للمحرم . وبالنسبة للملموس بدأ يذكر

حكم لمس المرأة الصغيرة التي لم تبلغ حد الاشتهاء وير أن لمسها فيه خلاف على قولين :

الأصح عدم النقض لأنها ليست محلا للشهوة في الغالب والعادة .  
ومقابل الأصح النقض بلمسها نظرا إلى ظاهر الآية في عمومها الذي يشمل المرأة الصغيرة والمرأة الكبيرة فبقى الحكم على عمومها حيث لا يوجد غصص يزيل هذا العموم .

ونفس الخلاف السابق بالنسبة للأصح والصحيح يجري في شعر المرأة الكبيرة وسنأ وظفرها فعلى الأصح لا نقض بذلك لأنه لا يلتذ بلمسها في العادة وإن التذ بالنظر إليها .

وأما الثاني وهو مقابل الأصح في الشعر والسن والظفر فهو النقض بها نظرا إلى ظاهر الآية وعمومها وذلك يشمل كل أجزاء المرأة .

والخلاف الذي ورد ذكره في لمس الرجل الصغيرة التي لا تشتهى يجري في المرأة الكبيرة إذا لمست صبيًا صغيرًا لا يشتهى فعلى الأصح لا نقض وعلى مقابله ينتقض وضوءها بلمسه كما ذكره الإمام النووي في شرح المذهب حكاية عن الدارمي ونقله جلال الدين المحلى في شرحه على المنهاج<sup>(١)</sup> .

ولا نقض للوضوء بالتقاء بشرتي الرجلين ولا المرأتين ولا الخنثيين ولا الخنثى والرجل ولا الخنثى والمرأة بلا خلاف في المذهب<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنظر • م قليوب وعمية ١/٢٢٠ .

(٢) للرجوع السابق .

### قال المصنف :

(الرابع من قبل الآدمي) ذكرأ كان أو أثى من نفسه أو غيره (بطن الكف) الأصل في ذلك حديث الترمذى وابن حبان وغيرهما من مس ذكره وفي رواية فرجه فليتوضأ . والإقضاء لغة المس بطن الكف ومس الفرج من غيره اغشى من مسه من نفسه لهتكه حرمة غيره ولهذا لا يتعدى النقض إليه وقيل فيه خلاف ملبوس وقد تقدم .

وقبل المرأة الناقض مسه ملتقى شفرتها ذكره في شرح المذهب قال : فإن مشت ما وراء الشفرين لم ينقض بلا خلاف (وكذا في الجديد حلقة دبره) أى الآدمى قياساً على ما قبله بجامع النقض بالخارج منهما والقديم لا ينقض بمسها وقولاً مع ظاهر الأحاديث السابقة في الاقتصار على القبل وعبر في شرح المذهب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنفذ أما ما وراء ذلك من باطن الإليتين فلا ينقض بلا خلاف . (لا فرج بهيمة) أى لا ينقض مسه في الجديد إذ لا حرمة لها في ذلك .

والقديم وحكاه جمع جديد أنه ينقض كفرج الآدمى . والرافعى في الشرح حكى الخلاف في قبلها وقطع في دبرها بعدم النقض وتعقبه في الروضة بأن الأصحاب أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة فلم يخصوا به القبل (وينقض فرج الميت والصغير وعمل الجب والذكر الأشل وباليد الشلاء في الأصح) لأن عمل الجب في معنى الذكر لأنه أصله ولشمول الاسم في غيره بما ذكر . والثاني لا تنقض المذكورات لانقضاء الذكر في عمل الجب ولا تنقضاء مظنة الشهوة في غيره (ولا ينقض رأس الأصابع وما بينها وحرفها وحرف الكف لخروجها عن سمت الكف وقيل تنقض لأنها من جنس بشرة باطن الكف .



## الشرح والإيضاح

هذا النص الذى ذكره المصنف إنما يتعلق بالسبب الرابع من أسباب توافض الوضوء مع التعريفات والأحكام المتعلقة به .

والسبب الرابع هو : مس قبل الأذى سواء كان أثنى أم ذكر أو سواء كان الماس مس ذكر نفسه أم ذكر غيره : ويشترط فى النقض بذلك المس عدم حائل فإن كان هناك حائل فلا نقض بلا خلاف . وأن يكون ذلك المس يبطن الكف فإن كان بأى عضو آخر غير اليد أو كان يظهر الكف مثلاً فلا نقض مع نفسه ولا مع غيره إن كان من جنسه أى رجل مع رجل أو امرأة مع امرأة فإن اختلف الجنس أى رجل مع امرأة طبق الحكم السابق الخاص بالتقاء بشرة الرجل بالمرأة وقد سبق تفصيل ذلك وتوضيحه منذ قليل فراجع .

والدليل على أن مس قبل الأذى والمراد به ذكر الرجل وفرج المرأة حديث الترمذى وابن حبان وغيرهما الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم : « من مس ذكره فليتوضأ » وفى رواية أخرى : « من مس فرجه فليتوضأ » والمراد بالمس المس يبطن الكف لحديث ابن حبان رضى الله عنه : « إذا أفضى أحدكم يده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا جباب فليتوضأ » .

والإفضاء لغة المس يبطن الكف ومس الفرج من غيره أحش من مسه من نفسه وذلك لأنه إذا مس فرج غيره هتك حرمة غيره وإذا مس فرجه لم يهتك حرمة نفسه ولهذا لا يتعدى النقض إلى غيره إن كان من جنسه بل نقض الوضوء يتعدى إلى اللامس وحده بلا خلاف على الصحيح .

وقيل فيه الخلاف الموجود بين الرجل والمرأة بالنسبة للمبوس وقد تقدم ذكره .

وقيل المرأة الناقض منه للوضوء ليس جميعه وإنما فقط ملتقى شفرهها منه كما ذكره الإمام النووي في شرح المذهب حيث قال بناء على حكاية جلال الدين المحلى عنه ذلك في شرح المنهاج : « فان مستأ وراء الشفرين لم ينتقض بلا خلاف » .

وأما دوا الأذى فسه على القول الجديد ينقض الوضوء قياساً على مس قبلة بجامع النقض بالخارج منهما .

والقول القديم لا نقض بمس حلقة الدبر وذلك وقوفاً مع ظاهر الأحاديث السابقة حيث وردت في القبل أو الفرج بدون ذكر للدبر . وقد عبر في شرح المذهب بالدبر وقال المراد به ملتقى المنفذ أما ما وراء ذلك من باطن الإليتين فلا ينقض بلا خلاف .

### فرج البهيمة :

وفرّج البهيمة لا ينقض منه الوضوء في المذهب الجديد لأنه لا حرمة للبهيمة في ذلك المس . وأما القديم فإنه ينقض كفرج للأذى . وقد حكى الإمام الرافعي في كتابه الشرح الكبير الخلاف في قبل البهيمة دون دبرها إلا أن الإمام النووي اعترض على الإمام الرافعي لذكره ذلك التفصيل والتفريق بين فرج المرأة وقبلها في كتابه الروضة بأن أنه حاب الإمام الشافعي رضي الله عنه أطلقوا الخلاف في فرج البهيمة ولم يخصوا بهذا الإطلاق القبل فيبقى الإطلاق على عمومه .

وعلى هذا لا دليل للرافعي في هذا التخصيص الذي وصل إليه .

## مس فرج الميت والصغير :

ومس فرج الميت وفرج الصغير ينقض الوضوء. وكذا عمل الذكر المحبوب والذكر الأشل وباليده السلا. في الأصح لأن عمل الجب في معنى الذكر لأنه أصله ولشمول الاسم في غيره بما ذكر ، لأن اسم الذكر واليد ما زال باقياً وموجوداً في وصف الشلل بكل منهما .

ومقابل الأصح فيما سبق وهو صحيح أيضاً لا نقض للوضوء بمس فرج الميت والصغير ولا بمس كل من الذكر المحبوب والذكر الأشل والمس باليد السلا. وذلك لانتفاء الذكر أصلاً في حالة الجب وهو القطع ولا انتفاء مظنة الشهوة في غيره بما ذكر<sup>(١)</sup> .

ولا ينقض فيما سبق المس برأس الأصابع وما بينها على ما ذكره الإمام النووي ولا بحرفها وحرف الكف على ما ذكره جلال الدين المحلى وذلك لخروجها عن سمت الكف على الصحيح المعتمد في المذهب .

وقيل ينقض الوضوء فيما سبق لأن المس يجزء الكف وهو جزء من بشرة باطن الكف وباطن الكف ينقض المس به بالاتفاق ولكن هذا القول ضعيف لأن دليله ضعيف في المذهب .

## الحديث والآثار المترتبة عليه :

ويحرم بالحدث الأكبر أو الأصغر الصلاة إجماعاً للحديث الصحيح الذي أورده البخاري ومسلم وهو : لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ . وذلك يشمل صلاة الفرض وصلاة النفل وصلاة الجنائزة

(١) فليوب ص ٢٤/١ .

فوجده التلاوة لأنها جزء من الصلاة<sup>(١)</sup> .

كما يحرم بالحدث الطواف حول الكعبة الشريفة لقوله صلى الله عليه وسلم : « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله قد أحل فيه التعلق لمن نطق فلا ينطق إلا بخير » . رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم<sup>(٢)</sup> .

كما يحرم بالحدث أيضاً حمل المصحف ومس ورقه منفصلاً بالاتفاق بين علماء المذهب لغير ضرورة لقوله تعالى : ( لا يمسه إلا المطهرون ) وهو خير بمعنى النهي ، والحمل أبلغ في الحرمة من المس ، والمطهر بمعنى المتطهر كما ذكره الإمام النووي في شرح المذهب ونقله عنه شارحه جلال الدين المحلي<sup>(٣)</sup> .

وكذا يحرم مس جلد المصحف على الصحيح لأنه كجزء منه . والقول الثاني وهو مقابل الصحيح لا يحرم مسه لأن جلد المصحف وعاء له مثل السكيس الذي يوضع فيه المصحف لجله أو حفظه .

وأما بالنسبة للخريطة أو الصندوق إن كان فيهما مصحف وكذا ما كتب من القرآن في ورق أو غيره بقصد حفظه أو دراسته وتفسيره ففيه خلاف على وجهين : الأول وهو الأصح أن حكم المس فيما سبق حكمه حكم مس اللوح الذي كتب فيه المصحف وهو كالقرآن في حرمة المس مع عدم الوضوء لأن الخريطة والصندوق المعدين للمصحف كجلده الذي يحرم بالاتفاق ، وأما الثالث وهو ما كتب في اللوح فهو كالمصحف

(١) المحلى على المنهاج ٣٥/١ من المرجع السابق .

(٢) نفس المرجع .

(٣) المرجع السابق .

لأنه قرآن على لوح كاللوح كالورق المكتوب فيه المصحف وعند الوجه الثاني وهو مقابل الأصح لا يحرم المس فيما سبق لأن الأولين كالوعاء للمصحف والثالث ليس في معناه وبالنسبة لثالث وهو اللوح الحمل مثل المس في الحكم . وأما بالنسبة لخريطة أو الصندوق فالأمر يختلف بالنسبة لهما إن لم يكن فيهما مصحف حيث يحل حملها أو مسهما بالاتفاق في المذهب بخلاف ما إذا كان فيهما مصحف حيث يجرى الخلاف السابق بالنسبة لحزمة المس أو جوازه فعل الأصح يحرم وعلى مقابله يجوز .

والأصح حل حمل القرآن أو المصحف في أمتعة تبعاً لها وكذا حمل ومس كتب التفسير التي بها قرآن وكذا يقول تقود عليها آيات من القرآن وذلك لأن كتب التفسير والدقائق هي المقصودة بالحمل وكذا الأمتعة وليس القرآن هو المقصود بالحمل وحده .

ومقابل الأصح قال يحرم الحمل في كل ما سبق بدون وضوء لأن الحمل على هذه الصورة فيه إخلال بتعظيم القرآن الكريم . وهذا الخلاف إن كان التفسير أكثر من القرآن . فإن كان العكس أي القرآن أكثر من التفسير حرم الحمل قطعاً أي بلا خلاف في المذهب على وجه للأصحاب صوبه الإمام النووي في كتابه الروضة (١) .

وفي قلب ورق المصحف يعود ونحوه من غير متوضئ خلاف الأصح لا يحل ذلك لأنه في معنى الحمل لا تتقال الورق بفعل القالب من جانب إلى آخر . ومقابله يحل لأن المس بعاتل .

والأصح أن الصبي المحدث لا يمنع من مس المصحف واللوح وحملها لحاجة تعلقه منها ومشقة استمراره على الطهارة .

(١) راجع فيما سبق قليوب وعميرة ٣٥/١ وما بعدها .

ويفاقيل الأيسع يمنع من ذلك بواسطة الولي والمسلم ، ولم تقل فيه  
بجمل . ويحرم لأنه غير مكلف بالحل والجرمة إنما تتعلق بالمكلفين بأحكام  
الشارع ولا تكليف عليهما الآن<sup>(١)</sup> .

وقد صحح الإمام النووي في قلب المصحف يعود ونحوه أن الأصح هو  
جواز الفعل بل حكى أن طريقة المراقبين هي الجواز بلا خلاف حيث  
قال الإمام النووي : قلت الأصح حل قلب ورقة يعود وبه قطع المراقبون  
واقفه أعلم<sup>(٢)</sup> لأنه ليس بحمل ولا في معناه .

وأولف شخص كبه على كفه ثم قلب به صفحات المصحف حرم قطعاً  
على الصحيح وقيل فيه وجهان .

ومن يتقن طهراً أو جدلاً وشك في جنده هل طرأ عليه عمل يقينه  
استصحاباً لليقين والأصل في ذلك حديث مسلم ، وإذا وجد أحدكم في بطنه  
شيئاً فأشكك عليه أخرج منه شيء أم لا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع  
صوتاً أو يجد ريحاً .

والمراد بالشك التردد باستواء أو رجحان كما قاله الإمام النووي  
في كتابه دقائق المنهاج . فمن ظن الضد لا يعمل بظنه لأن ظن استصحاب  
اليقين أقوى منه ، وقال الرافضي يعمل بظن الظاهر بعد تيقن الحدث وهذا  
الذي قاله الرافضي لم يوافق عليه أحد من علماء المذهب ولذلك قال ابن الزمعة  
في الكفاية لم أر هذا لغيره وعليه أسقطه الإمام النووي من كتابه : روحنة  
الطالبين وعدة المفتين<sup>(٣)</sup> .

(١) راجع جلال الدين المحلى على المنهاج مع قليوب وعيمه ٢٨/١ .

(٢) أنظر المرجع السابق ٢٨/١ ومعنى المحتاج ٣٢ وما بعده .

(٣) أنظر قليوب وعيمه ٤٥/١ .

فلو تيقن الطهارة والحدث معا بأن وجدا منه بعد طلوع الشمس مثلا حيث أنه متأكد من أنه دخل الحمام وقعل فأيقظه الناس بما ينقض الوضوء أو يوجب الطهارة عند إرادة الصلاة وتأكد كذلك أنه قد توضأ أو تطهر من طلوع الشمس ولم يصلي بعد ثم جهل السابق من الحدث أو الطهارة أيهما سبق الآخر فالحكم أنه يأخذ بضد ما قبلهما في الأصح فإن كان قبلهما محدثا فهو الآن متطهر لأنه تيقن الطهارة وشك في تأخر الحدث عنها والأصل عدم تأخره ، وإن كان قبلهما متطهرا فهو الآن محدث لأنه تيقن الحدث وشك في تأخر الطهارة عنه والأصل عدم تأخرها إن كان مقتاداً تجديد الطهارة ، فإن لم يتدد تجديدها فالظاهر تأخرها عن الحدث فيكون الآن متطهرا .

فإن لم يعلم ما قبلهما لزمه الوضوء لتعارض الاختمالين من غير مرجح .

والوجه الثاني لا ينظر الشخص إلى ما قبلهما ويلزمه الوضوء بكل حال احتياطا وهذا الوجه هو الذي صححه الإمام النووي في كتابه الروضة نقلا عن بعض محقق مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر المرجع السابق ٢٨/١ ومغنى المحتاج ٣٧ وما بعدهما .

## المبحث الثالث

### الوضوء

#### دراسة نصية

قال المصنف (١): « باب الوضوء . فرضه ستة : أحدها نية رفع حدث أو استباحة مفتقر إلى طهر ، أو أداء فرض الوضوء . ومن دام حدثه كاستحاضة كفاه نية الاستباحة دون الرفع على الصحيح فيهما ، ومن نوى تبردا مع نية معتبرة جاز على الصحيح ، أو ما يندب له وضوء كقراءة مثلا في الأصح ، ويجب قرنهما بأول الوجه . وقيل يكفي بسنة قبله ، وله تفرقة على أعضائه في الأصح . الثاني غسل وجهه وهو ما بين منابت رأسه غالبا ومنتهى لحيه ، وما بين أذنيه ، فنه موضع الفم ، وكذا التحذيف في الأصح لا النزعتان ، وهما بإيضاحنا يكنتفان التاوية . قلت صح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس واقه أعلم . ويجب غسل كل هذه وحاجب وهذا وشارب وخد وعنفقة شعرا وبشرا . وقيل لا يجب باطن عنفقة كثيفة . واللحية إن خفت كهذه ، وإلا فليفصل ظاهرها ، وفي قول لا يجب غسل خارج عن الوجه .

الثالث : غسل يديه مع مرفقيه ، فإن قطع بعضه وجسب غسل ما بقى ، أو من مرفقيه فرأس عظم العضد على المشهور ، أو فوقه فدب باقى عضده .  
الرابع : مسح لبشرة رأسه ، أو شعر فى حده ، والأصح جواز غسله ووضع اليد بلا مد .

---

(١) أى الإمام النووي فى كتابه المنهاج .



الخامس : غسل رجله مع كعبه .

السادس : ترتيبه هكذا . ولو اغتسل عدت قال الأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس ومكث صح ، وإلا فلا . قلت : الأصح الصحة بلا مكث والله أعلم : وسنته السواك عرضا بكل خشن لا أصبعه في الأصح ويسن للصلاة ونغير الفم ، ولا يكره إلا للصائم بعد الزوال والتسمية أوله فإن ترك ففي أثاثه ، وغسل كفيه فإن لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الإناء قبل غسلهما ، والمضمضة والاستنشاق ، وإلا ظهر أن فصلهما أفضل ، ثم الأصح يتمضمض بفرقة ثلاثا ، ثم يستنشق بأخرى ثلاثا ويبالغ فيهما غير الصائم .

قلت : الأظهر تفضيل الجمع بثلاث غرف : يتمضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم ، وتثليث الغسل والمسح ، يأخذ الشك باليقين ، ومسح كل رأسه ثم أذنيه ، فإن عسر رفع العمامة كل بالمسح عليها ، وغسيل اللحية وأصابعه ، وتقليم الإني ، وإطالة غرته وتحجيله ، والمواالة ، وأوجبها القديم ، وترك الاستمالة والنقض وكذا التنشيف في الأصح ، ويقول بعده أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانه اللهم وبمحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك ، وحذفت دعاء الأعضاء إذ لا أصل له (١) .

---

(١) أي انتهى إلى المؤلف التووى من باب الوضوء وسوف نتناول بعده مباشرة شرح هذا النص ودراسة دراسة تحليلية .

## الشرح والإيضاح :

### تمهيد :

هذا النص الذي ذكره الإمام النووي في كتابه المنهاج يتعلق بالوضوء .  
اللازم لأداء أو فعل العبادات سواء كان ذلك على جهة الوجوب أو على  
جهة الندب والاستحباب ويقصد بالوضوء هنا الطهارة الصغرى حيث  
خصص هذا النص للكلام عن الطهارة الصغرى وآخر الكلام عن الطهارة  
الكبرى إلى مكان آخر ووضعه تحت باب الغسل . وقد ترجم الإمام  
النووي للكلام المتعلق بالطهارة الصغرى سواء كانت واجبة أو غير واجبة  
« بباب الوضوء » ، وقد بين الإمام النووي في هذا النص كل الأحكام  
الفقهية المتعلقة بالوضوء في المذهب الشافعي وذكر ما أفتق عليه وما  
اختلف فيه ، كما بين الأمور اللازمة للوضوء والذي لا يصح بدونها وهي  
ما يعبر عنها بالقرض أو الواجب في المذهب ، والأمور غير اللازمة أى  
غير الواجبة بحيث يعتبر إغفالها أو إهمالها غير مؤثر في صحة الوضوء . وكما له  
من حيث الإجراء الشرعى وإن كان إغفاله يحرم الإنسان المتوضىء  
من فضيلة السنة لأن فعلها فيه جزاء وثواب وتركها ليس فيه لا عذاب  
ولا عقاب بخلاف القرض أو الواجب لأن في فعله براءة الذمة مع الثواب  
وفي تركه انشغال الذمة وطلب الأداء مع العقاب على الإهمال أو التأخير  
بغير عذر شرعى مقبول .

وقد ذكر الإمام النووي للوضوء فروضا ستة هي على وجه الإجمال :  
النية ، وغسل الوجه ، وغسل اليدين ، ومسح الرأس ، وغسل الرجلين ،  
والترتيب كما ذكر للوضوء سبعا مجموعا ثلثا عشرة خصلة وهي على وجه  
الاجمال : السواك ، واتسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة والاستنشاق ،

والتلخيص ، ومسح كل الرأس ، والتخليل ، وتقديم اليمنى ، وإطالة الغرة  
والتحجيل ، والمحوالة ، وترك الاستعاذة والنفث ، والتشهد بعد الانتهاء  
من الوضوء<sup>(١)</sup>.

## المقصد الأول

### فروض الوضوء

#### التعريف بالوضوء :

الوضوء لغة النظافة لأن أصله من الوضأة وهي النظارة والحسن .  
وشرعاً : استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتتحاً بنية<sup>(٢)</sup> .

وإنما خصصت هذه الأعضاء المشار إليها في التعريف والتي سوف يأتي  
تفصيل الكلام عليها بعد التعريف مباشرة لأن هذه الأعضاء محل اكتساب  
الخطايا التي يكفرها الوضوء على ما ذكره الإمام الشيخ شهاب الدين القليوبي  
في حاشيته على المنهاج<sup>(٣)</sup> .

والوضوء هو أول مقاصد الطهارة والتي سبق الكلام عليها بالتفصيل  
في مبحث المياه ، وقد قرئ الوضوء مع فرض الصلاة كما ورد في الصحيحين  
البخاري ومسلم ، كقوله صلى الله عليه وسلم : « فرض الله على أمتي ليلة  
الإسراء خمسين صلاة ، فلم أول أراجعها وأسأله التحقيق حتى جعلها خمسا

---

(١) أنظر المنهاج من السراج ص ١٥ - ١٨ .

(٢) حاشية القليوبي ٤٤/١ ، ومعنى المحتاج ٤٦/١ وما بعدها .

(٣) أنظر قليوبي وعميرة ٤٤/١ .

في كل يوم ولية . . وكان ذلك الفرض قبل الهجرة بسنة على الرأي الصحيح وقيل كان قبل الهجرة بستة أشهر فقط كما حكاه صاحب منقح المحتاج في الفقه الشافعي<sup>(١)</sup> .

والصحيح المعتمد في المذهب عند الأصحاب أن الوضوء كان فرضه مع فرض الصلاة لأن الصلاة لا تصح بدون طهارة ، فكان من لوازمها ومن لوازم فرضها .

وقيل وهو ضعيف في المذهب أن الوضوء فرض بعد الهجرة لا قبلها وفرض بعد ستة عشر شهراً من الهجرة وعلى هذا القول يستبرأ أن الوضوء للصلاة قبل الهجرة كان مندوباً إليه فقط وليس بواجب حيث كان لهم أن يصلوا بوضوء ونظافة لأن الصلاة بدون طهارة مطلقاً غير وارد لأن الطهارة أو فعل استباحة الصلاة واجب بالإتفاق في المذهب . أو كانوا يفعلون الوضوء قبل الصلاة من باب النظافة لأن النظافة من الشرائع القديمة . ومع هذا فإنه لم ينقل عن أحد وقوع صلاة لم ير عذر بدون وضوء .

وقد فرض الوضوء أولاً لكل صلاة ثم نسخ يوم الخندق إلا مع الحدث والوضوء ليس من خصائص أمة محمد صلى الله عليه وسلم لأنه كان من خصائص الشرائع والأمم السابقة أيضاً وإنما اختصت أمة محمد صلى الله عليه وسلم من الوضوء بآثره فقط وهو يباح محله يوم القيامة ومحله هذا هو المسمى بالفرقة والتحجيل ، كما ورد في الحديث<sup>(٢)</sup> .

وقد بدأ الإمام النووي من الوضوء بفرضه فقال : « فرضه سنة ،

---

(١) أنظر ١/١٢١ .

(٢) راجع قليوب ١/٤٥ .

والمراد جنس الفرض لأن الفرض مفرد مضاف إلى ضمير يعود على  
الوضوء فيعم كل فرد منه أى فروضه كما ذكره الإمام الرافعي في كتابه  
المحرر وحكاه عنه جلال الدين المحلى في شرحه على المنهاج (١).

ثم بدأ المصنف يذكر أول فروض الوضوء بقوله : أحدهما نية رفع  
حدث أو استباحة مفتقر إلى طهر أو أداء فرض الوضوء ، فالفرض هنا  
هو النية ولكن شرط صحة هذا الفرض وهو النية أن يضاف إما إلى المانع  
وهو الحدث فيقول المتوضئ نويت رفع الحدث والمراد به الأصغر ولكن  
يكفى الإطلاق لأنه لو نوى الأكبر لا تصح النية لرفع الحدث الأصغر  
بالاتفاق إن اقتصر على أعضاء الوضوء ، أو أن يضاف إلى استباحة مفتقر  
إلى طهر فيقول نويت استباحة الصلاة عند الوضوء لأن الصلاة لا تستباح  
بدون طهارة والأصل أن الماء هو الطهور المطهر كما سبق بيانه في بحث المياه  
والوضوء لا يكون بغير ماء ، أو أن يضيف النية إلى الوضوء فيقول نويت  
الوضوء المفروض أو نية أداء فرض الوضوء أو أداء الوضوء . وقد ذكر  
الإمام النووي في كتابه شرح المذهب أن نية الوضوء وحدها بدون إضافة  
فرض أو استباحة بما ذكر لا تصح على وجه من وجوه المذهب (٢).

والأصل في وجوب النية للوضوء قوله صلى الله عليه وسلم كما في الصحيحين :  
« إنما الأعمال بالنيات ، أى الأعمال المعتد بها شرعاً ، ولأن الوضوء عبادة  
محضة طريقه الأفعال فلم يصح من غير نية (٣) » .

(١) أنظره مع قليوبي وعميرة ٤٥/١

(٢) المرجع السابق ٤٦/١

(٣) راجع معنى المحتاج ٤٧/١ وكتابنا الثاني من سلسلة كتب الفقه الإسلامى

مبحث النية الطبعة الأولى .

وحقيقة النية لغة القصد، وشرباً قصد النوى، مقترفاً بفعله وحسنها  
الوجوب في كل العبادات، وعملها القلب، والمقصود بها تمييز العبادة عن  
العادة وشرط النية أصلام النوى وتمييزه، وعمله بالمفوى، وعدم إتيانه بما  
يتألفها وعدم التعليق فيها. فان قال إن شاء الله تعالى أتوضاً فان قصد التعليق  
أو أطلق لم تصح النية وإن قصد التبرك صحت النية<sup>(١)</sup>.

ودائم الحدث كمن به سلس بول وكن بها دوام استحاضة يكفيه في  
الوضوء نية الاستباحة بلا خلاف في المذاهب حيث يقول المتروضة نويت  
استباحة الصلاة، ولا يكفيه أن يقول نويت رفع الحدث على الصحيح  
المفقى به في المذهب الشافعى وذلك إبقاء الحدث بدون رفع فيمن به سلس  
بولي وفيمن بها سلس حيض ولكن يصح نية الرفع بعد نية الاستباحة فيقول  
المتروضة نويت استباحة الصلاة نويت رفع الحدث.

وعلى مقابل الصحيح وهو وجه ضعيف لا تكفى نية استباحة الصلاة  
وحدها بل لا بد من نية الرفع معها لتكون نية الرفع للحدث السابق ونية  
الاستباحة لللاحق، وقيل تكفى نية الرفع لتضمنها نية الاستباحة<sup>(٢)</sup>.

وفي دائم الحدث يقول المصنف: «ومن دام حدثه كاستحاضة كفاه نية  
الاستباحة دون الرفع على الصحيح فهما<sup>(٣)</sup>».

ومن توى التبرد مع نية الوضوء عند الوضوء أو مع أى نية أخرى  
معتبرة في صحة الوضوء كنية استباحة الصلاة جاز له ذلك ولم يضر في النية

(١) المراجع السابقة.

(٢) راجع جلال الدين المحلى ٤٦/١.

(٣) أى في نية الاستباحة ونية الرفع. والظاهر نص المصنف من السراج

المختبرة على الصحيح لأن التبرد حاصل سواء نوى الشخص أم لم ينو فكأن  
النية هي تحصيل حاصل وتحصيل الحاصل لا يضر في الحاصل الموجود لنحقق  
وجوده أصلاً .

ومقابل الصحيح في المذهب يضره ذلك أي إضافة نية الإبراد مع نية  
الوضوء وذلك للاشتراك في النية بين العبادة والعادة . ونية النظافة كنية  
التبرد فيما ذكر (١) .

فإن نوى الشخص عند الوضوء نية الوضوء لقراءة القرآن واقتصر على  
ذلك ففيه خلاف على قولين للأصحاب الأول : لا يكفي ذلك في النية وهو  
الأصح لأن ما يندب له الوضوء جازم مع الحدث فلا يتضمن قصده قصد رفع  
الحدث والوضوء لقراءة القرآن فقط مندوب إليه وليس بواجب حيث  
يجوز قراءة القرآن من غير وضوء ولكن الوضوء يلزم فقط في مس  
المصنف وحله كما سبق بيانه في مباحث الطهارة .

ومقابل الأصح يكفي ذلك في نية الوضوء الراجع للحدث لأن قصده  
حالة كما له فيتضمن قصده حالة المكالم ما دون المكالم من باب أولى (٢) لأن  
الشخص يستحب له أن لا يفعل ذلك أي قراءة القرآن والجلوس في المسجد  
وغير ذلك فلا يستحب له الطهارة وهو يحدث فإذا نوى الطهارة لذلك تضمنت  
نيته رفع الحدث (٣) .

ويجب قرن النية بأول غسل الوجه سواء كان ذلك الغسل بفعل المتوضئ

(١) راجع المحلى على المتهاج ٤٦/١ ومعنى المحتاج ٤٩/١ .

(٢) أنظر السراج ص ١٥ .

(٣) المذهب ١٥/١ .

أَمْ يَقْبَلُ غَيْرَهُ وَهَذَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي الْمَذْهَبِ وَقِيلَ يَكْفِي فِي خُصَّةِ الْوُضُوءِ  
قَرْنَ النِّيَّةِ بَسَنَةِ قَبْلِ الْوَجْهِ كَمُضْمَنَةِ (١) .

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْوِي مِنْ أَوَّلِ الْوُضُوءِ إِلَى أَنْ يَفْرَغَ مِنْهُ بِحَيْثُ يَكُونُ  
مُسْتَحْضِرًا النِّيَّةَ فِي كُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْوُضُوءِ الْوَاجِبِ مِنْهُ وَالْمُنْدُوبِ  
فَإِنْ نَوَى عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ ثُمَّ عَزَبَتْ نِيَّتُهُ أَيْ ذَاكَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنْهُ أَجْزَاءَهُ  
ذَلِكَ فِي النِّيَّةِ لِأَنَّ الْوَجْهَ أَوَّلُ فَرَضِ الْوُضُوءِ بَعْدَ النِّيَّةِ فَإِذَا نَوَى عِنْدَهُ  
اشْتَمَلَتِ النِّيَّةُ عَلَى جَمِيعِ الْفُرُوضِ كَمَا يَقُولُ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيرَازِيُّ (٢) .

وَلِإِنْ عَزَبَتْ نِيَّةُ الشَّخْصِ عِنْدَ الْمُضْمَنَةِ قَبْلَ أَنْ يَفْضَلَ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ  
فَفِيهِ وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا يَجْزِيهِ لِأَنَّهُ فَعَلَ رَاتِبَ فِي الْوُضُوءِ لَمْ يَتَقَدَّمْهُ فَرَضُ  
فَإِذَا عَزَبَتْ النِّيَّةُ عِنْدَهُ أَجْزَاءَهُ كَفُسْلِ الْوَجْهِ . وَالثَّانِي لَا تَجْزِيهِ وَهُوَ الْأَصَحُّ  
لِأَنَّ نِيَّتَهُ عَزَبَتْ قَبْلَ الْفَرَضِ فَأَشْبَهَ إِذَا عَزَبَتْ عِنْدَ غَسْلِ الْكَفِّ (٣) .

وَلِلْمُتَوَضِّعِ تَفْرِيقَ النِّيَّةِ عَلَى جَمِيعِ أَجْزَاءِ الْوُضُوءِ فِي الْأَصَحِّ بِحَيْثُ  
يَصِحُّ فِي نِيَّةِ الْوُضُوءِ أَنْ يَنْوِي رَفْعَ الْحُلْثِ عَنْ الْجُزْءِ الْمَغْسُولِ فَقَطْ وَهَكَذَا  
حَتَّى يَنْتَهِيَ مِنَ الْوُضُوءِ ، فَيَنْوِي عِنْدَ غَسْلِ الْوَجْهِ نَوِيْتَ رَفْعِ حَدَثِ الْوَجْهِ  
وَهَذَا الْبَيْدِينَ وَبَقِيَّةِ أَجْزَاءِ الْوُضُوءِ هَكَذَا وَذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى جَوَازِ تَفْرِيقِ  
أَهْضَاءِ الْوُضُوءِ .

وَمُقَابِلِ الْأَصَحِّ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ قِيَاسًا لِلْوُضُوءِ عَلَى الصَّلَاةِ فَكَمَا لَا يَصِحُّ  
تَفْرِيقُ النِّيَّةِ عَلَى أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ فَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ تَفْرِيقُهَا عَلَى أَجْزَاءِ الْوُضُوءِ

(١) السَّراج ص ١٥ .

(٢) الْمَذْهَبُ ١٤/١ .

(٣) الْمَذْهَبُ ١٤/٦ .



بمعام العبادة الواجب لها التية في الجميع<sup>(١)</sup> ، وعلى كل فإن مقابل الأضع صحيح في المذهب<sup>(٢)</sup> .

### الفرض الثاني ( الوجه ) :

والثاني من فرائض الوضوء هو غسل وجه المتوضىء جميعه لقوله تعالى : فاغسلوا وجوهكم<sup>(٣)</sup> .

وحد الوجه طولاً ما بين متابت شعر رأسه غالباً ومتهى لحيه . ومتهى اللحيان هما آخر العظام<sup>(٤)</sup> اللذان عليهما الأسنان السفلى . وحده عرضاً ما بين أذنيه ؛ لأن المواجهة المأخوذة منها لفظ الوجه تقع وتحقق بذلك في العرف والعادة .

والمراد ظاهر ما ذكر إذ لا يجب غسل داخل العين بل ولا يستحب مع أن العينان من الوجه وذلك منعا للخرج والتضييق عند وجوب غسلها ولذلك قال جلال الدين القليوبي بل ذلك مكروه<sup>(٥)</sup> .

ومن الوجه موضع الغم وهو ما نبت عليه الشعر من الجبهة . ولذلك لا يدخل في الوجه موضع الصلح المتصل بالجبهة والوجه لأنه جزء من الرأس انحسر عنه الشعر وزال والمبرة بالمحل الأصلي لا بالحال فيه بالنسبة لتحقق الفرض . وهذا بلا خلاف في المذهب . ولذلك صح الإمام النووي أن مكان التحذيف من الرأس عند الجمهور مع أنه حكى خلافاً قوياً

(١) المحلى على المتهاج ٤٧/٤ .

(٢) راجع قواعد المذهب واصطلاحاته في المقدمة .

(٣) أى في آية الوضوء من سورة المائدة رقم ٦ .

(٤) أنظر قليوبي وعميرة ٤٨/١ .

الأصحاح على وجهين الأصح اعتباره من الوجه ، والثاني من الرأس إلا أنه قال بعد ذكر هذا الخلاف : « قلت صح الجمهور أن موضع التحذيف من الرأس واقع أعلم » (١) . والمكان المنزوع منه شعر الرأس الخفيف بين ابتداء العذار والزرعة يسمى « التحذيف » وذلك من عادة النساء والإشراف ليقسم الوجه عندهم (٢) .

ويجب غسل كل هذب وحاجب وعذار وشارب وخد وعنفقة شعرا وبشرا أى ظاهرا وباطنا سواء خف الشعر أم كثف لأن كثافته فائدة فالجق بالغالب وهذا على الرأى الصحيح فى المذهب ، وقيل فى الجميع لا يجب غسل باطن الكثيف لأن كثافته مانعة من رؤية باطنه فلا تقع به المواجهة فيكتفى بالظاهر الذى تقع به المواجهة من الوجه ، والمفتى به فى المذهب هو الوجه الأول الذى يوجب غسل الظاهر والباطن .

واللحية إن خفت كتهذب حيث يجب غسلها ظاهرا وباطنا فإن كانت اللحية كثيفة بحيث لا يرى ما تحتها من الوجه والجلد ويسر الإتيان بالماء فى الوضوء إلى البشرة التى هى فوقها كفى فى صحة الوضوء غسل ظاهرها فقط ولا يجب غسل باطنها ليسر إيصال الماء إلى بشرة الوجه كما سبق ونفصل بعضها الخارج عن الوجه بطريق التبعية له للحصول المواجهة به فى الظاهر بحيث أوجبنا غسل ما ظهر من اللحية وإن خرج عن الوجه فقد عفى فى مقابله عن الباطن الخفى لسهولة غسل الظاهر وتيسر غسل الباطن (٣) .

(١) أنظر المنهاج مع السراج ص ٦٦ .

(٢) جلال الدين المحلى على المنهاج ٤٨/١ .

(٣) المراجع السابقة .

وقد روى عن ابن عباس رضي الله عنه ، أن النبي صلى الله عليه وسلم  
توضأ فغرف غرفة وغسل بها وجهه ، وبغرفة واحدة لا يصل الماء إلى  
ما تحت الشعر مع كثافة اللحية ، ولأنه باطن دونه حائل معتاد فهو كداخل  
القم والاقف . ولكن المستحب أن يخلل اللحية لما روى أن النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يخلل لحيته . فإن كان بعض اللحية خفيفا وبعضها كثيفا  
غسل ما تحت الخفيف وأفاض الماء على الكثيف . ولا يجب غسل ما تحت  
الشعر الكثيف إلا في خمسة مواضع : الحاجب ، والشارب ، والعنفة ،  
والمذار واللحية الكثيفة المرأة لأن الشعر في هذه المواضع ينخف في العادة  
وإن كثف لم يكن إلا نادرا والنادر لاحكم له لأن الحكم للأعم الأغلب .  
وفي قول لا يجب غسل ما زاد من الوجه في اللحية وضميرها خفيفا  
كان أو كثيفا لا باطنا ولا ظاهرا الخروج عن عمل الفرض (١) .

### الفرض الثالث من فرائض الوضوء :

والثالث من فرائض الوضوء هو غسل جميع يديه إلى نهاية المرفقين لقوله  
تعالى في آية الوضوء « وإيديكم إلى المرافق » والذي يدل على أن المرفقين  
وهما العظميان اللذان في منتصف الذراع فعليه صلى الله عليه وسلم فيما روى  
مسلم . فقد روى مسلم أن أبا هريرة رضي الله عنه توضأ فغسل وجهه فأسبغ  
الوضوء ثم غسل يده اليمنى حتى أشرع في الوضوء ثم اليسرى حتى أشرع  
في الوضوء ثم مسح برأسه ثم غسل رجله اليمنى حتى أشرع في الساق ثم غسل  
رجله اليسرى حتى أشرع في الساق ثم قال هكذا رأيت رسول الله صلى الله

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح جلال الدين المحلى مع قليوبي رحمه الله ١/٨٧

ومعنى المحتاج ١/١٠١ والمذهب ١/١٦٠

عليه وسلم يثرونا . (١)

ولإذا قطع جزء من اليدين وجب غسل ما بقى مع المرفقين فإن قطع مكان الفرض كله إلى المفصل بحيث خلع مفصل الذراع من الكوع وجب غسل رأس عظم العضد على المشهور في المذهب لأنه من المرفق والمرفق يجمع بين عظمة الساعد وعظمة العضد ولأن المرفق كله يجب غسله ضمن الفرض كما سبق بيانه .

ويقابل المشهور وهو الغريب يقول لا يجب غسله بعد القطع وإنما وجب غسله حالة الانصال فقط لضرورة غسل المرفق .

ومن الفقهاء من قطع بوجوب غسل عظمة العضد ونفى الخلاف في وجوب غسلها وقد صحح هذا الوجه الإمام النووي في كتابه الروضة بناء على ما حكاه جلال الدين المحلى في شرحه على المنهاج (٢) .

### الفرض الرابع (مسح الرأس)

والرابع من فروض الوضوء مسح أى جزء من الرأس بما يطلق عليه اسم مسح من البشرة أو الشعر المتصل بالرأس والذي لا يخرج عن حدها . فإن خرج شعر الرأس عن حدها بأن طال واسترسل حتى نزل على الوجه أو القفا أو الظهر مثلاً لم يكفه المسح عليه في هذا الخارج ولكن يكفي في حد الرأس فقط ، وذلك لقوله تعالى في آية الوضوء : وامسحوا برؤوسكم ،

---

(١) مسلم بشرح النووي ١٢٤/٣ الطبعة الثانية نشر دار إحياء التراث العربى

- يروى -

(٢) ٤٩/١ من قلوبى وعميرة ، وراجع أيضاً معنى المحتاج ٥٢/١ .

ولما روى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم توضأ فمسح بئاصبعه وعلى العمامة  
فدل على الإكتفاء بمسح البعض (١).

ومع الاتفاق على صحة مسح الرأس أو بعضها أو بعض شعرها فقد  
حصل خلاف في المذهب في استعمال غسل الرأس بدلا من مسحها أو في  
وضع اليد فقط على جزء من الرأس بدون تحريك على وجهين الأول وهو  
الأصح جواز الفصل والوضع على الصورة المشار إليها لأن الغسل مسح  
وزيادة والحصول المقصود من وصول البلل إلى شعر الرأس أو المكان  
عند وضع اليد المبلولة بالماء .

ومقابل الأصح يقف عند ظاهر النص في الآية ويقول أن ذلك  
لا يسمى مسحاً .

ولكن يمكن العمل والفتوى بكلا الرأيين في المذهب لقوة دليل كل  
رأى ولصحة الدليل عندهما . ولذلك كان الخلاف قويا في المذهب (٢) .

### الفرض الخامس ( غسل الرجلين ) :

والخامس من فروض الوضوء غسل الشخص عند الوضوء رجله مع  
كفيه من كل رجل . والكعبان هما العظامان الناشئان من الجانبين عند  
مفصل الساق والقدم . ويدل على وجوب ذلك قوله تعالى في آية الوضوء :  
« وأرجلكم إلى الكعبين » وأرجلكم قرئت بالنصب والجر عطفا على  
الأيدي لفظا في الأول ومعنى في الثاني لجره على الجوار ، والفصل بين  
المطوفين للإشارة إلى الترتيب بتقديم المسح على غسل الرجلين .

---

(١) للراجع السابقة .

(٢) راجع للسراج ص ١٨ وشرح جلال الدين المحلى ٤٩/١ .

وَوُجِدَ عَلَى وَجْهِ الْكُفَّينِ فِي الْقُلُوبِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا تَقْدُم  
فِي حَدِيثِ مُسْلِمٍ فِي الْيَدِينَ (١) .

### الفرض السادس : (الترتيب)

والسادس من فرائض الوضوء ترتيب هذه الفرائض هكذا حسب  
ما بدأنا به النية أولا ثم الوجه ثم اليدين ثم الرأس ثم الرجلين وذلك  
للتتابع الوارد في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما رواه أبو هريرة  
 وغيره من صحة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم (٢) .

ولو اغتسل شخص محدث بنية الوضوء بدلا من نية رفع الحدث  
الأكبر فالأصح أنه إن أمكن تقدير ترتيب بأن غطس في الماء ومكث فيه  
مدة قدر زمن الترتيب صح له الوضوء على الصحيح وإن لم يمكن تقدير  
ذلك الترتيب بأن غطس ثم خرج في الحال فلا يصح له وضوء . ولكن  
الإمام النووي صح أن الثاني هو الأصح فقال : قلت الأصح الصحة بلا  
مكث والله أعلم . وذلك لأن الغسل يكفي للحدث الأكبر فلا يصح أولى (٣)

## المقصد الثاني

### سنن الوضوء

تمهيد :

سنن الوضوء كثيرة أوصلها بعض العلماء إلى خمسين سنة (٤) وسوف

(١) قليوبي وعميرة ٥٠/١ والمهذب ١٨/١ ومعنى المحتاج ٢٣/١

(٢) أنظر شرح النووي ١٠٥/٢ وما بعدها ١٢١ وما بعدها .

(٣) المحل على المنهاج ٥٠/١

(٤) قليوبي في حاشيته ٥٠/١

تقتصر على ما حققه الإمام النووي وأورده في كتابه المنهاج من هذه السنن وهي على وجه الإجمال ثلاثة عشرة سنة هي : السواك ، والتسمية ، وغسل الكفين ، والمضمضة والاستنشاق والتثليث ، والتخليل ، والثيامن وإطالة الفرة والتججيل والموااة ، وترك الاستعانة والدعاء .

### السواك :

والسواك من سنن الوضوء لحديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء »<sup>(١)</sup> ويندب أن يكون السواك عرضاً لما رواه أبو داود عن النبي صلى الله عليه وسلم : « إذا استكم فاستكوا عرضاً ، والمراد عرض الأسنان . ولورود النص في الكيفية وهو أن يكون عرضاً فقد ذكره بعض الفقهاء عند استعمال السواك أن يكون طولاً كما حكاه الإمام النووي في كتابه الروضة وحكاه عنه جلال الدين المحلي في شرحه على المنهاج ، لأن الاستيكاك بالطول يجرح الله »<sup>(٢)</sup> .

ويصح السواك بكل خشن لمصون المقصود به وأولى ذلك ، حيث الأفضلية « الأراك » ، وهو شجر أو نبات قال ابن مسعود رضي الله عنه : كنت أجنني لرسول الله صلى الله عليه وسلم سواكاً من أراك »<sup>(٣)</sup> .

ويصح السواك بالأصبع على الصحيح المقابل للأصح كما ذكره الإمام النووي في شرح المذهب واختاره وعلى الأصح لا يجرى في سنة السواك

(١) رواه ابن خزيمة وغيره .

(٢) راجع مبحث السواك من الفقه الإسلامي - للكتاب الثاني . والعبادات ،

للككتور نصر فريد سدد وأصل الطبعة الأولى .

(٣) رواه ابن حبان رضي الله عنه .

أصبح نفسه ولكن يكنى أصبح غيره . ولذلك كان السواك بأصبع الغير جزئاً  
للسنة بلا خلاف في المذهب إن كانت هذه الأصبع خشنة كما ذكرها الإمام  
النووي في كتابه دقائق المنهاج .

وكما يسن السواك للوضوء يسن أيضاً عند كل صلاة لحديث البخاري  
ومسلم : «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة» ، ثم استطرد  
الإمام النووي وذكر ما يندب له السواك بعد الوضوء والصلاة فقال : «وتغير  
الفم» ، وذلك لأي سبب من نوم أو غيره ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم : كان  
إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك ،<sup>(١)</sup> أي يداخلكم ولحديث النسائي  
وغيره : «السواك مطهرة للفم مرضاة للرب» .

ولا يكره السواك إلا للصائم بعد الزوال لحديث البخاري ومسلم :  
«خلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك» .

والمراد بالخلف بعد الزوال لحديث : «أعطيت أمتي في شهر رمضان  
خمساً قال وأما الثانية فإنهم يمسون وخلف أفوام أطيب عند الله من ريح  
المسك» ،<sup>(٢)</sup> وهو حديث حسن كما ذكره الإمام النووي في شرح المذهب  
حكاية عن ابن الصلاح<sup>(٣)</sup> .

ولم يكره قبل الزوال لأن الخلف الموجود بالفم عند ذلك من أثر  
الطعام غالباً وهذا يندب لإزالته . ومع ذلك فقد رجحنا في كتابنا السابق

(١) رواه الشيخان .

(٢) رواه الحسن بن سفيان في مسنده وأبو بكر السمعاني في أماليه . وانظر

شرح جلال الدين المحلى ١/٥١ .

(٣) المرجع السابق .



« الفقه الاسلامي ، عدم الكراهة وبيننا أن الكراهة لا يدل عليها مفهوم الحديث وكل ما يدل عليه الحديث هو رفع المشقة النفسية عن الصائم وعدم التضرب من غيره بهذا الخلوف الذي يخرج من فم الصائم بعد الزوال وهو من أثر الصرم وليس من أثر الطعام ولا حيلة للصائم في رفعها لأنها من تغير الجوف وليس من تغير الفم »<sup>(١)</sup>.

### التسمية :

والثاني من سنن الوضوء التسمية في أوله بأن يقول المتوضئ بسم الله عند الوضوء وقبل البدء فيه ، وذلك لما رواه النسائي وغيره عن أنس رضي الله عنه قال طلب بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وضوءاً فلم يجده فقال صلى الله عليه وسلم هل مع أحد منكم ماء فأتى بماء فوضع يده في الإناء الذي فيه الماء ثم قال توضأوا باسم الله فرأيت الماء يفور من بين أصابعه حتى توضأوا وكانوا نحو سبعين .

والوضوء بفتح الواو الماء الذي يتوضأ به . والمراد بالتسمية التسمية بكاملها وهي بسم الله الرحمن الرحيم كما قاله الامام النووي رضي الله عنه في شرح المذهب تفسيراً لمعنى التسمية في قول صاحب المذهب : ويستحب أن يسمى الله تعالى على الوضوء لما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من توضأ وذكر اسم الله تعالى عليه كان طهوراً لجميع يده<sup>(٢)</sup>.

فإن نسي التسمية في أوله وذكرها في أثنائه أتى بها حتى لا يخلو الوضوء

---

(١) راجع ذلك بالتفصيل مع الدليل في « الفقه الإسلامي ، أحكامه العملية في بعض مسائل لعبادات » للزائف الطبعة الأولى سنة ١٩٨٢ .  
(٢) المذهب ١٥/١ وشرح جلال الدين المحلى ٥٢/١ .

من اسم الله عز وجل ، ويقول عند ذلك بسم الله على أول الوضوء وآخره  
ولذلك قال مستحب أن ينوي للوضوء أوله ليثبات على سنته المتقدمة على غسل  
الوجه فينوي ويسمى عند غسل الكفين (١) .

### غسل الكفين :

وبعد الیسمة يغسل كفاه ثلاثا وهي من سنن الوضوء لأن عثمان وعلياً  
كرم الله وجههما وصفا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسلا اليدين  
ثلاثا ، والمراد باليد هنا الكف (٢) .

وقد أخرج البخاري ومسلم عن عبد الله بن زيد أنه وصف وضوء  
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد دعا بماء فأكفاهما على يديه فغسلهما ثلاثا  
ثم أدخل يده فمستخرجهما فغمض واستنشق من كف واحدة فغسل ذلك  
ثلاثا إلى آخره ، ولا فرق في غسل الكفين أن يكون من ماء مصبوب أو  
مأخوذ من الأناء بشرط التيقن من طهارة الماء في الثاني فإن شك في طهارتهما  
كره له غمس كفه في إناء ماء الوضوء حتى يصب عليهما ماء بنية الطهارة  
لحديث : « إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء ، حتى يغسلها  
ثلاثا فإنه لا يدري أين باقت يده » (٣) والمراد الإناء الذي ينقص من قلتين  
فإن بلغهما فلا كراهة لأن الماء الكثير يتحمل النجس إلا بالتخفيف (٤) .

---

(١) المراجع السابقة .

(٢) المهذب ١/ ١٥٠ .

(٣) رواه الشيخان إلا قوله ثلاثا فسلم وانظر جلال الدين المحلى ١/ ٥٢٠ .

(٤) راجع مباحث المياه فيما سبقه ص ١٢ وما بعدها .

## المضمضة واستنشاق :

المضمضة والاستنشاق من سنن الوضوء لأنه صلى الله عليه وسلم فعلهما في وضوئه كما في حديث عبد الله بن زيد الذي رواه الشيخان أنه وصف وضوءه رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه ثم أدخل يده في الماء فاستخرجها فتمضمض واستنشق من كف واحدة .

والمضمضة والاستنشاق يحصلان بإيصال الماء إلى داخل الفم والآنق ويفصل المضمضة عن الاستنشاق على الأظهر لأن فصلهما أفضل من جمعهما بحيث يتضمن أولاً ثم يستنشق ثانياً . ومقابل الأظهر هما سواء .

والأصح على القول بالفصل وهو الأفضل على الأظهر يجعل لكل من المضمضة والاستنشاق غرفة خاصة غرفة للمضمضة يتمضمض منها ثلاثاً ، ومقابل الأصح يكون لكل مرة غرفة للمضمضة ثلاثاً وللاستنشاق ثلاثاً ، والترتيب بينهما شرط لتحقيق فضيلة السنة . ويبالغ فيهما غير الصائم . لحديث لقيط بن صبرة أسبع الوضوء وخلل بين الأصابع وبالغ في الاستنشاق إلا أن تكون صائماً ، (١) .

وقد صرح الإمام النووي تفضيل الجمع بينهما بثلاث غرفات يتمضمض ثم يستنشق من كل غرفة فقال : قلت الأظهر تفضيل الجمع بثلاث غرف يتمضمض من كل ثم يستنشق والله أعلم ، (٢) حديث البخاري يتمضمض واستنشق واستنثر ثلاثاً بثلاث غرفات .

وأما دليل الفصل بين المضمضة والاستنشاق فهو القياس على غيرهما

(١) صححه الترمذي وغيره .

(٢) المحلى مع التماج ١/ ٥٢ .

من أعضاء الوضوء في أنه لا ينتقل إلى تطهير عضو إلا بعد الفراغ مما قبله وما رواه ابن السككن في كتابه المسمى بالسَّنن الصَّحاح المأثورة أن علياً ابن أبي طالب وعثمان تروضاً ثلاثاً وأفراداً المضمضة عن الاستنشاق ثم قالاً هكذا تروضاً رسول الله صلى الله عليه وسلم (١) .

وكيفية المضمضة والاستنشاق أن يجعل الماء في فيه ويدبره ثم يمجّه والاستنشاق أن يجعل الماء في أنفه ويمدّه بنفسه إلى خياشيمه ثم يستنثر كما روى عمرو بن عبسة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما منكم من أحد يقرب وضوءه ثم يتمضمض ثم يستنشق ويستنثر إلا جرت خطايا فيه وخياشيمه مع الماء (٢) .

### التثليث :

والتثليث في أعضاء الوضوء المضمضة والممسوحة سنة لحديث مسلم عن عثمان ، أنه صلى الله عليه وسلم تروضاً ثلاثاً ثلاثاً ، (٣) ، وحديث أبي داود عن عثمان أنه صلى الله عليه وسلم تروضاً فسح رأسه ثلاثاً .

### المسح المستنون :

ومسح كل الرأس من سنن الوضوء كما في حديث مسلم وحديث ربيعة السابق ، والسنة في كيفية مسح الرأس أن يضع يديه على مقدم رأسه ويلصق مسبحة بالآخرى وإبهاميه على صدغيه ثم يذهب بهما إلى قفاه ثم يردهما إلى المبدأ إن كان له شعر ينقلب فإن كان شعره صغيراً أو ليس له شعر كقفاه

(١) المحلى مع المناج ١/٥٢ .

(٢) المهذب ١/١٥٠ .

(٣) مسلم بشرح النووي ٣/١٠٥ .

الذهب فقط وعليه أن يكرره ثلاث مرات ولا يحسب الرد مرة في جميع الأحوال . ويمسح على العمامة بدلا من كل الرأس إن تمسح عليه ذلك أو لم يرد نزعا لحديث مسلم عن المغيرة أنه صلى الله عليه وسلم توشأ فمسح بناصيته وعلى العمامة (١) .

ومن السنة أيضا مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد غير ماء بلل الرأس لما روى البيهقي والحاكم وصحاه عن عبد الله بن يزيد قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوشأ يأخذ لأذنيه ماء خلافا للماء الذي أخذه لرأسه ويمسح صماخيه أيضا بماء جديد ثلاثا (٢) .

### التخليل :

والتخليل سنة من سنن الوضوء وهو يشمل تخليل اللحية وتخليل الأصابع من اليدين والرجلين فقد روى الترمذي وغيره كما نقله جلال الدين المحلى في شرحه : أنه صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته وكانت كثة . وروى أبو داود عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا توشأ أخذ كفا من ماء . فأدخله تحت حنكته فخلل به لحيته وقال هكذا أمرني ربى . وكيفية التخليل أن يكون بالأصابع من أسفل الذقن (٣) .

وأما تخليل الأصابع فدليلة حديث لقيط بن صبرة الذي صححه الترمذي وغيره وفيه : « أسبغ الوضوء واخلل بين الأصابع » وحديث ابن عباس الذي حسنه الترمذي أنه صلى الله عليه وسلم قال : إذا توشأت فخلل بين أصابع يديك ورجليك » .

(١) أنظر شرح جلال الدين المحلى ١/٥٣ .

(٢) أنظر المذهب ١/١٨ ، وشرح جلال الدين المحلى ١/٥٤ .

(٣) المحلى ١/٥٤ .

والتمثيل في اليدين بالتشبيك بينهما وفي الرجلين من أسفل الأصابع  
بمختصر يده اليسرى بجدىء بمختصر الرجل اليمنى ويحتم بمختصر اليسرى<sup>(١)</sup>.

### التيامن :

وتقديم اليمنى على اليسرى في أعضاء الوضوء من السنة عند الوضوء سواء  
كان ذلك في اليدين أو في الرجلين لحديث الشيخين البخارى ومسلم عن عائشة  
رضى الله عنها قالت : كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يحب التيامن  
ما استطاع في شأنه كله في طهوره وترجله ونقله . ولما رواه أبو داود  
 وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال إذا توضأتم فأبدوا  
بأيامنكم<sup>(٢)</sup>.

### إطالة العرة والتججيل :

وإطالة العرة والتججيل من سنن الوضوء . وإطالة العرة تكون بغسل  
ما فوق الواجب من الوجه ، والتججيل غسل ما فوق الواجب في اليدين  
والرجلين وهذا التفسير مأخوذ من حديث البخارى ومسلم عن النبي صلى الله  
عليه وسلم أنه قال : إن أمى يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار  
الوضوء فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل . وحديث مسلم أتم  
الفر المحجلون يوم القيامة من إسباغ الوضوء فمن استطاع منكم فليطيل  
غرته وتججيله<sup>(٣)</sup>.

(١) قليوبى وعميرة ١/ ٥٤ .

(٢) راجع جلاله للدين المحلل من المرجع السابق .

(٣) أنظر مسلم بشرح النووي ٢/ ١٣٥ .

وغاية التحجيل استيعاب العضدين والساقين وفي الغرة يغسل صفحة  
العنق مع مقدمات الرأس<sup>(١)</sup> .

### الموالاة :

والموالاة بين أعضاء الوضوء سنة على المذهب الجديد للشافعي رضي الله  
عنه أما القديم فكان يوجبها فيه .

والموالاة: أن يوالى بين الأعضاء في التطهير بحيث لا يجف الأول قبل  
الشروع في الثاني مع اعتدال الهواء والمزاج ويقدر الممسوح مضبوذا .

ودليل المذهب القديم حديث رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم  
رأى رجلا يصلي وفي ظهر قدميه لمعة قدر الدرهم فأمره أن يمسح الوضوء  
والصلاة . ولكن النووي على شرح المذهب قال إنه ضعيف ثقله عنه شارح  
المنهاج جلال الدين المحلى<sup>(٢)</sup> .

---

(١) المذهب ١٨/١ وشرح جلال الدين المحلى ٤٠١ .

(٢) المراجع السابق .

## المبحث الرابع

### المسح على الخفين

تمهيد :

لما كان الواجب في الوضوء غسل الرجلين وكان المسح على الخفين بدل من غسل الرجلين فقد عقيبت به خلف باب الوضوء وهذا ما سار عليه أغلب فقهاء المذهب المجتهدين فيه منهم الإمام النووي في كتابه المنهاج وجميع شراحه من بعده وإن كان النووي في كتابه المنهاج قد ترجم له بقوله : باب مسح الخف ، وكان الأولى أن يعبّر بالخفين بدل المفرد لأنه لا يجوز في الطهارة غسل رجل ومسح الرجل الأخرى ومع ذلك فإن هذا الاعتراض لا يبطل أو يفسد ترجمة الإمام النووي لأنه أراد الجنس لا التوحيد أى جنس المسح وهو كما يطلق على الواحد يطلق على الكثير ونظراً لأن من المتفق عليه في المذهب عدم جواز مسح رجل وغسل الأخرى فقد عبر بالجنس وهو بضمن عدم اللبس في المعنى المراد .

حكم المسح على الخفين :

والمسح على الخفين مشروع وجائز بالإتفاق حسب الشروط اللازمة لذلك والتي سوف نعرفها بالتفصيل بعد قليل ودليل هذا الجواز أخبار كثيرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كخبر ابن خزيمة وحبان في صحيحهما عن أبي بكر أنه صلى الله عليه وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقيم يوماً وليلة إذا تطهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما ،<sup>(١)</sup> .

---

(١) الحديث متفق عليه على ما ذكره الخطيب الشربيني في معذبه ١/٦٢ وقد =



يقول الخطيب بعد ذكره لهذا الحديث في معنيهِ : « متفق عليه . قال الترمذى وكان يعجبهم معنى أصحاب عبد الله حديث جرير لأن إسلامه كان بعد نزول المائكة <sup>(١)</sup> لأنها نزلت سنة ست فلا يكون الأمر الوارد فيها بفعل الرجلين فاسخا للمسح كما صار إليه بعض الصحابة » <sup>(٢)</sup> .

وهذا الجواز وهو المسح على الخفين في الطهارة مقصور على الوضوء وحده حيث لا يجوز في الغسل من الجنابة أو من غيرهما واجبا كان أو مندوبا كما نقله الامام النووي في شرح المذهب <sup>(٣)</sup> بناء على ما قاله الشيرازى صاحب المذهب : « يجوز المسح على الخفين في الوضوء لما روى المغيرة ابن شعبه أن النبي صلى الله عليه وسلم مسح على الخفين فقلت يا رسول الله نسيت . فقال : بل أنت نسيت ، بهذا أمرنى ربي » <sup>(٤)</sup> .

ذكر مسلم عنده كثيراً من الأحاديث التي توافقه من حيث المعنى كما ذكر الإمام النووي رضى الله عنه في شرحه على مسلم قوله : أجمع من يمتد به في الاجتماع على جواز المسح على الخفين في السفر أو في الحضر لحاجة أو لغيرها حتى يجوز للمرأة الملازمة بينها والزمن الذي لا يمتشى . وإنما أنكرته الشيعة والخوارج ولا يمتد بخلافهم لأن جواز المسح قال فيه الحسن البصرى رضى الله عنه حدثني سبعون من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمسح على الخفين . وراجع معنى المحتاج ٦٢/١ ومسلم بشرح النووي ١٦٤/٣ .

(١) أى آية الوضوء التي نزلت في المائدة الآية رقم ٦ من قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين .. الآية » .

(٢) الخطيب ٦٢/١ .

(٣) أنظر المحلى على المنهاج ٥٧/١ .

(٤) المذهب ٢٠/١ .

والدليل القلبي على الجواز ذكره صاحب المذهب بقوله أن الحاجة تدعو إلى لبسه وتلحق المشقة في نزع مجاز المسح عليه كما جاز المسح على الجبائر<sup>(١)</sup> .

ثم يقول صاحب المذهب : « ولا يجوز ذلك »<sup>(٢)</sup> في غسل الجنابة لما روى صفوان بن عسال المرادي قال : « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أو سافراً أن لا نزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا من جنابة لكن من غائط أو بول أو نوم ثم نحدث بعد ذلك وضوءاً ، ولأن غسل الجنابة ينذر فلا تدعو الحاجة فيه إلى المسح على النصف فلم يجوز<sup>(٣)</sup> .

#### مدة المسح على الخفين :

ومدة المسح على الخفين في المذهب الشافعي فيها قولان للامام الشافعي رضي الله عنه القديم المسح مطلق وغير مؤقت لما روى أبي بن عمار قال : قلت يا رسول الله امسح على الخف قال : نعم . قلت يوماً قال ويومين . قلت : وثلاثة : قال : نعم وما شئت . . وروى وما بدا لك وروى حتى بلغ سبعا قال نعم وما بدا لك . . ولأنه مسح بالماء فلم يتوقف كمسح الجبائر<sup>(٤)</sup> .

وقد رجح الشافعي عن قوله هذا قبل أن يخرج إلى مصر وقال يمسح المقيم يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام ولياليهن لما روى علي بن أبي طالب كرم الله وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للمسافر أن يمسح ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوماً وليلة<sup>(٥)</sup> . ولأن الحاجة لا تدعو إلى أكثر

(١) المرجع السابق .

(٢) يقصد المسح على الخفين .

(٣) المرجع السابق .

(٤) مسلم بشرح النووي ١٧٥/٢ .

من يوم وليلة للمقيم وإلى أكثر من ثلاثة أيام وليلتين للمسافر فلم يفتقره  
لزيادة عليه (١).

والمراد بليلتين ثلاث ليالى منفصلة بالأيام سواء أسبق اليوم الأول  
ليلته أم لا (٢). فلو أحدث في أثناء الليل أو اليوم اعتبرة من الماضى منه  
من الليلة الرابعة أو اليوم الرابع. فالمسافر عموماً سفره يوجب القصر له  
أن يسمح ثلاثة أيام وثلاث ليالى سواء تقدمت الأيام أو تأخرت عن  
الليالى (٣) ولا يتعارض ذلك مع قوله تعالى: «ولا الليل سابق النهار وكل  
في فلك يسبحون»، لأن الآية لبيان الواقع والحكم الشرعى هنا لتقرير  
الرخصة وهى للتخفيف ولم يرد نص بعينه يلزم العمل بموجب الرخصة  
حسب الترتيب الوارد في الآية بل الدليل على الجواز مطلق في الأحاديث  
والآثار المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك وكها تشير إلى أن  
المقيم أن يسمح يوماً وليلة والمسافر ثلاثة أيام بليلتها بل أن الحديث لم  
يرد على ترتيب الآية حيث قسم الأيام على الليالى.

### كيف نحسب مدة المسح على الخفين:

وابتداء المدة إنما يحسب من انتهاء الحدث كبول أو نوم أو لمس (١)  
ولا يعتبر تمام الحدث إلا بعد تمام لبس الخف لأن وقت جواز المسح  
أبغى الواقع للحدث يدخل بذلك فاعتبرت مدته منه. فإذا أحدث ولم يسمح

(١) المذهب ١/٢٠.

(٢) السراج ١/١٩.

(٣) مفتي المحتاج ١/٦٤.

(١) أنظر أيضاً حواشى الشروانى وابن قاسم ، ونخبة المحتاج ١/٤٤ ،

وما بعدها

حتى اتقضت المدة ولم يجوز المسح حتى يساقف لبسا على طهارة ، فإن لم يحدث لم تحسب المدة ولو بقى شهراً مثلاً لأنها عبادة مؤقتة فكان ابتداء وقتها من حين جواز فعلها كالصلاة (٢).

وربما يفهم من هذا الحكم السابق وهو أن المدة إنما تحسب من تمام الحدث بعد تمام لبس الخف أنه لا يجوز للابس الخف أن يجدد الوضوء قبل الحدث مع أنه قيل بجوازه مع الكراهة . وقيل باستحبابه وهو الأصح كما جزم به الامام النووي في المجموع شرح المذهب وغيره .

ويندفع هذا التوهم بما قاله الخطيب الشربيني نقلاً عن السكاك بن شريف:  
 ١١ كانت مدة جواز المسح هي مدة جواز الصلاة وقبل الحدث لا يتصور استثناء جواز الصلاة إلى المسح كان ابتداء المدة ما ذكر . فلا يرد المسح في الوضوء المجدد قبل الحدث . فإنه وإن جاز ليس محسوباً من المدة لأن جواز الصلاة ونحوها ليس مستنداً إليه (٢)

وفهم من كلام الامام النووي رضى الله عنه أن الشخص لو توضأ بعد حدث وغسل رجله في الخف ثم أحدث كان ابتداء مدته من المسح لا من الفصل (٣) لأن قوة الأحاديث تعطيه هذا الحق على ما قرره الامام الخطيب في مغنيه . (٤)

### شروط جواز المسح على الخفين:

وشروط المسح على الخف سواء كان ذلك في سفر أو في حضر هو أن

(٢) معنى المحتاج ١/٦٤ .

(١) المرجع السابق .

(٢) ويشير إلى ذلك قول النووي في منهاجه... وللأسافر ثلاثة أيام بلياليها من الحدث بعد لبس ، وانظر المنهاج من السراج ص ١٩ .

(٣) المغنى ١/٦٤ .

يكون مرید المسح متطهراً من حدثه سواء كان هذا الحدث من سبب أكبر أو أصغر ولا بد أن يتم طهارته قبل لبس الخف فإن لبسه قبل غسل وجليه جميعاً فلا يصح المسح بحال إلا بعد خلعهما كاملاً ثم دخولهما مرة أخرى (١)

كما يشترط في الخف الذي يجوز المسح عليه أن يكون سائراً لمحل فرضه وهو القدم بكفيه من سائر الجوانب ما عدا الأعلى لأنه محل اللبس ولأن في تمام سده من هذا المكان مشقة لا يتحملها الشخص في الغالب والمسح أصلاً رخصة شرع للتخفيف فكيف يكون هو بنفسه محل تعزيق وفي هذا تعارض التفسير وحاشا للشارع الأسلاي أن يقع منه ذلك لأنه منزّه عن كل نقص أو تقصير .

والمراد بالستر لمحل الفرض في الخف هو ما يمنع الماء ويحول بينه وبين الرجل . وعليه لو كان الخف قصيراً بحيث لم يصل إلى تمام الكمين وغطاهما بكاهما ، أو كان به تمزق في محل الفرض ولو كانت صغيرة جداً بحيث لم تمنع وصول الماء إلى القدم ضر ذلك ولم يجزى في العمل بالرخصة الشرعية في هذا المقام وهو جواز المسح على الخفين لا سفراً ولا حضراً . ويستوى في ذلك أن يكون من جلد أو من قاش ما دام يوصل الماء إلى محل الفرض ، وهو في الجلد بالتحريم ولو قليلاً وفي غيره مثل القماش غير السميك لأن السميك الذي لا يوصل الماء ويتحمل المشي لا يضر في هذا المقام ، على الرأي الصحيح المفايل للأصح عند الأصحاب على ما ذكره الامام النووي في كتابه المنهاج (٢) أما على الأصح الذي ذكره النووي فأنه لا يجزى ولا يصح المسح عليه لانعام الطهارة . وكف ذلك

(٤) المحلى على المنهاج ٥٨/١ .

(١) أنظر السراج ص ١٩ .

لا يجوز مسح خف فوق خف إن اقتصر الشخص على مسح الأعلى منها  
لأن كانا معا صالحين للمسح وذلك على الأظهر من الأقوال المنسوبة للإمام  
الشافعي رضي الله عنه وهو ما يعبر بهما غالبا في هذا المثل ، بالجرموقين .  
ومقابل الأظهر يجوز الاقتصار على مسح أحدهما فقط سواء كان الأعلى  
أو الأسفل (١)

ويشترط البعض من الفقهاء إمكان متابعة المشى عليه بلا فعل للحوائج  
المحتاج إليها الشخص لابس الخف الذي يريد المسح في المدة التي يريد  
المسح لها وهي يوم وليلة المقيم ونحوه وثلاثة أيام في المسافر (٢)  
ويجوز للمسح على خف مشقوق قدم شد في الأصح إن كان له عرى  
يسد بها بحيث سميك أو نحوه يمنع تفتحه أو تفتقه ويشبهه الآن الحذاء  
الرياضي المستعمل في ألعاب القوى أو الكرة الطائرة أو السلة (٣) .  
أما على مقابل الأصح في الخف مشقوق القدم فإنه لا يجوز ولا يكفي  
المسح عليه لاتمام الطهارة (٤)

ولا يشترط في الخف أن يكون حللا مملوكا للماسح على الصحيح في  
المذهب وعليه يجزئ المسح على المنصوب والمسروق والمنهوب أما مقابل  
الصحيح وهو ضعيف والمعبر عنه عند الامام النووي بقوله : وقيل فإنه  
لا يصح ولا يجزئ المسح عليه وعبارة الامام النووي في هذا المكان هي  
قوله : وقيل وحللا ، (٥)

(١) السراج ص ١٩ .

(٢) أنظر تحفة المحتاج مع الشرواني ٢٥١/١ .

(٣) أنظر السراج ص ١٩ .

(٤) المرجع السابق والمذهب ٢١/١ .

(٥) راجع المحتاج باب المسح على الخف من السراج ص ١٩ .

كما يهترط في الخف الذي يجوز المسح عليه أن يكون طاهراً فلا يكون  
نجس البين أو متنجساً بحيث لا يمكن إزالة النجاسة عنه وتطهيره قبل  
المسح عليه فإنه لا يجوز المسح عليه ولا يجزئ في إتمام الطهارة (١) .

### كيف مسح المستحاضة ؟

وإذا توضأت المستحاضة ولبست الخفين ثم أحدثت حدثاً غير حدث  
الاستحاضة ومسحت على الخفين جاز لها أن تصل بالمسح فريضة واحدة  
وما شاءت من النوافل . (٢)

### حكم ماذا تيمم المحدث ولبس الخف ثم وجد الماء :

وإذا تيمم المحدث ولبس الخف ثم وجد الماء لم يحز له المسح على الخف  
لأن التيمم طهارة ضرورة فإذا زالت الضرورة بطلت من أصلها فتصير كما  
لو لبس الخف على حدث وهذا ما قرره الإمام أبو إسحاق الشيرازي ثم  
قال وقال أبو العباس بن سريج يصل بالمسح فريضة وما شاء من النوافل  
كالمستحاضة (٣) .

### المسح المجزئ - لإتمام الطهارة وغير المجزئ ،

ويكفي في مسح الخفين مسمى مسح يحاذي الفرض 'إلا أسفل الرجل وعقبها  
على المذهب وحرفته كأسفله على ما رجحه الامام النووي رضي الله عنه .

وعليه فإن للباسح أن يمسح أى جزء من أجزاء الخف بدون تحديد  
لمقدار معين كما هو الحال في مسح الرأس لأن ذلك مقيس عليها وهناك

---

(٢) المرجع السابق .

(٣) المذهب ٢٢/١ .

(٤) المرجع السابق .

يكفى أى مقدار ولو شعرة أو بعضها على الراجح فى المذهب فإن فعل ذلك فى الخف جاز فى غير أسفله بالاتفاق بحيث إن اقتصر فى المسح على أسفل الخف وهو النعل الذى يمشى عليه فإنه لا يجوز وكذا عقب الخف على المذهب وهو ما يطلق عليه الكعب أى كعب الخف المشابه لكعب الحذاء الواطى المستعمل حالياً فى أيام الصيف أو فى المنزل شتاء . حيث لا يجوز الاقتصار فى المسح طاه وحده على المذهب أى على رأى المفتى به فى المذهب ويدخل فى ذلك حرف الخف عند النوى اجتماعاً قياساً على عقب الخف .

### متى تبطل أو تنتهى مدة المسح على الخفين ؟

إذا مسح على الخف ثم خلعه أو انقضت مدة المسح وهو على طهارة المسح فإنه لا يبطل حقه فى يقية مدة المسح على الجديد فى المذهب بل يفضل قدميه فقط مادام على الطهارة ثم يلبسه ويبنى عليه فى المسح بقية المدة الممنوحة له شرعاً : وهى للمقيم يوم وليلة والمسافر ثلاثة أيام بلياليها . وقال الامام الشافعى فى مذهبه القديم يستأنف الشخص الوضوء إن انقضت مدة المسح أو خلع الخف وهو على طهارة ولذلك اختلف أصحاب الامام الشافعى رضى الله عنه فى القولين فقال أبو إسحاق هى مبنيّة على القولين فى تفريق الوضوء فإن قلنا يجوز التفريق كغسل القدمين ، وإن قلنا لا يجوز التفريق لزمه استئناف الوضوء .

قال صاحب المذهب : وقال سائر أصحابنا القولين أصل فى أنفسهما أحدهما : يكفيه غسل القدمين لأن المسح قائم مقام الغسل للقدمين فإذا بطل المسح عاد إلى ما قام المسح مقامه كالتيميم إذا رأى الماء . والثانى : يلزمه استئناف الوضوء لأن ما أبطل بعض الوضوء أبطل جميعه كالحديث (١)



فإن مسح الشخص على خفيه ثم أخرج الرجلين من قدم الخف إلى الساق لم يبطل المسح على المنصوص لأنه لم تظهر الرجل من الخف .

وقال القاضى أبو حامد يبطل وهو اختيار القاضى أبو الطيب الطبرى رحمه الله لأن استباحة المسح تنطق باستقرار القدم فى الخف ، ولهذا لم يبدأ باللبس فأحدث قبل أن تبلغ الرجل إلى قدم الخف ثم أقرها لم يحز المسح عليه (١) .

وإذا مسح على الجرموق فوق الخف وقلنا يجوز المسح عليه ثم نزع الجرموق فى أثناء المدة ففيه ثلاث طرق .

الطريق الأول : أن الجرموق كالخف المنفرد . فإذا أقرعه كان على قولين أحدهما : يستأنف الوضوء فيغسل وجهه ويديه ويمسح برأسه ويمسح على الخفين .

والثانى : لا يستأنف الوضوء وعليه يكفيه الوضوء السابق والمسح على الخفين الذين مازالا يليهما بعد نزع الجرموق .

الطريق الثانى : أن نزع الجرموق لا يؤثر لأن الجرموق مع الخف تحتة بمنزلة الظهارة مع البطانة ولولفت الظهارة بعد المسح لم يؤثر فى طهارته

الطريق الثالث : الجرموق فوق الخف كالخف فوق اللقافة فعلى هذا إذا نزع الجرموق نزع الخف كما ينزع اللقافة ، وهل يستأنف الوضوء أم يقتصر على غسل الرجلين فيه قولان : أحدهما يستأنف ، والثانى يكفيه غسل الرجلين فقط (٢) .

---

(١) المرجع السابق ، والسراج ص ٢٠ .

(٢) المذهب ١/٢٢٠ .

# المبحث الخامس

## الفصل

، دراسة نصية .

### لغات الفصل :

الفصل هو يفتح الفين على أفصح القراءات في لغة العرب كما تقرأ بضم الفين وسكون السين على الأشهر في الاستعمال عند القراءة . ويقال الفصل بالضم الماء الذي يقتل به . ويقال الفصل بكسر الفين لما يضاف للماء من الصدر ونحوه من كل ما له رائحة طيبة تمطر الماء ولا تخرجه عن إطلاقه على سبق بيانه وتفصيله في مبحث الماء .

وقال ابن بطال في نظمه : الفصل على ثلاثة أقسام بالضم والفتح والكسر فالفصل بالضم هو الإسم وبالفتح المصدر وبالكسر ما يفصل به الرأس من الصدر والخطى وغيره . وعلى هذا فالفصل بالكسر هو كل ما يفصل به الرأس أو الجسم من الماء أو غيره وإن كان المقصود به هنا غير الماء من المواد المساعدة على النظافة مع الماء مثل الصابون المستعمل حالياً في نظافة الثوب والبدن<sup>(١)</sup> .

### تعريف الفصل :

والفصل لغة سيلان الماء مطلقاً على الشيء بدفاً أو غيره كلاً أو جزءاً

---

(١) حاشية القليوبي ٦١/١ ، ونظم المستنذب في شرح غريب المذهب

لابن بطال الركبى مع المذهب ٢٩/١ .

بنية أو غير نية وأما تعريف النسل عند الفقهاء فهو سيلان الماء على جميع بدن بنية النسل مرة واحدة<sup>(١)</sup>.

### موجبات النسل :

قال المصنف : ( باب النسل موجب موت ) إلا في الشبيد فسيأتي أنه لا ينسل ( وحيض وتقاس ) فيجب عند انقطاعهما للصلاة ونحوها ( وكذا ولادة بلا بلل في الأصح ) لأن الولد من منعقد والثاني يقول الولد لا يسمى منيا وعلى الأول يصح النسل عقبها ذكره في شرح المذهب ويجرى الخلاف بتصحيجه في القاء العلقة والمضغة بلا بلل ( وجنابة ) وتحصل للرجل ( بدخول حشفة أو قدرها ) من مقطوعها منه ( فرجا ) قبل أو دبراً من آدمي أو بهيمة ويصير الآدمي جنبا بذلك أيضا ( ويخرج من من طريقه المعتاد وغيره ) كان انكسر صلبه فخرج منه وفي أصل الروضة وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنفتح المذكور في باب الأحداث فيعود فيه التفصيل والخلاف والصلب هنا كالمعدة هناك وفي شرح المذهب أنه العوالب وجزم به في التحقيق ( ويعرف بتدققه أو لذة ) بالمعجمة ( بخروجه ) وإن لم يتدقق لقلته مع فنور الذكر عقب ذلك ذكره في الروضة كأصلها وأسقطه من المحرم لاستلزام اللذة له ( أو ريج يجين بطبا ويياض يبيض جانا ) وإن لم يتدقق أو يلتذ به كان خرج ما بقي فيه بعد الغسل ( فإن بقيت الصفات ) المذكورة في الخارج ( فلا غسل ) به ( والمرأة كرجل ) في أن جنابتها تحصل بما ذكره في أن منيها يعرف بالصفات المذكورة وقلل الامام والنراي لا يعرف منها إلا بالتلذذ<sup>(٢)</sup>.

(١) جلال الدين القليوبي ١/٦١ .

(٢) نص جلال الدين القليوبي على النجاس من ص ٦١ - ٦٤ على ملخص قلوبوي

## الشرح والإيضاح

المراد بالمصنف هنا هو جلال الدين المحلى وتصنيفه هو الشرح المنسوب إليه على متن كتاب المنهاج للإمام النووى رضى الله عنه وقد وضع جلال الدين المحلى نص النووى بين قوسين ( ) وأن بكلامه وبشرحه خارج القوس .

وقد ترجم المصنف للفصل ( باب الغسل ) وهو يريد سببه الشرعى وليس تعريفه حيث أنه أتى بباب الغسل لبيان الأسباب الشرعية التى توجب على الإنسان أن يغسل جميع بدنه بالماء المطلق الطاهر والوضوء والأسباب التى ذكرها المصنف هى نفسها التى ذكرها الإمام النووى فى كتاب المنهاج وهى الموت والحيض والنفاس والجنابة ، والمنى<sup>(١)</sup> .

وعلى ذلك فالمراد بقوله : ( باب الغسل ) أما باب موجب الغسل أو موجبات الغسل لجميع البدن فى الرجل والمرأة بأشروط والمواصفات التى بينها الشارع .

وقد قبل إنه لما كان الغسل من الجنابة معلوما قبل الإسلام من بقية دين إبراهيم عليه السلام كما بقى فى الحج والنكاح لم يحتاج إلى بيان كيفيته فى آية الطهارة كما فعل فى الوضوء<sup>(٢)</sup> .

---

(١) أنظر المنهاج من السراج ص ٣٠ .

(١) أنظر حاشية عميره ٦٢/١ ، والمراد آية الطهارة الواردة فى سورة المائدة فى قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق واسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطهروا الآية ، حيث فصل سبحانه فى الطهارة الوضوء وأجل فى طهارة الغسل لأن الوضوء من خصوصيات أمة محمد صلى الله عليه وسلم .

## الموجب الأول للفعل

والأمر الأول الموجب لغسل جميع البدن بالماء المطلق هو الموت . ويشترط في الموت الذي يوجب بالغسل أن يكون الميت مسلماً وأن يكون غير شهيد أى ميتاً في غير سبب من أسباب الجهاد في سبيل الله لمحاربة الكفار حسب ما هو مبين في محله لأن الشهيد لا يجب غسله والوجوب هنا بالنسبة لغسل الميت المسلم لا يتعلق بذمة الميت بحال لأنه لا يتصور منه تكليف أثناء موته ولكن الوجوب هنا يتعلق بالأحياء من المسلمين الذين مات الميت بينهم وجوباً كفائياً بحيث إذا فعله البعض سقط الحرج عن الباقي فإن تركه الجميع تعلق الوجوب بذمتهم جميعاً وأثم الجميع لعدم الفعل .

## الثاني من موجبات الغسل :

والسبب الثاني من أسباب غسل جميع البدن بالماء المطلق دم الحيض والنفاس . والمراد انقطاعهما بعد ظهورهما المدة اللازمة لها حسب العادة ورأى أهل الخبرة في هذا المجال .

ولا يتعلق الوجوب بذمة المرأة بسبب الانقطاع فقط لذاته وإنما يتعلق الوجوب عند الانقطاع إذا أرادت المرأة الصلاة بعد الانقطاع مباشرة لأنه لا تصح الصلاة بدون طهارة ولما كانت الطهارة واجبة للصلاة وكان المانع من الطهارة هو الحيض والنفاس وقد زال بالانقطاع فقد وجب الغسل بالانقطاع عند إرادة الصلاة لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وإنما قيد وجوب الغسل وهو الطهارة للجائز والنفاس عند إرادة الصلاة لأنه لا يجب عليها فور الانقطاع الغسل لاحتمال أن تكون في أول الوقت أى في الوقت الموسع للفرض فلا يجب عليها الغسل في الحال وإنما يجب عند

ضيق الوقت فقط أو عند إرادة السلا ونحوها كالطواف وقرائة القرآن والصوم .

ولا خلاف بين فقهاء الشافعية في وجوب الغسل على الحائض أو المرأة النفساء التي ولدت ولداً حياً أو ميتاً وخرج منها بعد الولادة أو بسببها دم مرقى ظاهر داخل الفرج أو خارجه .

### الولادة بغير دم :

وهناك خلاف في المذهب على وجهين في الولادة بغير دم أو بلل .

الوجه الأول : وهي الأصح يجب الغسل لأن الولد أصله مني ولكنّه انعد وتجمد وفي خروج المني الغسل بلا خلاف كما سيأتي فكان دليل هذا الوجه قياس الولد الخارج بدون دم أو بلل هو القياس الشرعي وهو من أدلة المذهب .

الوجه الثاني : وهو تقابل الأصح وهو صحيح أيضاً في المذهب : لا يجب الغسل إن خرج الولد من المرأة بدون دم أو بلل لعدم ظهور دم النفاس أحد موجبات الغسل ولأن الولد لا يسمى منياً وإنما هو شيء آخر غير المني حال ولادته حيث سمي مولوداً وهو من لحم وشحم ودم كأي إنسان عادي بعد الولادة ، وعلى هذا الوجه لا يصح الغسل بعد الولادة مباشرة على هذه الصورة إلا بعد مضي مدة معينة يعينها أهل الطب والخبرة والأخبار بعدها بأنه لا ينزل دم بعد ذلك بسبب الولادة .

وأما على الوجه الأول الأصلي الذي أوجب الغسل فلا مانع عنده من الغسل بعد الولادة مباشرة فإن اغتسلت المرأة طهرت وصح لها أن تفعل من المبادات ما كانت ممنوعة منه بسبب الحيض أو النفاس (١) .

(١) جلال الدين المحلى وقيومي ٦٢/١ . وراجع أيضاً الوسيط ٤٢٢/١ .

ولكن إذا أوجبنا عليها الغسل فهل يبطل المرأة صومها وجهان  
الأصح : نعم يبطل صوم المرأة إن كانت صائمة ويجب عليها الإفطار .  
والثاني وهو الأقوى عند الامام النووي كما ذكره في شرح المذهب لا يبطل  
الصوم كالاختلام<sup>(١)</sup> .

ويجوز الخلاف السابق في الغسل وعدمه بالنسبة لإلقاء الولد الحقة  
والمضغة بلا بلل الأصح وجوب الغسل ومقابل الأصح لا غسل<sup>(٢)</sup> .

### السبب الثالث ( الجنابة )

والثالث من أسباب وجوب غسل جميع البدن بالماء في الطهارة الشرعية  
الجنابة للرجل أو المرأة أى حصول الجنابة لكل منهما . وتحصل الجنابة  
للرجل بدخول حشفته أو مقذارها في فرج سواء كان لآدمى أو غيره .  
ولكن لا يجب الغسل إلا على الآدمى واحتثا كان أو موطوءا سواء أنزل  
أم لم ينزل .

وتقدر الحشفة لمن هي فيه ومقدارها لمن هي مقطوعة منه . والفرج  
يراد به ما يشمل القبل أو الدبر لآدمى أو غير آدمى<sup>(٣)</sup> .

### السبب الرابع ( المنى ) :

والرابع من أسباب غسل جميع البدن بالماء للطهارة هو خروج المنى من  
طريقه المعتاد وهو مكان الجماع الشرعى بلا خلاف بين الفقهاء ، ومكانه  
المعتاد للرجل الذكر والمرأة الفرج .

(١) أنظر عميره ٦٢/٢ والسراج ص ٢٠ .

(٢) رضى المحتاج ٦٩/١ والمحل على المتنازع ٦٢/١ .

(٣) المواضع السابقة والمحل على المتنازع ٦٣/١ .

فإن كان من غير المعتاد فعل وجهين : الأول وهو الصحيح الذي قطع به الامام النووي في كتابه المتنازع وجوب الفصل لأن السبب خروج المني وقد خرج ويستوى أن يكون من المجمع أو من غيرها ويتصور خروجه من غير أما كنه المعتادة في الصلب إذا انكسر في الإنسان حيث يخرج منه المني لأن المني يخرج من صلب الإنسان لقوله تعالى فيه : ويخرج من بين الصلب والترائب .

والوجه الثاني وقد أورده النووي في الروضة وضعفه بقوله : وقيل الخارج من غير المعتاد له حكم المنفتح المعتاد. وعلى ذلك يكون الذي رجحه الامام الرافعي في الشرح الكبير وضعفه النووي في الروضة هو عكس ما في المتنازع وهو أن المني الخارج من غير محله الطبيعي لا يجب فيه الفصل على الصحيح ولكن على قول ضعيف عبر عنه النووي بقوله وقيل يجب فيه الفصل كما يجب الفصل بخروجه من المحل المعتاد .

### بم يعرف المني ؟ :

ويعرف المني بتدققه أي خروجه على دفعات متتابعة أو متقطعة سواء أحس بلذته أم لم يحس لقوله تعالى : د من ماء دافق يخرج من بين الصلب والترائب ، أو بلذته أي الإحساس بلذته يشعر بها الإنسان عند خروج سائل منه وإن لم يتدقق لأي سبب من الأسباب بشرط مصاحبة فتور الذكر عقب الإحساس بالذته كما ذكره الامام النووي في كتابه الروضة وحكاها عنه في شرحه جلال الدين المحلى كما يعرف المني عن طريق الإحساس بالشم فإنه كان رطبا فريجه ريج عجين رطبا وإن كان جافا فريجه ريج يياض ييض جافا فإن عرف بهذه الصفات المني وجب الفصل بسببه وإن لم يتدقق



أو لم يتلذذ به كالمثى الذى يخرج من الانسان بعد الغسل منه<sup>(١)</sup>.

وقد وجب الغسل بخروج المثى من الرجل وكذا المرأة في النوم واليقظة لما رواه أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : الماء من الماء ، ولما روت أم سلمة رضى الله عنها قالت : جاءت أم سليم امرأة أبي طلحة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله إن الله لا يستحي من الحق هل على المرأة من غسل إذا هي احتلمت ؟ قال : نعم إذا رأت الماء<sup>(٢)</sup>.

فإن احتمل الشخص ولم ير المثى أو شك هل خرج منه منى أم لا لم يلزمه الغسل لأن الأصل الطهارة والشك لا يؤثر لأن الشك لا يقدر على رفع اليقين الثابت وهو الطهارة قبل الشك أى الطهارة من الحدث الأكبر لأن الاحتلام من النوم والنوم من غير تمكّن ينقض الطهارة الصغرى بالاتفاق. فإن رأى الشخص المثى على يده أو ثوبه ولم يذكر احتلاماً أو جماعاً وجب عليه الغسل من المثى لما روت عائشة رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يجد البلل ولا يذكر الاحتلام قال يغسل وعن الرجل يرى أنه احتمل ولا يجد البلل قال لا يغسل عليه .

وإن رأى المثى في فراش مشترك بينه وبين غيره في النوم لم يلزمه الغسل مع الشك لأن الغسل لا يجب بالشك وإن كان الأولى أن يغسل ولكن من غير وجوب . فإن كان الفراش مختصاً به وحده وجب عليه الغسل من المثى لزوال الشك<sup>(٣)</sup>.

---

(١) راجع فيما سبق : قليوبى وحسبة ٦٢/١ والسراج ص ٢٠ والمهذب ٢٩/١ والوسيط للقرنالى ٤٢٤/١ وما بعدها .

(٢) المهذب ٢٩/١ .

(٣) المرجع السابق ٢٩/١ ، ٣٠ .

فإن فتنن الصفات النابقة المذكورة لمرفة الحق وهى الصفات والفتنوة  
والرافحة فى الخارج من البدن فى غيره الجاع فلا غسل به بحال بالاتفاق .

والمرأة كالرجل فيما سبق بالنسبة لصفات المنى التى يعرف بها وهذا  
ما ذكره الامام النووى وشارحه المحلى<sup>(١)</sup> وقال امام الحرمين (الجوينى)  
الشافعى والامام الغزالى رضى الله عنهما كما حكاه عنهما جلال الدين المحلى  
لا يعرف فيها إلا بالتلذذ فقط<sup>(٢)</sup> .

#### قال المصنف :

(ويحرم بها ) أى بالجنابة ( ما حرم بالحدث ) من الصلاة وغيرها  
المتقدم فى باب ( والمكث فى المسجد لاجبوره ) أى الجواز به قال الله تعالى :  
ولا جنبا إلا عابرى سبيل خرج بالمسجد الرباط ونحوه ( والقرآن )  
ولو بمض آية لحديث الترمذى وغيره لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا  
من القرآن .

( ونحل أذكاره لا يقصد قرآن ) كقوله عند الركوب سبحانه الذى  
سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين وعند المصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون فإن  
قصد القرآن وحده أو مع الذكر حرم وإن أطلق فلا كما اقتضاه كلام  
المصنف خلافاً للمحرر ونبه عليه فى الدقائق وقال فى شرح المذهب أشار  
المراقبون إلى التحريم قال فى الكفاية وهو الظاهر<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر السراج ٢١/١ والمحلى ٦٤/١ .

(٢) أنظر شرح جلال الدين المحلى مع قليوبى وعميدة ٦٤/١ والوسيط ٤٢٩/١

(٣) نص المحلى على المنهاج ٦٤/١ ، ٦٥ .

## الشرح والإيضاح

### تمهيد :

بعد أن ذكر المصنف أسباب الحدث الأكبر وموجب هذه الأسباب بين ما يحرم على الشخص من الأفعال قبل رفع هذا الحدث أى قبل فعل ما أوجبه الشارع لإزالة آثار هذا الحدث الأكبر وما أوجبه الشارع هنا هو الطهارة الكلية لجميع أجزاء البدن على ما سبق بيانه .

### ما يحرم بالجنابة (الحدث الأكبر) :

ويحرم علىجنب ما يحرم على المحدث حدثاً أصغر وهو الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً والطواف ومس المصحف وحمله على سبب بيانه في محله . كما يحرم على المحدث حدثاً أكبر وزيادة على ما سبق : المكث في المسجد أى الجلوس فيه بنية العبادة أو غيرها والمراد بالمسجد هنا كل ما أعد وخصص أصلاً للعبادة والسجود فيه من الأمكنة سواء كان صغيراً أو كبيراً في البنيان أم في الفضاء وذلك لقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ولا جنباً إلا عابري سبيل ، والمراد بعابر السبيل المار ويراد بذلك جواز عبوره منه للضرورة أى لضرورة والمسير ومواصلة الطريق . وخرج بالمسجد الرباط حيث لا يحرم علىجنب المكث والجلوس فيه لأنه ليس أصلاً مخصصاً للعبادة . والمراد بالرباط هو مكان تجمع جنود المسلمين وقواتهم في مكان قتال العدو أو استعداد قتاله إن كانت تقام فيه شعائر الصلاة والعبادة وذلك لأنه أصلاً ليس مخصصاً للعبادة ولأنه أمر عارض وطارى . ينتهى بمجرد انتهاء الحرب أو التصالح أو انتقال ميدان القتال .

ويحرم أيضا على الجنب قراءه القرآن كله أو بعضه ولو بمصر آية منه لحديث الترمذى وغيره الذى روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو : لا يقرأ الجنب ولا الجانح شيئا من القرآن ،<sup>(١)</sup> ، والحديث رواه ابن عمر<sup>(٢)</sup> .

ولما يحرم قراءة القرآن للجنب على النحو السابق إن كان القارئ يقصد القرآن وحده أى يقصد تلاوته فإن كان يقصد تلاوة الأذكار أو قراءتها على اعتبار الدعاء وليس يقصد قرآن حل ذلك له ولم يحرم وإن كان على حال جنابته ومثال ذلك قول الشخص الجنب عند ركوب السفينة أو الطائرة أو الحيوان : سبحان الذى سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين ، وقوله عند المصيبة : إنا لله وإنا إليه راجعون ، . والدعاء الأول والثانى ضمن آيات القرآن الكريم ، ولا بد فحل من قصد الذكر وحده ، فإن القرآن وحده أو قصده مع الذكر حرم .

فإن أطلق أى لم يقصد شيئا فلا يحرم كما اقتضاه كلام الإمام النووى رضى الله عنه لأن عبارته هى : وتحمل أذكابه لا يقصد قرآنه ، الإطلاق ليس فيه قصد قرآن ولا غيره ، إلا أن الامام النووى فى شرحه على المذهب قال أشد العراقيون إلى التحريم وقيل عن ابن الرفعة فى كفاية المطلب ودراية المذهب أن ذلك هو الظاهر من أقوال الامام الشافعى فى هذا المقام<sup>(٣)</sup> .

(١) أنظر شرح جلال الدين المحلى على المنهاج ٦٤/١ .

(٢) أنظر المذهب ٢٠/١ .

(٣) أنظر المحلى مع قليوبى وغيره ٦٥/١ .

## صفحة الفصل ٤

إذا أراد الرجل أن يقتل من الجنابة فإنه يسمى الله عز وجل بقصد التبرك والدعاء ثم ينوي الغسل من الجنابة أو الغسل لاستباحة أمر لا يستباح إلا بالغسل ثم يغسل كفيه ثلاثاً قبل أن يدخلهما في الإفاة إن وجد الماء في إفاة فإن كان في صنوبر مثلاً فلا يشترط ذلك ثم يغسل ما على فرجه من الأذى ثم يتوضأ وضوءاً للصلاة ثم يضع الماء على شعره ويظل أصول شعره من رأسه ولحيته ثم يحني الماء على رأسه ثلاث حشيات (أي غرفات) ثم يفيض على بياض جسده ويمرر يديه على ما قدر عليه من بدنه ثم يتحول من مكانه ثم يغسل قدميه . لأن عائشة وميمونة رضي الله عنهما زوجا رسول الله صلى الله عليه وسلم وصفتا غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على نحو ذلك . والغسل الموصوف عن النبي صلى الله عليه وسلم يجمع ما بين الواجب والمندوب (١) .

والواجب من ذلك ثلاثة أشياء : النية ، وإزالة النجاسة إن وجدت على البدن ، وإفاضة الماء على بشرة الجسم الظاهرة وما عليها من الشعر حتى يصل الماء إلى ما تحته وما زاد على ذلك سنة لما روي جبير بن مطعم رضي الله عنه قال : إذا كرنا الغسل من الجنابة جدد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : أما أفا فيكفيني أن أصب على رأسي ثلاثاً ثم أفيض بعد ذلك على سائر جسدي (٢) .

والمرأة مثل الرجل في كل ما سبق إلا الضفائر فإن كان لها ضفائر فإن كان الماء يصل إليها من غير نقص لم يلزمها النقص لأن أم سلمة رضي الله

(١) المذهب ١/٣١ .

(٢) المرجع السابق

عنها قالت يا رسول الله إني امرأة أشد ضفر رأسي أفأتقضه لأفصل من الجنابة فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا إنما يكفيك أن تمشي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض عليك الماء فإذا أنت قد طهرت (١) .

فإذا لم يصل الماء إلا بالنقض لزمها تقض ضفاتها لأن إيصال الماء إلى الشعر والبشرة واجب وما أدى إلى الواجب فهو واجب (٢) .

وإذا كانت المرأة تغتسل من الحيض فالمستحب لها أن تأخذ فرصة من المسك ( أى قطعة قطن أو قاش مبللة بالمسك أو أى معطر ) تتبع بها أثر الدم لما روت عائشة رضى الله عنها أن امرأة جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله عن الفسل من الحيض فقال خذى فرصة من مسك فتطهري بها فقالت كيف أظهر بها ؟ قال صلى الله عليه وسلم سبحان الله تطهري بها قالت عائشة رضى الله عنها قلت تتبعى بها أثر الدم . (٣) .

### النية المجزئة في الغسل :

وأقل ما يجزئ في الغسل من النية هو نية رفع الجنابة للجنب ، والحيض للحائض . والنفاس للنفساء والمراد رفع حكم ذلك لأن الحدث وقع ولا يرتفع وإنما الذى يرتفع حكمه وهو المنع الشرعى لأن المانع يزول بالغسل .

كما يجزئ نية استباحة مفتقر إلى الغسل مثل الصلاة وما فى حكمها فيقول الشخص نويت استباحة الصلاة إن كان الغسل للصلاة أو لغيرها

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق والمحل ١/٦٦ .

(٣) المنهاج والسراج ص ٢١ .

لأن ما يستباح به الصلاة يستباح به غيرها من العبادات وكذلك لو قال نويت بالغسل لاستباحة قراءة القرآن أو مس المصحف أو حمله لأن ما يستباح به مس المصحف يستباح به الصلاة وهكذا .

كما يجزئ في التية نية أداء فرض الغسل فيقول الشخص الجنب نويت أداء فرض الغسل وكل ذلك بلا خلاف بين علماء المذهب فيما سبق<sup>(١)</sup>

فإن اقتصر الشخص على نية الغسل فقط كقولہ : نويت الغسل ، بدون إضافة الفرض أو الواجب إلى الغسل ففيه خلاف بين العلماء في المذهب على وجهين : الأول : تصحح التية لتقصاراً على الغسل فقط ويجزئ الغسل في صحة العبادة ودليل هذا الوجه القياس على الوضوء حيث يصح نويت الوضوء بالاتفاق بدون إضافة الفرض أو الواجب إليه وهذا ما ذكره جلال الدين المحلى في شرحه عن المنهاج حكاية عن صاحب الحاوى الصغير . والوجه الثاني : عدم الأجزاء وحكاية النووي في شرح المذهب عن الامام الرويانى الشافعى كما حكاها جلال الدين المحلى حيث قال : قال في شرح المذهب قال الرويانى لو نوى الجنب الغسل لم يجزئه لأنه قد يكون عادة وقد يكون مندوباً .<sup>(٢)</sup>

والظاهر أنه لا ترجيح لأحد الوجهين وبذلك يصح الإفاء والعمل بكل منهما على السواء لصحة دليل كل من الوجهين فهو من باب الأصح والصحيح .<sup>(٣)</sup>

---

(١) راجع قليوبى وعصيرة ٦٥/١ والسراج ص ٢١ والمنهاج من السراج ص ٢١ ومغنى المحتاج ٧٢/١ .

(٢) انظر شرح جلال الدين المحلى مع قليوبى وعصيرة ٦٥/١ .

(٣) راجع قواعد واصطلاحات المذهب من المقدمة .

ولا بد في نية الغسل من أن تكون مقرونة بأول فرض من الغسل وطول فرض هو أول ما يعمل من الجسم وليس له مكان محدد وعلى ذلك لو نوى الغسل بعد أن غسل جزءاً محمداً من بشرته وجب إعادة غسله مرة أخرى مصحوباً بالنية .

وعلى ما صححه الإمام النووي رضي الله عنه يصح نية الغسل وإن كان على بدنة نجاسة إن زالت النجاسة بماء الغسل وطهر منها لأن نية الغسل نية الطهارة الكبرى ترفع ما دونها من الصغرى كما في الحدث الأكبر والأصغر حيث تكفي فيهما نية الحدث الأكبر وإن كان الإمام الرافعي صحح عدم الأجزاء في غسلة واحدة للغسل من الجنابة وإزالة النجاسة ولكن النووي على خلافه حيث صحح العكس ولما كان الخلاف قويا بينهما لقوة دليل كل وجه فقد عبر الإمام النووي رضي الله عنه بقوله « قلت الأصح تكفيه والله أعلم » (١) :

ويصح الجمع بين أكثر من غسلين بنية واحدة ولا فرق بين الواجب والمندوب في هذا الغسل وذلك بالاتفاق في المذهب إن كانت نية الغسل تشمل الغسلين معا كغسل الجمعة والعيدين مثلا فإن اقتصر في نية الغسل على أحد الغسلين فقط فالغسل الذي انجبت إليه النية صحيح ولا تحزى النية في الآخر وذلك عملا بما نواه ولأن الغسل الثاني عبادة ولا عبادة بدون نية لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » الحديث (٢) وذلك على الرأي الصحيح في المذهب .

---

(١) انظر المنهاج مع منى المحتاج ٧٥/١، ومع شرح جلال الدين المحلى

(٢) راجع لنا من الفقه الإسلامى الكتاب الثانى مبحث النية .



وقيل لا يصح الغسل في النية الأولى أيضا وذلك للإشراك في النية بين النقل والغرض وعلى هذا لو قال الجنب قبل صلاة الجمعة نويت غسل الجمعة لم يجز نسبة النية لغسل الجمعة ولا للجناية . وذلك للإشراك في النية بين الغرض والنقل ولكن لهذا قول ضعيف والصحيح خلافه وهو الصحة لمن نواه .

وفي قول يحصل بغسل الجناية غسل الجمعة لأن المقصود به التنظيف . وفي وجه يحصل غسل الجناية بغسل الجمعة لأن المقصود به حالة كمال ولا تكون إلا بعد ارتفاع الجناية<sup>(١)</sup> والمذهب أنه تكفي نية واحدة وهي نية الغسل للحدث الأكبر والأصغر معا سواء تقدم الحدث الأكبر أو تأخر عن الأصغر حيث يصح الغسل ويصح الوضوء وإن لم ينو منه الوضوء وذلك لاندراج الوضوء في الغسل والوجه الثاني لا بد من الوضوء للحدث الأصغر حيث لا يكتفى بالغسل للوضوء وإن نوى معه نية الوضوء ، والوجه الثالث إنه إن نوى مع الغسل الوضوء كفى وإلا فلا<sup>(٢)</sup> .

قال صاحب المذهب : فإن أحدث وأجنب ففيه ثلاثة أوجه أحدها أنه يجب الغسل ويدخل فيه الوضوء وهو المنصوص في الأم لأنهما طهارتان فتداخلتا كغسل الجناية وغسل الحيض ، والثاني أنه يجب عليه الوضوء والغسل لأنهما حكان مختلفان يجبان بسببين مختلفين . فلم يتداخل أحدهما في الآخر كحد الزنا والسرقة ، والثالث أنه يجب عليه أن يتوضأ مرتبا ويفصل سائر البدن لأنهما متفقان في الغسل ومختلفان في الترتيب فافترقا

(١) المحلى على المنهاج ١/٦٨ .

( ) المرجع السابق ، ومنه المحتاج ١/٧٦ والجراج مع المنهاج ص ٢٢ .

فيه تداخلا وما اختلفا فيه لم يتداخلا ثم ذكر وجها رابعا نقله عن القزويني وهو الاختصار على الفسل وحده مع النية للفسل والوضوء لأنهما عبادتان متجانستان صغرى وكبرى فنطقت الصغرى في الكبرى في الأفعال دون النية كالحج والعمرة<sup>(١)</sup> ، وعليه يلزمه نية للفسل ونية للوضوء مع الإختصار على غسل واحد .

فإن توسأ من الحدث ثم تذكر أنه كان جنبا أو اغتسل من الحدث ثم تذكر أنه كان جنبا أجزاء ما غسل من الحدث عن الجنابة لأن فرض الفسل في أعضاء الوضوء من الجنابة أى أعضاء الوضوء داخلة في أعضاء غسل الجنابة والحدث واحد فيكنى غسل واحد لأن السبب واحد وإن تعدد في الظاهر<sup>(٢)</sup> .

وبالنسبة لاجتماع الحديثين معا يقول الإمام الثوروى في مناهجه ، ولو أحدث ثم أجنب أو عكسه كنى الفسل على المذهب والله أعلم .

---

(١) المذهب ١/ ٣٢ .

(٢) راجع المرجع السابق ، والوسيط للفرالى ج ١ ص ٢٦٢ .

(٣) المنهاج من السراج ص ٢٢ .

## المبحث السادس

### النجاسة وكيفية إزالتها

#### تعريف النجاسة :

النجاسة لغة كل مستقذر، وشرعا مستقذر يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص .

والمراد بالاستقذار الاستقذار الشرعي لا بمعنى عدم قبول النفس ليصح الاستدلال بالتحريف على نجاسة الميتة عند من لا يستقذروها من البشر . وهذا التحريف هو باعتبار العين والوصف معا . أما باعتبار وصفها فتعريف النجاسة : بأنها : وصف يقوم بالحمل يمنع صحة الصلاة حيث لا مرخص ويقال له مع وجود طعم أو لون أو ريح نجاسة عينية ومع عدمها حكمية<sup>(١)</sup> .

والاصل في الأعيان الطهارة لأنها خلقت لمنافع العباد وإن كان بعضها ضرر ففيه نفع من جهة أخرى ولذلك كان مناط تحديد النجس سواء كان حسيا أو معنويا هو الشرع لا العقل ولهذا سار الإمام النووي رضى الله عنه في كتابه المنهاج في ذكر الأعيان النجسة وضوابطها ليعلم أن ما هذاها في حكم الطهارة فبدأ بأهم الخبائث وهي الخمر باعتبارها رجس ونجس ولأن النص القطعي ورد بشأنها في قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون<sup>(٢)</sup> ، ولأن الإجماع قد انعقد على نجاستها بناء على ما ذكره عميرة

---

(١) انظر قليوبى ١/ ٦٨ ، ٦٩ -

(٢) سورة المائدة الآية ٩٠ -

في حاشيته<sup>(١)</sup> على المنهاج حكاية عن أبي حامد وابن عبد البر إلا أن الأسنوى قد فسر هذا الإجماع بأنه يصح إطلاقه على إجماع الطبقة المتأخرة من المجتهدين لمخالفة ريعة مالك والمزني في ذلك .

### حكم إزالة النجاسة :

والنجاسة يجب إزالتها عند القدرة عليها لأن الطهارة واجبة شرعا ولا تتحقق الطهارة إلا بارتفاع النجاسة سواء كانت عينا أو معنى ولقوله تعالى : إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين . .

والأحوال التي يجب فيها إزالة النجاسة هي : عند إرادة استعمالها هي فيه ، وعند التخنخ<sup>(٢)</sup> بها عبثا وعند تنجيسه ملك غيره وعند ضيق الوقت ، وعند الميت إن خرجت منه أو كافت عليه ، وعند وجودها في المسجد<sup>(٣)</sup> .

### السبب في تقديم الكلام عن النجاسة على التيمم ؟

ونقدم الكلام في النجاسة على التيمم لأن إزالة النجاسة شرط في صحة التيمم حيث لا يصح التيمم بحال إذا كان على البدن نجاسة ولو كان ذلك في حالة ضرورة بخلاف الوضوء والنفل والنجاسة إن جاوزت محلها كانت نجاسة حكمية كالجنبانية ، وإن تجاوزته كانت نجاسة عينية وهي تطلق على الوصف القائم بمحلها وقد تطلق على الأعيان النجسة ، وإطلاقها على الأعيان مجاز مشهور وأوحقيقة

(١) انظر ٦٩/١ وما بعدها .

(٢) أي التلطخ بدون حاجة أو ضرورة ملجئة إلى ذلك .

(٣) المراد مكان السجود مطلقا .

عرفية . فهي مجاز باعتبار إطلاق السبب وإرادة المسبب لأن العين النجسة سبب النجاسة التي أوجب الشارع بسببها الطهارة والعلاقة السببية . وأما على الحقيقة العرفية أى المتعارف عليها عند الفقهاء ، لا عند الناس لما سبق بيانه من أن العبرة ببيان الشارع لا ببيان الناس والذي يقدر على معرفة غرض الشارع هم الفقهاء دون غيرهم<sup>(١)</sup> .

### بيان النجس حسب ما ذكره الإمام النووي :

النجس إما جامد وإما مائع والمائع إما مسكر وإما غير مسكر وقد بدأ الإمام النووي الشافعى بالمسكر المائع وذلك يشمل الخمر وهى المتخذة من من عصير العنب أو غيره مثل ماء الذئب وكذلك يدخل كل مائع مسكر من غيرهما ولو كان أصله اللبن العسافى .

ولمناقض المسكر بالمائع لأن غير المائع من المسكرات حرام ولكنه غير نجس بناء على ما ذكر الإمام النووي فى دقائق المنهاج ولا اعتراض على هذا الحكم الذى قرره الإمام النووي وأفتى به فى الخمر المتخذة من عصير العنب أو غيره إذا نجست صيئت يحكم بنجاستها فى جميع الأحوال حتى مع كونها جامدة وذلك لأن أصلها السيولة والعبرة بالأصل<sup>(٢)</sup> .

ومن النجس الجامد الكلب والخنزير وفرع كل منهما مع جنسه أو جنس غيره من الحيوانات الطاهرة وعليه إن ولد الحيوان الطاهر من كلب أو خنزير حكم بنجاسة المولود لأن الغلبة هنا للنجس لا للطاهر .  
والأصل فى نجاسة الكلب ما روى مسلم : طهور إناء أخذكم إذا ولغ

---

(١) راجع قليوبى ١/٦٨ .

(٢) راجع جلال الدين المحلى مع قليوبى ومحمدة ١/٦٩ .

فيه الكلب أن يضل سبع مرات أولاً من ياتراب،<sup>(١)</sup> والخنزير أسوأ حالاً من الكلب لأنه لا يجوز اقتناؤه بحال بخلاف الكلب حيث يجوز اقتناؤه للحاجة والضرورة مثل الصيد والحراسة<sup>(٢)</sup>.

ومن النجاسات العينية الميتة كلها ما عد ميتة الآدمي والسماك والجراد وذلك لحزمة تناول الميتة أخذاً من قوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم »<sup>(٣)</sup> ولم تدخل ميتة الآدمي ولا السمك والجراد لورود النص بشأن طهارتهما. ففي ميتة الآدمي ورد قوله تعالى : « ولقد كرمنا بني آدم »<sup>(٤)</sup> وقضية التكريم أن لا يحكم بنجاستهم بالموت ولو كانوا كفاراً لمعوم النص الوارد بالآية لأنه لم يخص المسلم وخطاب التكريم لبني آدم وهذا يشمل الكافر كما يشمل المسلم . وهذا ما قرره الإمام النووي رضي الله ولكن اعترض عليه جلال الدين المحلى وجعل في هذا الحكم خلاف في المذهب ولكنه قوى . لذلك عبر عنه بقوله وكذا ميتة الآدمي في الأظهر ، بعد ذكره لحكم ميتة السمك والجراد المتفق على طهارتهما للأحاديث الصحيحة الواردة في ذلك ومنها : قوله صلى الله عليه وسلم : « أحلت لنا ميتتان ودمان الكبدة والطحال والسمك والجراد ، وقوله صلى الله عليه وسلم في البحر : هو الطهور ماؤه الحل ميتته »<sup>(٥)</sup>.

(١) مسلم بشرح النووي ١٨٣/٣ باب حكم ولوغ الكلب .

(٢) المحلى على المنهاج ٦٩/١ وما بعدها .

(٣) سورة المائدة آية ٣ .

(٤) سورة الإسراء آية ٧٠ .

(٥) راجع معنى المحتاج ٧٨/١

ونقائلي الأظهر على ذلك في ميتة الآدمي أنها كغيرها حيث يحكم بنجاستها (١) باعدا الأنبياء والشهداء عند البعض (٢) .

ودليل قول الثاني القائل بنجاسة ميتة الآدمي هو القياس لأن الآدمي حال الحياة غير مأكول اللحم فأشبهه سائر الميتات (٣) .

ومن المحرم النجس : الدم ولو سال من كبد أو طحال أو تحلب منهما لقوله تعالى : « حرمت عليكم الميتة والدم ، أى الدم المسفوح لقوله تعالى : « أو دما مسفوحا أو لحم خنزير فإنه رجس » . ولخبر اغسل عنك الدم وصل ، (٤) .

وأما الدم الباقي على اللحم الطاهر وعظامه فقيل إنه طاهر ويدل له من السنة قول عائشة رضى الله عنها : « كنا نطبخ البرمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم تعلوها الصفرة من الدم فنأكل ولا ينكره » وقال الحلبي وغيره من الشافعية أنه نجس ولكنه معفو عنه لأنه من باب ما تعم البلوى وهذا هو الظاهر عند الإمام الخطيب الشربيني لأنه دم مسفوح وإن لم يسئل لقلته ولا يتأفيه الحديث المذكور لأنه مؤول على ما تعم به البلوى أو على الرخصة الضرورة (٥) .

(١) وهذا قال مالك وأبو حنيفة .

(٢) حاشية القليوبي ٧٠/١

(٣) مفتى المحتاج ٧٨/١

(٤) المرجع السابق

(٥) راجع المرجع السابق ٧٩/١

ومثل الدم في التحريم والنجاسة أقيح لأنه دم استحالة إلى قبح  
أى صديد .

وكذلك الحكم في التحريم والنجاسة الغائط والقيء للاجماع على  
الغائط ولأن القيء يخرج من محل استحالة فيه الطعام أو الشراب إلى شيء .  
آخر يخرج بعد ذلك إما غائط أو بول .

ومن النجاسات المينة البول والروث والبول منصوص على التطهير  
منه فلم بذلك نجاسته وفي حديث الصحيحين الذي ورد فيه الأمر بصب الماء  
عليه حين بال الأعرابي في المسجد (١) .

والمدى والودي كالبول في النجاسة بلا خلاف لأن في المدى ورد  
حديث الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه والذي فيه الأمر  
من النبي صلى الله عليه وسلم بغسل الذكر منه . والمدى يحصل عند ثوران  
الشهوة وأما الودي فهو يخرج عقب حمل شيء ثقيل فهو كالبول أو الدم  
لأنه سائل خارج من الجسم فكان كالبول أو الدم وأقرب قياس له البول  
لأنه من مخرجه .

ومنى غير آدمي فيه خلاف على وجهين ، أحدهما وهو الأصح أنه  
كالبول في النجاسة لاستحالة في الباطن كالدم ومقابله هو طاهر لأنه إما  
تابع لأصله إن كان طاهراً ما كوله اللحم أو قياساً على منى الإنسان حيث  
حكم بطهارته لطهارة أصله وهو الإنسان فكذلك منى الحيوان الطاهر .  
ولكن الإمام النووي جعل الثاني هو الأصح فقال : قلت الأصح طهارة



منى غير السجلب والتخوير وفروع أحدهما والله أعلم به (١) .

وكذلك يحكم بنجاسة كل لبن غير ما كول اللحم من غير الآدمى كلبن الأتان (٢) أم لبن الآدمى فطاهر ولو من ذكر وميته على وجه وصرح آخرون بأن الاستثناء للأثني فقط وعليه فلبن الذكر والصغيرة نجس (٣) .

والجزء المنفصل من الحى كية حيث يحكم بنجاسته إن كانت ميتة نجسة ما عدا الشعر إن كان من طاهر حال حياته حيث يحكم بطهارته بعد فصله من الإنسان حال الحياة ، وفى معنى الشعر الصوف والوبر من الحيوان قال تعالى : ، ومن أصوافها وأوبارها وأشعارها أثاثا ومتاعا إلى حين ، ، ويشترط للحكم بطهارة ذلك فى الحيوان أن يكون ما كول اللحم . فإن كان غير ما كول اللحم حكم بنجاسته كشعر الخمار بعد قصه .

وليس الطلقة والمضغة ووطوبة الفرج من الآدمى بنجس فى الأصح لأن العلقه والمضغة أصل الآدمى كالمنى والمنى طاهر لو روى الحديث الصحيح فى طهارته وذلك ثابت من حديث عائشة الصحيح حيث كانت تحك المنى من ثوب النبى صلى الله عليه وسلم ثم يصلى . وأما وطوبة الفرج لحكمها حكم عرقه الطاهر وإن انفصلت عنه ، ووطوبة الفرج ماء أبيض يخرج عما بين ما يجب غسله فى الاستنجاء . وآخر ما يوصله ذكر المجامع المعتدل ، وما وراء ذلك نجس قلما (٤) .

(١) أنظر المتناج مع السراج ص ٢٢ .

(٢) أى أثنى الخمار .

(٣) راجع المحلى ٧١/١

(٤) راجع حاشية القليوبي ٧١/١

ومقابل الأصح يحكم بنجاسة العلقة والمضغة ورطوبة الفرج لأن العلقة والمضغة ملصقة بالدم وهو نجس وأما رطوبة الفرج فهي تابعة لمحلها فهي متولدة من النجاسة . وهذه الثلاثة في غير الآدمي أولى بالنجاسة (١) . وعلى ذلك يحكم يتنجس البيض لانجاسته حيث يضل ويؤكل لأنه طاهر بل سائر البيض طاهر ولو من غير ما كول اللحم وإن استحالت دما بحيث لو حشنت لفرغت بشرط ألا يضر ولهذا يحرم من البيض كل ما يضر حقيقة مثل بيض الحيات . والريش والعظام والوبر وشعر الآدمي يحكم بطارتها جميعا وإن وجدت ملقاة على المزابل (٢) وكذا قطع الجلود الجافة أو غيرها إن كانت لما كول اللحم أى في طاهرة أما قطعة اللحم الملقاة فيحكم بنجاستها لأن من شأن اللحم أن يحفظ لا أن يلقى ويهمل إلا إن كانت ملفوفة في نحو خرقة أو نحوها كإتاء مثلا حيث يحمل ذلك على الحفظ أو ما في حكمه ولا يحكم عليها بالنجاسة (٣) والله أعلم .

(١) المحلى ٧١/١

(٢) أى مكان روى الزبالة (المهملات ١

(٣) راجع حاشية القليوبي ٧٢/١

## المبحث السابع

الاحكام المتعلقة بالحيض والنفاس في العبادات والاعدات

( المقصد الأول )

التعريف وسبب التسمية

### تعريف الحيض :

الحيض لغة هو السيلان مطلقا سواء كان دما أم غيره من امرأة أو غيرها . وأما شرعا فهو عند الفقهاء دم تقتضيه الطباع السليمة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها سن التكليف الشرعي على سبيل الصحة من غير سبب في أوقات معلومة .

فإن خرج الدم من المرأة بسبب مرض أو غيره وكافت بالغة لم يسم دم حيض وإنما يسمى دم استحاضه وهذا الحكم يعمل ما إذا خرج الدم من المرأة غير البالغة أي الصغيرة غير المميزة بالاتفاق وكذا المميزه إن لم تبلغ تسع سنين هل المذهب بل قطع الإمام النووي بأن حد البلوغ بالحيض هو التسع حيث قال في منهاجه : « أقل سنه تسع سنين »<sup>(١)</sup> .

### أسماء الحيض :

والحيض له عشرة أسماء يعرف بها هي : حيض ، وطمث ، وضحك ،

---

(١) المتناج من السراج ص ٣ ، وحاشية القليوبي ٩٨/١ ، ومفني المحتاج

ولكبار وإعصار، ودراس، وعراك، وفراك ، وطمس ، وتقاس<sup>(١)</sup>  
وقد نظمها بعض العلماء في بيت شعري قال فيه :

حيض تقاس دراس طمس إعصار ضحك عراك فراك طمعت لكبار<sup>(٢)</sup>

والذي يحيض من الحيوان ثمانية كما ذكره الجاحظ في كتاب الحيوان  
أربعة متفق عليها بين العلماء وهي : المرأة ، والأرنب والضبع والخفاش .  
وأربعة على الأصح وهي الناقة والحجيرة (أى أثنى الخيل) والكلبة والوزغة .  
وقسمية دم غير آدميات بدم الحيض ليس على سبيل الحقيقة الشرعية  
ولأنما على سبيل الحقيقة الأنثوية والجملة الطبيعية بمعنى أن الدم يخرج  
في أوقات معينة . وله علامات تميزه عن غيره مثل دم حيض المرأة وإن  
كان لا يتعلق به أحكام بالنسبة لذات الحيوان في العبادات لعدم التكليف  
الشرعي لغير الثقلين وهما الإنس والجن .

وقد جمع بعض العلماء الثمانية التي تحيض في نظم أنشده بقوله :

ثمانية في جنسها الحيض يثبت ولكن في غير النساء لا يوقت

نساء وخفاش وضبع وأرنب كذا ناقة وزغ وحجيرة كلبة<sup>(٣)</sup>

كيف يعرف دم الحيض من دم النفاس ودم الاستحاضة ؟

يمكن أن تفرق بين دم الحيض ودم النفاس بمعرفة حقيقة كل منهما

---

(١) معنى المحتاج ١/١٠٨ .

(٢) المرجع السابق وحاشية قليوبي ١/٩٨ .

(٣) قليوبي ( المرجع السابق ) .

لأن الحكم عن الشيء فرع عن تصوره ، وأول ذلك بالنسبة لكل منهما | هو معرفة المكان الذى يخرج منه كل دم فإذا عرف مكانه عرف هو لأن المكان هو الأصل الشرعى الذى ينتسب إليه الدم وعليه مبنى الحكم الشرعى .

فالحيض دم جبلة تقتضيه الطباع السليمة يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة من غير سبب في أوقات معلومة . وأما الاستحاضة فهي دم علة أى مرض يسيل من عرق من أدنى الرحم يقال له العازل وهو يخرج في أى وقت وليس له زمن معين وقد يكون قبل الحيض وقد يكون بعده وقد يصاحبه في الخروج (١) إن كان بعد بلوغ المرأة .

فإن كان دم المرأة قد خرج قبل البلوغ وهو فى الصغر أى عدم بلوغ المرأة تسماً أو فى سن يأس فى تسميته استحاضة خلاف الأصح أنه يقال له دم استحاضة أو دم علة أو فساد . وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم وقع بعد حيض من المرأة (٢) .

وأما النفاس : فهو الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل وهذا لا يتحقق على ما ذكره الخطيب الشربيني فى مغنيه إلا بعد الانتهاء من الولادة وخروج الولد جميعه . وعلى ذلك فلا يعتبر دم الطلق وهو الذى يسبق الولادة مباشرة أو قبلها ولكن تعقبه الولادة ولا الدم الخارج مع الولادة دم نفاس لتقدمه على خروج الولد كالأبتردم حيض لأن ذلك من آثار الولادة وإنما يسمى ذلك دم علة أو استحاضة (٣) .

(١) راجع معنى المحتاج ١/١٠٨ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) معنى المحتاج ١/١٠٨ .

وقال أبو إسحاق الشيرازي وإن كان الدم الخارج من المرأة مع الولد ففيه وجهان: أحدهما أنه ليس بنفاس لأنه ما لم ينفصل جميع الولد فهي في حكم الحامل ولذا يجوز للزوج رجعتها فصار كالدم الذي تراه المرأة في حال حملها (١).

والثاني: أنه نقاس لأنه دم انفصل بخروج الولد فصار كالخارج بعد الولادة (٢).

وإن رأت المرأة الدم قبل الولادة خمسة أيام ثم ولدت ورات الدم فإن الخارج بعد الولادة نقاس وأما الخارج قبله ففيه وجهان: أحدهما: أنه استحاضة لأنه لا يجوز أن يتوالى حيض ونقاس من غير طهر كما لا يجوز أن يتوالى حيضتان من غير طهر.

والثاني: أنه حيض لأن الحامل يمكن أن تعيض والولد يقوم مقام الطهر في الفصل (٣).

### سبب دم الحيض وحكمه الشرعي :

وسبب الحيض وحكمه الأصلية أنه لما سال ماء الشجرة التي كسرتها حواء في الجنة بعد أن نها الله عنها بقوله تعالى : « ولا تقربا هذه الشجرة » قال الله تعالى لحواء لأدمينك كما آدميتها . ولذلك يكون أول وجود الحيض الشرعي في حواء وعليه يحمل قول بعض العلماء بأن أول وجود الحيض في نبي إسرائيل على أن أول ظهوره وانتشاره كان فيهم (٤).

(١) الوسيط لنزالي ١/٧٨٤ .

(٢) المذهب للشيرازي بتصرف بسيط ١/٤٥ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) قليوبي ١/٩٨ ، ومغنى المحتاج ١/١٠٨ .

## زمن الحيض والنفاس :

### تمهيد :

زمن النفاس من حيث البدء لا يتصور عقلا إلا بعد زمن الحيض لأن النفاس هم ولادة والولادة لا تكون إلا بعد بلوغ باتفاق حسب العادة والجبلة وأما زمن الحيض من حيث البدء فأوله باتفاق هو بلوغ المرأة تسع سنين ولكن هل ذلك يعني بلوغها تسع سنين قرية كاملة ثم تدخل في السنة التاسعة ولو مدة أيام أو أشهر لأنها قد وصلت التسع خلاف على ثلاثة أوجه : الأول وهو المذهب لا بد من تمام التسع لتحكم ببلوغ المرأة بالحيض .

والثاني : يكفي ستة أشهر .

والثالث : يكفي مجرد الطعن فيها وهذا يتصور بتمام يوم كامل للمرأة عن السنة التاسعة : وهذا الخلاف يمكن تصوره في بلوغها بالانزال أي نزول المنى منها إما باخبارها ذلك أو رؤيته منها أو من غيرها (١) .

### زمن النفاس :

أما زمن النفاس من حيث المدة التي يلزم دمه فيها المرأة فأكثره ستون يوما على ما قرره الأوزاعي وعطاء والشعبي وغيرهم من علماء التابعين بناء على متابعة عادة النساء والاستقراء في السؤال قبل الحكم والفتوى . وقال المزني أكثره أربعون يوما . ولكن الذي رجحه النووي في كتابه المنهاج هو أن أقل النفاس لحظة وأكثره ستون يوما وغالبه أربعون يوما . وأول النفاس من خروج الولد وإن لم ينزل الدم شرط

(١) راجع حاشية العلامة عميرة ٩٨/١ والوسيط للغزالي ١/٢٧٠ .

ألا يستمر عدم النزول بعد الولادة لمدة أكثر من خمسة عشر يوما لأن عدم نزوله لاقتضاء تلك المدة أو نزوله ثم انقطاعه متصلا لهذه المدة أيضا يدل على أن المرأة قد انقضت تقاسها بالولادة بدون دم أو بعد رؤية الدم الأول وأن فاصل الزمن بما يزيد على خمسة عشر يوما بين الولادة أو دم بعده ودم آخر يدل على أنها بدأت في حيض جديد وعلى ذلك فلا بد من مراعاة هذا الشرط في أكثر النفاس وغالبه وهي عدم استمرار انقطاع الدم أكثر من خمسة عشر يوما متصلة وتخصب مدة الانقطاع من الستين أو الأربعين إن لم تتجاوز خمسة عشر يوما<sup>(١)</sup>.

وليس لأقل النفاس حد معين فقد يكون لحظة وقد تلد المرأة بلا دم أصلا ولذلك فقد روى أن امرأة ولدت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم تر تقاسا فسميت ذات الجفوف<sup>(٢)</sup>.

والأحكام الشرعية المتعلقة بدم النفاس في العبادات هي الأحكام المتعلقة بدم الحيض لأن دم النفاس أصله دم الحيض والمكان الخارج منه اللسان واحد وهو الرحم.

### زمن الحيض :

وأصل زمن الحيض مقدار يوم وليلة متصلين سواء تقدم اليوم هن الليلة أو تأخر عنها فالعبرة من وقت ظهور دم الحيض في المرأة أن يستمر ليلة تعادل يوم وليلة متصلة سواء نزل متصلا أو منفصلا على دفعة واحدة

(١) راجع المنهاج مع السراج ص ٣٣ .

(٢) المنهاج ١/٤٥ .



أم على دفعات وإن كان لا يتصور نزوله على دفعة واحدة إلا إذا استمر نزوله بدون انقطاع لمدة يوم وليلة كاملة ولا يشترط في الدم أن يستمر نزوله لمدة ٢٤ ساعة متصلة بل يكفي أن ترى المرأة الدم في أول نزوله ثم تراه مرة ثانية في نهاية مدة اليوم وليلة ولا يتصور أن يكون الدم دم حيض إذا نزل وانقطع قبل انتهاء المدة على هذا الأساس بل يكون دم علة أو مرض . وقد يكون دم استحاضة (١) .

وأكثر مدة الحيض خمسة عشر يوماً ، وأغلبه ست أو سبع . وعلى ذلك فمدة الطهر عند المرأة بعض الحيض أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها لأحد له وأغلب الطهر أربع وعشرون أو ثلاث وعشرون وهو تتمّة الدور ومستند هذه التقديرات الوجود المعلوم بالاستقراء من الإمام الشافعي رضي الله عنه (٢)

قال الشافعي : « رأيت امرأة لم تنزل تحيض يوماً ، » (٣) وقال أبو عبد الله الزبيرى : « في نائنا من تحيض يوماً وليلة وفيين من تحيض خمسة عشر يوماً » (٤) .

(١) انظر جلال الدين المحلى مع المناج ٩٩/١ والسراج ص ٣٠ ، ومضى المحتاج ١٠٨/١ .

(٢) المحلى على المناج ٩٩/١ وراجع أيضاً مضى المحتاج ١٠٩/١ .

(٣) الأم ١٠٠/١ .

(٤) الوسيط للقرالى ٤٧١/١ .

## المقصد الثاني

الآثار الشرعية المترتبة على رؤية دم الحيض

الآثار الشرعية المترتبة على الحيض بالنسبة للحائض هي نفسها الأمور المحرمة على الحائض وغيرها في العبادات والعادات .

ففي العبادات : يحرم على الحائض رؤية الدم مدة حيضها أو عاداتها الشهرية ما يحرم على الجنب من صلاة وعكف في المسجد أو المرور فيه إن غفلت تلويث المسجد بدم حيضها نظراً لأن المسجد بالمعنى الخاص مكان ظاهر مختص للصلاة والعبادة وتعلم العلم وإزالة النجاسة عنه أمر واجب شرعاً وإقرارها بالجلوس فيه أو المرور فيه معارضة أو رد لهذا الوجوب من الشارع وهذا لا يجوز بأي حال من الأحوال اللهم إلا أن أمنت عند المرور من المسجد لحاجة أو ضرورة عدم نزول الدم حيث يجوز لها العبور قياساً على الجنب لأن الجنب يأمن منه عدم نجاسة المكان .

كما يحرم على الحائض الصوم فإن صامت ولو مع عدم نزول الدم بعد اعتقال ما دامت مدة الحيض لم تقته بعد بطل صومها زيادة صومها زيادة على ارتكابها أمر يحرم نهى عنه الشارع وقد تعذر على ذلك إن أصرت عليه أو تكررت منها مع علمها التحريم ، ولا فرق بين الصوم الفرض والصوم المستحب حيث يحرم عليها الجمع . ويجب على المرأة قضاء الصوم ولا يجب عليها قضاء الصلاة ، لأن الصوم قليل والواجب أصلا هو شهر واحد في السنة وهو شهر رمضان وما بقى فوجوبه إما منها إن كان قدراً أو بسببها إن أرضيت بالوطء عمداً في نهار رمضان وهو منها أو بسببها فرجع المشقة إليها وهي التي تتحمل عواقبها .

أما مشقة الصوم الفرض فهي مشقة تحتل في العادة والغالب ، بخلاف الحكم بوجوب إعادة الصلاة على المرأة الحائض مدة حيضها لكثرتها في العادة لأن هذا الحكم يولد مشقة كبيرة على النفس وقد لا تتحملها للمرأة الحائض في غالب الأمر بما يولد في النفس بأن العبادات شرعت على التشديد وليست على التخفيف مع أن العبادات شرعت أصلاً وبنيت كل أحكامها على التخفيف بدليل مشروعية الرخص فيها وهذا بالنسبة للعادة والقالب وهو ما بين يوم وليلة إلى سبع فما بالك إن كانت مدة الحيض خمسة عشر يوماً كاملة .

كما يحرم على المرأة الحائض الطواف حول الكعبة وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله ومس ورقه وكذا جلده وخريطةه ، وصندوقه وما كتب منه على لوح أو ورق ولو لنحو تعليم<sup>(١)</sup> .

أما في العادات : فالوطء أثناء مدة الحيض عرام حيث يحرم بالحيض وطء الرجل المرأة ورضاء المرأة بهذا الوطء<sup>(٢)</sup> وذلك لأن وطء الرجل زوجها وهي حائض محرم بالنظر في قوله تعالى : « فاعتزلوا النساء في الحيض »<sup>(٣)</sup> ولذلك نص الشافعي في أحكام القرآن على حرمة الجماع<sup>(٤)</sup> .

كما يحرم في العادات الاستمتاع في المرأة بما تحت إزارها على وجه في المذهب لقول عائشة رضي الله عنها : كنت مع رسول الله صلى الله عليه

(١) المنهاج من السراج ١٢ ، ٣١ .

(٢) المنهاج من السراج ١/ ٣٢ .

(٣) سورة البقرة الآية ٢٢٢ .

(٤) أحكام القرآن ١/ ٥٢ .

وسلم في مضجعه لحضت فانسلت فقال . (مالك أتفتت ؟) قلت : نعم  
فقال : ( خذي ثياب حيضتك وعودي إلى مضجعتك وقال مني ما ينال الرجل  
من امرأته إلا ما تحت الإزار ،<sup>(١)</sup> .

أما على الوجه الآخر في المذهب فإنه لا يحرم الاستمتاع مع المرأة  
الحائض بما تحت الإزار بما عدى الجماع لقوله صلى الله عليه وسلم في أمر  
الحائض : ( افعلوا كل شيء إلا الجماع ) . رواه مسلم في صحيحه عن أنس  
في كتاب الحيض والترمذي وابن ماجه وغيرهم<sup>(٢)</sup> .

وقد صح الإمام النووي الوجه الأول وضعف الثاني حيث قال : « وقيل  
لا يحرم غير الوطء ،<sup>(٣)</sup> .

ويصح للمحائض الإحرام بالحج وبقية شعائره من وقوف بعرفة  
والمبيت بمزدلفة والسعي بين الصفا والمروة ، عدا الطواف حول الكعبة  
لأن من واجبات الطواف ستر العورة والطهارة من الحدث والنجس<sup>(٤)</sup> .

كما يحرم في العادات طلاق الرجل امرأته وهي حائض أى في أثناء  
مدة حيضها وقبل انقطاع الدم عنها ولا يشترط طهارتها بالفصل بعده لأنه  
إذا انقطع دم الحيض لم يحل قبل الفصل غير الصوم والطلاق لا تنفاه مانع  
الأول والمعنى الذى حرم له الثانى ، فالمانع من الصوم هو الدم وقد زال

(١) رواه مالك في الموطأ ، وانظر الوسيط للنزالي ١/٧٢٣ وهامش رقم ٧  
في تخرج الحديث .

(٢) انظر هامش رقم ٣ من الوسيط ج ١ ص ٤٧٣

(٣) النهاج من السراج ص ٣١

(٤) المرجع السابق ص ١٥٨

والمعنى الذى من أجله حرم الطلاق وهو الدم قد زال أيضا لرغبة الرجل للمرأة فى الطهر دون الحيض غالباً (١) .

### دم الاستحاضة والأحكام المتعلقة به :

والاستحاضة هى عبارة عن دم علة أو مرض ينزل من عرق مخصوص والمستحاضة على ذلك تعتبر كأنها فى حدث دائم كمن به سلس بول وعليه تأخذ المستحاضة فى أحكام العبادات حكم سلس البول وعلى ذلك لا تمنع الحائض من الصوم والصلاة بشرط أى تفصل المستحاضة فرجها وتعصبه بقطن أو نحوها مع الشد برباط على مكان نزول الدم لمنع القطنة أو نحوها من السقوط أو نزول الدم إلى الخارج أثناء الوضوء أو الصلاة . ثم بعد ذلك تتوضأ وقت الصلاة وتصلى لكل فريضة بوضوء مستقل بشرط أن تبادر بالصلاة بعد الوضوء مباشرة إذا لم تكن هناك ضرورة للتأخير كانتظار جماعة أو ملبوس تستر به عورتها للصلاة وذلك لأن التأخير بدون مصلحة للصلاة أو ضرورة على ما سبق يضر على الصحيح فى المذهب على ما بينه الامام النووى رضى الله عنه فى كتابه المنهاج حيث قال : « فتفصل المستحاضة فرجها وتعصبه وتتوضأ وقت الصلاة وتبادر بها فلو أخرت لمصلحة الصلاة كستر ، وانتظار جماعة لم يضر وإلا فيضر على الصحيح » (٢) .

وتعبيره بالصحيح يفيد أن الخلاف ضعيف فى المذهب لضعف دليل المخالف وعلى ذلك يكون الوجه الثانى ضعيف ويكون الحكم المتعلق وهو جواز التأخير فى الصلاة بعد وضوء المستحاضة بلا داع ضعيف أيضا حيث لا يفتى به فى المذهب الشافعى على الصحيح .

(١) راجع حلال الدين المحلى مع قليوبى وعميرة ١٠٠/١ .

(٢) المنهاج من الربع ص ٣١

ولا خلاف بين الفقهاء في المنع التام على أنه يجب الوضوء لكل غرض بالنسبة للمستحاضة كالتيتم بعد الحدث ولكن الخلاف في تجديد العصابة إذا بقيت في محلها ولم يظهر على جوانبها الدم على وجهين : الأول وهو الأصح يجب تجديد العصابة كما يجب تجديد الوضوء قياساً على الوضوء والثاني لا يجب لأنه لا فائدة من التجديد في العصابة لأن الفرض منع قبول الدم وعدم سيلانه وذلك متحقق مع وجود العصابة القائمة . ولقوة الخلاف ومحة الدليل (١) في كل فإنه يجوز العمل بأى منها في مجال القضاء أو الإفتاء .

### حكم ما إذا انقطع دم المستحاضة :

وإذا انقطع دم المستحاضة عنها بعد أن قوضت لأداء عبادة كصلاة مثلاً ولم تنمود المرأة انقطاع الدم وعودة بمعنى أنها تعودت نزول الدم باستمرار أو على فترات متقاربة بدون زمن يسع الوضوء والصلاة بدون دم . فإنه يجب عليها إعادة الوضوء وتجديده مرة ثانية لتصح العبادة به . فإن قطعت العبادة الواجبة كالصلاة مثلاً بالوضوء الأول لم يصح عيادتها ويجب عليها الإعادة بوضوء جديد لأن الوضوء الأول لم يرفع الحدث لاستمرار سبب الحدث وهو الدم فكان الواجب هو المنع من العبادة الواجبة أو الصلاة بهذا الوضوء ولكنه رخص فيه لاستباحة صلاة واحدة واجبه وما شاء من نوافل ولكن لما ظهر انقطاع الدم ظهر انتهاء سبب الحدث والطهارة الحقيقية الشرعية لا تكون إلا بعد الانتهاء من الحدث المانع للعبادة

والمانع لا يزول إلا بالطهارة وهي هنا الوضوء فوجب المصير إليه  
لصلة العبادة .

وعلى ذلك لو استمر الدم بعد الوضوء أو انقطع ولصكته في فترة  
الانقطاع لا يسع وضوءاً مضاداً وصلاة الفرض المطلوب فعله ولو  
كان ذلك على المرأة فانه لا يجب إعادة الوضوء بالاتفاق بل تعلى  
برضوتها السابق ولا إعادة عليها<sup>(١)</sup> .

### المقصد الثالث

أحكام عامة تتعلق برؤية الدم عند المرأة

إذا رأيت المرأة التي بلغت سن الحيض دماً ولم يجاوز أكثر مدة  
الحيض عند المرأة وهو خمسة عشر يوماً فكله حيض ، أى كل منه الزمنية  
التي يستمر فيها عند المرأة تعتبر مدة حيض سواء استمر الدم فيها متصلاً  
أو كان متقطعاً إن كان الدم الخارج له مواصفات دم الحيض السابق بيانها  
بلا خلاف ومع عدمها على اختلاف حيث أنه على الأصح يعتبر كل سائل  
خارج حيض ولو كان أصفر اللون أو به كدورة فقط ومقابل الأصح  
لا يعتبر ذلك حيضاً وحل الخلاف في غير أيام العدة الشهرية التي تعتادها  
المرأة في زمن الحيض . فإن كان فيها فلا خلاف في المذهب لأن الاتفاق  
قام على أن الخارج في مدتها المعتادة حيض وإن لم يوافق صفاته  
الأصلية الغالبة .

فإذا استمر نزول الدم عند المرأة المبتدأة حتى جاوز أكثر مدة

(١) راجع المرجع السابق وجلال الدين المحلى ١٠٠/١ ومغني المحتاج ١١٢/١

الحيض وهو خمسة عشر يوماً فإن كانت مبتدأة بأن كانت تحيض لأول مرة وكانت يميزه لمسا يخرج منها الدم ولا حظت أن الدم تارة ينزل منها قوياً وتارة أخرى تراه ضعيفاً فيحكم لها بأن الدم القوي دم حيض والدم الضعيف دم استعاضة بشرط ألا ينقص زمن القوي عن أقل مدة الحيض وهو يوم وليلة والأزيد مدة الضعيف عن خمسة عشر يوماً فإن نقص زمن القوي عن أقل زمن الحيض أوجاز الضعيف أكثر مدته فلا تعتبر المرأة بميزة ولكنها تعتبر بمبتدئه فقط وغير مميزة للدم عندها وهذه بحسب لها مدة حيض يوم وليلة فقط على الأظهر في المذهب ويكون طهرها على ذلك قسع وعشرون يوماً على ما قرره الإمام النووي رضى الله عنه وعلى مقابل الأظهر تحيض غالب الحيض وهو سبع وبقيّة الشهر طهر لها<sup>(١)</sup>.

فإن كانت المرأة التي بلغت سن الحيض سبق لها الحيض ولها عادة شهرية في دم الحيض تعرفها وتميزها بحيث تميز الدم الخارج منها وهذه المرأة تسمى بالمعتادة المميزة التي سبق لها حيض وطهر فاتها ترد في معرفة مدة حيضها وطهرها بعد ذلك إلى عاداتها السابقة وتثبت العادة بمرة واحدة واحدة على الأصح في المذهب على ما قرره الإمام النووي رضى الله عنه . أما مقابل الأصح فإنه يشترط التكرار لثبوت العادة للمرأة لأن العادة لا تثبت إلا بالتكرار فيمكن مرقان على الصحيح وقيل لا بد من ثلاث<sup>(٢)</sup>.

ويحكم للمعتادة المميزة بالتمييز لا العادة في الأصح إن خالف التمييز عندها العادة كما لو كانت عاداتها الشهرية في دم الحيض خمسة أيام من أول

(١) راجع المناهج مع السراج ص ٣٢ وشرح جلال الدين المحلى ١٠٢/١

من قلوب وعيرة

(٢) السراج ص ٣٢



كل شهر وتطهر بقية الشهر ثم لاحظت في مدة حيض لها دما أسود ينزل منها من أول الشهر لمدة عشرة أيام واستمر زول الدم عليها بقية الشهر ولكن فيما زاد على العشرة كانت تراه أحمر اللون فانه يحكم لها بأن مدة الدم الأسود هي مدة الحيض ومدة الدم الأحمر هي مدة استحاضة . أما مقابل الأصح فانه يحكم لها بعادتها الشهرية وهي خمسة أيام فقط والباقي بحسب لها طهر ويكون الدم على ما زاد عن الخمسة أيام دم استحاضة (١) .

ولذا كانت المرأة متحيرة بأن نسيت عاداتها قدراً ووقتاً لنحو جنون وما أشبه ذلك مثلاً فتعتبر كبتداء في قول وعليه فيكون حيضها من أول الوقت يوماً وإيلة وبقيّة الشهر طهر لها ولكن المشهور في المذهب في مثل هذه المرأة هو وجوب الاحتياط وعلى هذا المشهور يحرم الوطء معها من حليلها وكذا الاستمتاع بها بما بين السرة والركبة ومس المصحف وحمله وقراءة القرآن في غير الصلاة ويجب عليها صلاة الفرائض أبداً فتغسل لكل فرض بعد دخول وقته وتصل . كما يجب عليها صوم رمضان كاملاً ثم شهراً بعده كاملاً فيحصل لها من الشهرين ثمانية وعشرين يوماً لكل شهر أربعة عشر يوماً ثم تصوم من ثمانية عشر يوماً ثلاثة أيام من أولها وثلاثة من آخرها فيحصل اليومان الباقيان لإتمام الصوم الواجب عليها (٢) .

---

(١) راجع الوسيط للزالي ١/ ٧٩ وما بعدها والمرجع السابق

(٢) راجع السراج مع المنهاج ص ٣٣ والوسيط ١/ ٤٨٨ وما بعدها

وقليوبي وعميرة وجلال الدين المحلى ١/ ١٠٥ ومتن المحتاج ١/ ١١٦ وما بعدها والمذهب ١/ ٤١ وما بعدها ومسلم بشرح النووي ٤/ ١٣ وما بعدها والشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج ١/ ٣٨٣ وما بعدها .

## المبحث الثامن

### التيمم

«دراسة نصية»

### المقصد الأول

تعريفه - حكمه

#### تعريف التيمم :

التيمم لغة المقصد مطلقا فيقال تيممت فلانا و تيممت وأيمته بمعنى قصدته وتوجهت إليه ومنه قوله تعالى : « ولا تيسموا الخبيث منه تنفقون » بمعنى ولا تقصدوا المال الخبيث عند الإنفاق منه للصدقة أو الزكاة .

وفي هذا المعنى القوي أيضا يقول الشاعر العربي .

فما أدري إذا يمت أرضاً      أريد الخمر أهما يلينى  
الخمر الذى أنا اجنيه      أم الشر الذى هو يتغنى

وهذا المقصد العام المراد من كلمة التيمم فى اللغة كما يكون فى العادات يصح أن يكون فى العبادات ومنه قولك تيممت شطر المسجد الحرام بمعنى قصدت الحج وتيممت الصلاة بمعنى قصدتها وتيممت الوضوء بمعنى قصدت فعله وهكذا .

وأما التيمم شرعاً فقد عرفه الخطيب الشربيني بقوله : إيصال التراب

إلى الوجه واليدين يدلان من الوضوء أو الغسل أو عضو منها بشرائط مخصوصة (١) .

وقد خصت به أمة محمد صلى الله عليه وسلم دون غيره من أمم الرسل السابقين عليه . وأكبر العلماء على أن التيمم فرض سنة ست من الهجرة النبوية الشريفة .

### حكم التيمم :

اختلف العلماء في الحكم الشرعى الاصلى للتيمم على أقوال :  
أحدها : أنه رخصة بدلا من الوضوء أو الغسل عند العجز عنهما حيث لا يرخص في التيمم مع إمكان الغسل لمن وجب عليه الغسل ولا مع إمكان الوضوء لمن وجب عليه الوضوء .

والثاني : أنه عزيمة وبه جزم البعض لأن بالرخصة يسقط القضاء .  
وهنا لا يسقط بالتيمم الغسل أو الوضوء في بعض الأحيان .

والثالث : إن تيمم لفقد الماء فريضة أو لعذر فرخصة .

ومن فوائد الخلاف بين الأقوال الثلاثة السابقة ما لو تيمم شخص في سفر معصية لفقد الماء فإن قلنا رخصة وجب القضاء وإن قلنا عزيمة لم يجب القضاء كما قاله ابن الرضا في الكفاية وحكاة عنه صاحب معنى المحتاج (٢) .

ومحل التيمم : الوجه واليدين حيث أجمع الفقهاء على أنه يختص بالوجه واليدين وإن كان الحدث أكبر .

---

(١) معنى المحتاج ٨٧/١

(٢) انظر ٨٧/١

والأصل في التيمم قبل الإجماع قوله تعالى : « وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » (١) ، وحديث مسلم : جعلت لنا الأرض مسجداً وتربتها طهوراً ، (٢) .

## المقصد الثاني

### - أسباب التيمم -

ذكر الإمام النووي رضى الله عنه في مناجاة أسباباً ثلاثة للتيمم :  
أحدها فقد الماء . والثاني : الحاجة إلى الماء لغیر الطهارة .  
الثالث : الخوف من الضرر عند استعمال الماء لمرض أو غيره (٣) .

وأما الإمام الغزالي رضى الله عنه فقد جعل للتيمم سبباً رئيسياً وهو العجز عن استعمال الماء ولكنه جعل للعجز سبعة أسباب :

الأول : فقد الماء ، والثاني : أن يخاف الشخص على نفسه وماله عند استعمال الماء . والثالث : الحاجة إلى الماء لغسل في الوقت . والرابع : العجز عن استعمال الماء بسبب الجمل ، والخامس : المرض الذي يخاف من استعمال الماء معه فوت الروح أو فوت عضو مبيح للتيمم . والسادس : الجعيرة لكسر عضو أو انحلاله ، والسابع : العجز بسبب الجراحة (٤) .

(١) سورة المائدة الآية ٦

(٢) راجع مني المحتاج ٨٧/١

(٣) المحتاج من السراج ص ٢٤ وما بعدها

(٤) انظر الوسيط للغزالي ٤٣١/٤ - ٤٤١

وسوف لا نجد خلافا جوهريا بين النووي والفزالي عنه دراسة هذه  
الأسباب بالتفصيل لأن ما ذكره النووي من أسباب على سبيل الإجمال  
قد ذكره الإمام الفزالي على سبيل التفصيل .

### — السبب الأول : (فقد الماء) :

#### قال المصنف : (١)

« يتيمم المحدث والجنب لأسباب : أحدها : فقد الماء فإن ييقن المسافر  
فقد تيمم بلا طلب . وإن توهمة طلبه من رحله ورقته ، ونظر حواله  
إن كان بمستو ، فإن احتاج إلى تردد تردد قدر نظره ، فإن لم يجد تيمم  
فلو مكث موضعه فالأصح وجوب الطلب لما يطرأ فلو علم ماء يصله المسافر  
لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال فإن كان فوق ذلك  
تيمم ولو ييقنه آخر الوقت فانتطاره أفضل ، أو ظنه فتعجيل التيمم أفضل  
في الأظهر ، ولو وجد ماء لا يكفي فالأظهر وجوب استعماله ، ويكون  
قبل التيمم ، ويجب شراؤه بمن مثله إلا أن يحتاج إليه لدين مستغرق ،  
أو مؤنة سفره ، أو نفقة حيوان محترم . ولو ذهب له ماء أو أمير دلوا  
وجب القبول في الأصح ، ولو ذهب ثمنه فلا ، ولو نسيه في رحله أو  
أضله فيه فلم يجده الطلب فتييمم قضى في الأظهر ، ولو أضل رحله في رحال  
فلا يقضى » (٢) .

### الشرح والإيضاح

هذا النص الذي ذكره المصنف يتعلق بالسبب الأول من أسباب

(١) أي الإمام النووي في كتابه المنهاج

(٢) المنهاج من السراج ٢٤ - ٢٦

التييم وهو فقد الماء أو ثمنه للمحدث والجنب ومن في حكمهما مثل الحائض والنفساء ونظراً لأن المتيمم لا يتيمم إلا بعد سبب من الأسباب الموجبة للفعل أو الوضوء فقد بدأ الإمام النووي بما يفيد ذلك بقوله: يتيمم المحدث والجنب لأسباب، أى لأحد أسباب، والمراد بالحدث أخذت الأصغر أى أحد أسبابه وهى المعروفة فى محلها بنواقض الوضوء . وأما أسباب الغسل الواجب فهى الجنابة والحيض والنفاس كما هو مذكور فى محله . وقد اقتصر المصنف على الجنب للتخليب ولأن الحائض والنفساء فى معنى الجنب من حيث أغلب أحكام العبادات المتعلقة بهما .

وأحد الأسباب التى تتيح للمحدث أو ما فى مناه استعمال التيمم بدلا من الماء هو فقد الماء ذاته الذى يراد الطهارة به ويشترط فى التيمم بهذا السبب التأكد من فقد الماء بالنسبة لمن يريد استعماله فى الطهارة بحيث يتيقن الشخص من عدم الحصول عليه زمن العادة المطلوب فعلها بالطهارة بالماء من نفسه أو من غيره فى محل عبادته ولو بشئ المثل .

وعلى هذا أن يتيقن المسافر فقد الماء تويمم بلا طلب ماء يتطهر به لأنه لا فائدة من هذا الطلب ما دام أنه يتيقن من عدم العثور عليه بعد الطلب .

فإن تويم المسافر الماء بمعنى أنه لم يتيقن عدمه بل شك فى وجوده فعليه وجوباً أن يبحث عنه فى رحله ومن معه من رفقائه السفر فإن لم يجدّه فظن حواله إن كان بأرض مستوية على امتداد البصر وإلا تردد قدر نظره إن كانت الأرض غير مستوية فإن لم يجد مع ذلك أيضاً الماء تيمم لزوال تويم الوجود بهذا الفعل والطلب ويكون يتيقن عدمه فى ظن التيمم بعد زوال التويم وله فى هذه الحال أن يتمم بلا خلاف فى المذهب .

فلو مكث الشخص فى موضعه أى الموضع الذى فقد فيه الماء بعد الطلب

السابق ولم يتيقن عدم الماء فوجهان . أحدهما وهو الأصح وجوب طلب الماء لما يطرأ من وجوب تيمم لفريضة أخرى وإن صح له التيمم لفريضة السابقة بالطلب الأول . والثاني وهو مقابل الأصح يكتفى بالطلب السابق<sup>(١)</sup> .

ولا يصح التيمم للعبادة في جميع الأحوال إلا بعد دخول وقتها . كما يشترط في الطلب عند فقد الماء قبل التيمم الأمان على النفس أو المال في حد الغوث ، فإن خاف الشخص على نفسه أو ماله أو فقد مع الطلب غوث الرفق عند احتمال تعرضه للضرر الذي يحتاج إلى هذا الغوث لم يلزمه البحث أو الطلب وجاز له التيمم والصلاة بلا خلاف في المذهب<sup>(٢)</sup> .

وعلى ذلك إذا علم الشخص الذي فقد الماء مع نفسه أو رحله على الصورة السابقة أن في إمكانه الحصول على الماء للطهارة أو لأداء العبادة المطلوبة من مكان آخر هو في العادة والغالب يقضى منه ببعض حوائجه الضرورية والتي لا غنى عنها في مقام سفره أو جلوسه كاحتطاب أو طلب صيد لطعامه أو غير ذلك مما هو في حاجة إليه في مسافة يلحقه فيها الغوث من الرفقة وهي المعبر عنها بحد الغوث أو القرب ومقداره على ما ذكره الفهرى تقرب من نصف فرسخ فإنه يجب عن الشخص قصد هذا الماء فإن تيمم قبل قصده والذهاب إليه لم يجز له التيمم لأداء الصلاة أو العبادة بشرط عدم الخوف من تحقيق ضرر يقع على النفس أو المال أو خروج الوقت أو انقطاع رفقة السفر عنه عند قصده .

فإن علم المسافر الماء في حد البعد وهو ما فوق حد القرب لم يجب عليه

(١) راجع السراج ص ٢٥ والمحل ١/٧٧ وما بعدها

(٢) راجع شرح جلال الدين المحلى على المنهاج مع قليوبي وميمه ١/٧٨، ٧٩

الطلب مطلقاً وله أن يقيم ولكن مع وجوب القضاء مطلقاً لعله بوجود الماء لأن شرط التيمم تحقق عدم الماء حساً أو شرعاً والحال أنه يعلم بوجوده<sup>(١)</sup> وفي هذا يقول الإمام النووي : « فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده إن لم يخف ضرر نفس أو مال ، فإن كان فوق ذلك تيمم<sup>(٢)</sup> » .

فإن يتقن المسافر فاقد الماء الحصول على الماء في آخر الوقت فله أن ينتظر الحصول على الماء ولا يتمم العباداة وله أن يصل في الحال بتيمم خوفاً من حلول الأجل قبل أدائه العباداة وإن كان الانتظار أفضل على ما ذكره الإمام النووي رضى الله عنه<sup>(٣)</sup> . أما إذا لم يتقن المسافر الحصول على الماء في آخر الوقت بل ظنه فقط فيكون الأفضل له تعجيل التيمم على الأظهر ليأتي بالصلاة في أول الوقت المحقق فضيلتها ، ومقابل الأظهر يقول أن الانتظار بدون تيمم أفضل ليأتي بالصلاة بالوضوء لأن الصلاة بالوضوء أفضل من الصلاة بتيمم<sup>(٤)</sup> .

وإذا وجد المسافر ماء لا يكفيه فالأظهر وجوب استعماله في بعض أعضائه سواء كان محدثاً حدثاً أصغر أو محدثاً أكبر عما يوجب الغسل حتى لا يكون متيمماً ومعه ماء يصح به الطهارة . وعلى مقابل الأظهر له أن يعدل إلى التيمم مع وجود الماء على الصورة السابقة لأنه لا فائدة من استعماله حيث يجب التيمم لا بحالة بشرط تحقق التراب الطاهر ولو نسي الشخص الماء في رحله أو أضله فيه فلم يجد بعد طلبه ثم يقيم بخلاف في المذهب

(١) راجع المرجع السابق . والسراج الوهاج ص ٢٥

(٢) المنهاج من السراج ص ٢٥ (٣) المرجع السابق

(٤) راجع شرح جلال الدين المحلى ٨٠/١



على قولين : الأول : أنه لا يظهر عليه القضاء بوضوء مرة أخرى لأن الماء يحقق الوجود معه ولا عبرة بخطأ ظنه أو جهله . ومقابله لا قضاء عليه لأنه على بما غلب على ظنه والذي غلب على ظنه هو فقد الماء لا وجوده ولا عبرة بوجوده بعد أداء العبادة .

أما إذا ضل رحله الذي فيه الماء في حال غيره ولم يصل إليه بعد البحث والتحرى وغلب على ظنه عدم العثور عليه قبل فراغ الوقت فتيمم للعبادة فلا إعادة عليه بالإتفاق وإن يتقن وجود الماء لعدم تحققه في الواقع والصورة عند طلبه للعبادة (١) .

### قال المصنف (٢)

( الثاني ) من الأسباب ( أن يحتاج إليه ) أي الماء ( لعطش ) حيوان ( محترم ) من نفسه أو رفيقه أو غير ذلك ( ولو ) كان الاحتياج إليه لما ذكر ( مآلاً ) أي في المال أي المستقبل فإنه يجوز التيمم ( مع وجوده ) صيانة للروح أو غيرها من التلف وخرج بالمحترم غيره كما تقدم ( الثالث ) من الأسباب ( مرض يخاف منه من استعماله ) أي الماء ( على منفعة عضو ) بضم أوله وكسره أن تنجب كان يحصل باستعماله عى أو خرس أو صمم وفي المحرر والشرح والروضة الخوف على الروح أو العضو أيضاً ( وكذا بطل البرء ) أي طول مدته ( أو الشين الفاحش في عضو ظاهر الأظهر ) .  
والأصل في التيمم للمرض بقوله تعالى : وإن كنتم مرضى فتييموا (٣) إلى آخره أي حيث خفت من استعمال الماء ما ذكر .

---

(١) راجع السراج ١ / ٢٦ والمنهاج مع شرحه على قلوبى حمير ١ / ٨١ وما بعدها والمذهب ١ / ٢٤ وما بعدها (٢) أي جلال الدين المحلى .  
(٣) المائدة آية ٦ ونص الآية : وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيداً طيباً ... الآية .

## الشرح والإيضاح

هذا التصريح يتعلق ببيان السببين الثاني والثالث من أسباب التيمم وسوف  
تبدأ بشرح السبب الثاني ثم بعد الإتياء منه فبدأ في الثالث والله الموفق .

### السبب الثاني : ( الحاجة ) :

والثاني من أسباب التيمم أن يحتاج الشخص إلى الماء في غير الطهارة  
لنفسه أو لغيره في عطش يتعلق به أو يملكه أو ملك غيره المحترم ولو كان  
متروكاً في المآل .

فإن تحققت هذه الأمور جاز التيمم مع وجود الماء وذلك صيانة للروح  
أو غيرها من التلف (١) .

### السبب الثالث ( المرض ) :

والثالث من أسباب التيمم عند الإمام النووي رضي الله عنه وغيره  
وجود مرض عند الشخص يمنع من استعمال الماء للعبادة ويشترط لجواز  
التيمم بهذا الشرط تحقق المرض مع غلبة الظن بوجود الضرر عند استعمال  
الماء ومعرفة ذلك إما من الشخص نفسه أو من غيره ممن يوثق  
بعبثه شرعاً .

ومثل للخوف على النفس والمال الخوف على منقعة عضو تذهب  
باستعمال الماء كان يحصل باستعماله عى أو صمم أو خرس . حيث يجوز  
التيمم بدلا عن الماء .

كما يجوز التيمم ولو مع وجود الماء إذا كان في استعمال الماء تأخير  
الشفاء للعضو عند غسله بالماء أو ظهور عيب فاحش مثل الهربص في عضو .

ظاهر كالوجه واليدين على الأظهر لأن العيب الفاحش في معقولة المنفعة السكينة للمعز . ومقابل الأظهر في العيب الفاحش لا يجوز التيمم لأن ذلك غير عتق ولعدم زوال المنفعة السكينة للمعز . وعليه يجب الوضوء ولا تصح العبادة مع الماء يقيم<sup>(١)</sup> ،

وفي السبب الثالث يقول الإمام النووي : « الثالث مرض يخاف معه استعماله على منفعة عضو وكذا بطله البرء أو الشين الفاحش في عضو ظاهر في الأظهر<sup>(٢)</sup> . ومثال الشين الفاحش السواد الكثير الذي يعاب به الشخص فيمن بشرته يبيض إن كان ذلك بعضو ظاهر بارز في العادة وهو ما يبدو عند أداء الإنسان لعمله في الغالب مثل الوجه واليدين . والشين هو عبارة عن الأثر المستكره من تغير لون البشرة وتحول فيها ومثل ذلك . فإذا كان الشين يسيراً كقليل سواد أو أثر جدرى فإنه لا يكون سبباً من أسباب استعمال التيمم بدلاً من الماء مع وجود الماء .

كما لا يكون العيب الفاحش الباطن سبباً للتيمم مع وجود الماء لأن العبرة بالظاهر لا بالباطن . وشدة البرء تعتبر كالمريض في هذا المجال .

وعلى مقابل الأظهر في السبب الثالث لا يقيم الشخص مع وجود الماء لمجرد الخوف المشار إليه عند الأظهر وذلك لإتقاء تحقيق الهلاك وإتقاء تلف العضو الكلية . ويعتمد في معرفة ذلك قول طبيب عدل على الصحيح في المذهب وقيل لا يكفي طبيب واحد بل لا بد من قول طبيبين عدلين<sup>(٣)</sup> .

(١) المرجع السابق

(٢) المنهاج مع السراج ص ٢٦

(٣) المرجع السابق والمجلد ١/ ٨٢ وما بعدها

## قال المصنف :

( وإذا امتنع استعماله ) إلى الماء ( في عضو ) لعة ( إن لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب ) والطريق الثاني في وجوب غسله القولان أفيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذكر ذلك في شرح المذهب وذكر في النقائض أنه عدل عن قول المحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يقيم إلى ما في المتهاج لأنه الصواب فإن التيمم واجب قطعاً زاد في الروضة ثلاثاً يبقى موضوع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافاً في وجوب التيمم لأحد من أصحابنا ويتلطف في غسل الصحيح المجاور للعليل بوضع خرة مبلوغة بقر به ويتعامل عليها لينسل بالمقطار منها ما حو اليه من غير أن يسيل إليه ( ولا ترتيب بينهما ) أى بين التيمم والغسل ( الجنب ) وجوباً والأولى له تقديم التيمم ليزيل الماء أثر التراب ذكره في شرح المذهب ونحوه في المحرر ( فإن كان ) من به العلة ( عذراً فالأصح اشتراط التيمم وقت غسل العليل ) رعاية لترتيب الوضوء والثاني يقيم متى شاء كالجنب لأن التيمم عبادة مستقلة والترتيب إنما يراعى في العبادة الواحدة .

## الشرح والإيضاح

بعد أن بين الإمام النووي رضى الله عنه وشارحه جلال الدين المحلى أسباب التيمم واتفق من بيان السبب الثالث وهو المرض بدأ بيان الأمور المتعلقة بالسبب الثالث والأحكام الفقهية المنفردة عليه وذلك على التفصيل التالى :

إذا كان سبب التيمم هو علة مرضية بأحد أعضاء الجسم وأخبر طبيب عدل أو ذو خبرة عدل بأن استعمال الماء يؤدي إلى تلف العضو أو زوال منفعة أو إلحاق ضرر أكثر به على ما هو مصل في عله وقد سبق أن جردنا

التيمم مع وجود الماء وهو الصحيح المقتضى به فى المذهب فيجب التيمم لأداء العبادة إن اختاره بدلا من الماء سواء كان ذلك فى طهارة صغرى أو كبرى وكذا يجب التيمم إن تأكد الشخص أن استعماله للماء فى الطهارة يؤدى إلى تلف العضو أو زوال منفعة بالكلية لأنه لا ضرر ولا ضرار ولقوله تعالى : ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة ، وإهلاك الجزء هو مقدمة لإهلاك الكل وكل ما هو مطلوب شرعا للمحافظة على النفس فهو بالتالى مطلوب للمحافظة على جزء النفس ( أى الإنسان ) لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وهذا لا خلاف فيه بين أحد من علماء المذهب الشافعى .

فإن كان العضو العليل الذى يضره الماء عليه سائر مطلوب حسب الأصول الشرعية لإتمام شفاعته لم يجب غير التيمم بلا خلاف لصحة العبادة . فإن كان العضو العليل ليس عليه سائر فى وجوب غسله بالماء أو غسل الجزء الصحيح منه مع وجوب التيمم أيضا خلاف على طريقين :

الطريق الأول : القطع بوجوب التيمم مع وجوب غسل الجزء السليم المعافى من العضو العليل الذى كان سببا فى التيمم الشرعى . ويدن الجنب أو من فى حكمه كالعضو الواحد على ما قاله شهاب الدين القليوبى (١) . وهذا الطريق هو المعبر عنه بالمذهب عند الإمام النووى رضى الله عنه حيث قال : « وإذا امتنع استعماله فى عضو إن لم يكن عليه سائر وجب التيمم وكذا غسل الصحيح على المذهب » (٢) ، ويعنى ذلك أن الطريق الذى رجحه الإمام النووى رضى الله عنه بل جملة فى حكم النص المقطوع به

(١) راجع له ٨٤/١ من قليوبى وعميره .

(٢) المنهاج من السراج ص ٢٦

عنده في المذهب هو غسل الصحيح عند عدم الساتر مع وجوب التيمم .

والطريق الثاني : في وجوب غسل الصحيح مع التيمم كالوجه أو اليدين مثلا في الطهارة الصغرى أو أحد أعضاء الجسم في الطهارة الكبرى على ما سبق بيانه قولان : أحدهما وجوب الغسل والثاني عدم الوجوب وقد ذكرهما الإمام النووي في كتابه شرح المذهب حكاية عن المحرر للإمام الرافعي الشافعي صاحب كتاب المحرر السابق وقد ذكر الإمام النووي رضى الله عنه أن القولين في هذا الطريق مفرعين على القولين فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه هل يكتفى بالتيمم فقط أو يستعمل ما معه من الماء في الطهارة ثم يتيمم أيضا ؟

وقد اختار الإمام النووي رضى الله عنه الصدول عن قول المحرر إلى القول الذى ارتضاه في كتابه المنهاج لأنه هو الصحيح في نظره كما بينه في كتابه دقائق المنهاج ونقله عنه شارحه جلال الدين المحلى حيث قال <sup>(١)</sup> : والطريق الثاني في وجوب غسله القولان فيمن وجد من الماء ما لا يكفيه ذكر ذلك في شرح المذهب وذكر في الدقائق أنه عدل عن قول المحرر غسل الصحيح والصحيح أنه يتيمم إلى ما فى المنهاج لأنه الصواب فإن التيمم واجب قطعا زاد في الروضة ثلثا يبقى موضع الكسر بلا طهارة وقال لم أر خلافا في وجوب التيمم لأحد من أصحابنا .

وعلى ما اختاره الإمام النووي رضى الله عنه وشارحه من وجوب غسل العضو السليم مع التيمم أو بعض العضو السليم إن كان بعضه مريضا وبعضه سليما فإنه يتلطف في غسل العضو الصحيح المجاور للعليل ويكون ذلك مثلا

يوضع خرقة مبلولة بقرب العضو العليل ثم يضغط عليها برفق ليسيل الماء منها يبطء على هيئة قطرات سائلة خفيفة لينزل بهذا الماء المتقاطر من الخرقة ونحوها ما حواله أى الجزء العليل من غير أن يسيل الماء إلى موضع العلة ذاتها (١).

ولا خلاف بين علماء المذهب الشافعى أنه لا ترتيب بين التيمم والغسل للجنب ومن فى حكمه بناء على ما صححه الإمام النووى واختاره من أنه يجب غسل الصحيح والتيمم بدلا عن الجزء العليل حيث للشخص أن يبدأ بالتيمم ثم بعد ذلك يغسل ما بقى من الأعضاء السليمة وله أيضا أن يبدأ بالغسل بالماء ثم بعد ذلك يتيمم عن العليل .

ولكن الخلاف فى المحدث حدثا أصغر على قولين أحدهما وهو الأصح اشتراط التيمم وقت غسل العضو العليل رعاية لترتيب الوضوء نظراً لأن التيمم بدلا عن غسل العليل والترتيب فى الوضوء واجب لا بد منه فكان الترتيب هنا بين التيمم والغسل مراعى فيه الأصل .

فوجب لهذا السبب. وعلى هذا لو كان العضو العليل هو اليدين أو الرجلين مثلا فبدأ الشخص بالتيمم قبل غسل الوجه فإنه لا يصح بل لا بد من إعادته مره أخرى بعد غسله (٢).

والثانى: وهو مقابل الأصح يتيمم الشخص متى شاء كالجنب لأن التيمم عبادة مستقلة والترتيب إنما يراعى فى العبادة الواحدة (٣).

(١) المرجع السابق

(٢) المحلى مع المنهاج ٨٤/١

(٣) المرجع السابق والسراج ص ٢٦ وراجع أيضاً الوسيط ١/ ٤٤٠

## قال المصنف :

(فإن جرح عضواه) أى المحدث (قيممان) على الأصح المذكور وعلى الثاني قيم واحد وكل من اليدين والرجلين كمضو واحد ويندب أن يجعل كل واحدة كمضو (وإن كان) بالمضو سائر (كجيرة لا يمكن نزها) بأن يخاف منه محذور عما سبق (غسل الصحيح وقيم كما سبق) بما فيه من الخلاف وما يترتب عليه من المسائل السابقة وفى التيمم هنا قول أنه لا يجب مع وجوب غسل الصحيح ومسح الجيرة بالماء والقول بعدم وجوب غسل الصحيح هو على القول بوجوب التيمم اكتفاء به والرافى فى الشرح حكى فى قسم السائر فى وجوب غسل الصحيح الطريقين وفى وجوب التيمم القولين ثم قال فى قسم علم السائر فى غسل الصحيح وفى وجوب التيمم الخلاف السابق فى القسم الأول . والجيرة ألواح تها لكسر والانخلاع تجعل على موضعه والصوق بفتح اللام ما تحتاج إليه الجراحة من خرقه أو قطنه ونحوهما وله ملحله حكم الجيرة وعملها فيما تقدم وما سياتى ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بالماء) استعمالا للباء ما أمكن (وقيل بعضها) كالخف ولا يتأفت مسحها ويمسح الجنب متى شاء والمحدث وقت غسل الليل .

واحترز بماه من التراب فلا يجب مسحها به إذا كانت فى محل التيمم ويفترط فيها ليكتفى بالأمور الثلاثة المذكورة أن لا تأخذ من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك ولو قدر على غسله وجب بأن يضع خرقه مبلولة عليه ويمصرها لينفصل بالمقطر منها وسياً أن الجيرة إن وضعت على ظهر لم يجب القضاء أو على حدث وجب<sup>(١)</sup> .



## الشرح والإيضاح

إذا كان العضو العللي في الجسم واحد وامتنع استعمال الماء فيه لسبب من الأسباب الشرعية التي سبق بيانها وجب التيمم بدلا من الوضوء أو الغسل لأداء العبادة أو لزوال المانع الشرعي بلا خلاف بين فقهاء المذهب ولكن الخلاف في المذهب فيما إذا كان بالجسم أكثر من عضو واحد عللي هل يجب تعدد التيمم لتعدد الأعضاء أم يكفي تيمم واحد فقط بدلا من الجميع قولان :

أحدهما : وهو الأصح عند الإمام النووي رضي الله عنه أنه لا بد من تعدد التيمم ، وهذا يؤخذ من قوله : « فإن جرح عضواه قتيমান » (١) .

والثاني : يكفي تيمم واحد للجميع وكل من اليدين والرجلين كعضو واحد فاليدان عضو . والرجلان عضو وإن كان يندب أن يتيمم لكل واحدة من اليدين أو الرجلين .

وإذا كان بالعضو المراد التيمم عنه سائر فروقه لا بد فيه لإتمام علاجه وهذا السائر يمنع وصول الماء إلى العضو نفسه ويخاف الضرر أو الهلاك من نزع هذا السائر كالجبيرة في الكسر والعصاية أو القطن والقماش في الجرح فإنه لا يجب نزع هذا السائر بلا خلاف ويكفي أن يفصل ماحوله من الصحيح المماثل من العضو حول السائر أو تحته إن كان لا يصل إلى الجزء المريض وإلا اكتفى بما حول السائر من السليم ثم يتيمم بدلا من

هذا العضو المريض على الخلاف السابق بالنسبة للترتيب وعدمه من حيث الوجوب عند اجتماع الغسل مع التيمم .

وقد ذكر جلال الدين المحلى قولاً في المذهب بعدم وجوب التيمم مطلقاً وذلك بناء على القول بوجوب غسل الجزء الصحيح ووجوب مسح الجبيرة بالماء<sup>(١)</sup>.

والقول بعدم وجوب غسل العضو الصحيح عند وجوب التيمم إما هو مبنى على القول بوجوب التيمم حيث يكتفى به . والإمام الرافعى رضى الله عنه حكى فى كتابه الشرح الكبير فى فروع المذهب الشافعى عند الكلام عن الساتر خلاف الفقهاء فى غسل الصحيح على طريقين أحدهما وجوب الغسل ، والثانى عدم الوجوب وفى التيمم مع الغسل ذكر قولين : أحدهما : وجوب التيمم .

والثانى : عدم الوجوب . وهذا ما ذكره جلال الدين المحلى حكاية عن الرافعى فى شرحه على المنهاج للنووى<sup>(٢)</sup> .

وقد اختار الإمام النووى رضى الله عنه وجوب المسح على الجبيرة أو ما فى حكمها ما هو لازم لضلج الجروح لأن الجبيرة لازمة للكمور غالباً زيادة على وجوب التيمم ووجوب غسل الصحيح والواجب عنده مسح كل الجبيرة ما أمكن وهو القول الصحيح عند الإمام النووى رضى الله عنه . ومقابل الصحيح قول ضعيف وهو الاكتفاء بمسح بعض

(١) راجع المحلى على المنهاج ٨٥/١ من قليوبى وعميرة

(٢) المرجع السابق

الجبيرة حيث لا يلزم مسح كلها قياسا على المسح في الخف لأن كلا منهما بدل عن الغسل الواجب بالماء<sup>(١)</sup> .

وليس هناك إزام بوقت محدد للمسح على الجبيرة أو ما في حكمها ما دامت موضوعة على العضو فله أن يمسح عليها ما شاء بخلاف المسح على الخف حيث له مدة محددة كما سبق بيانه في مبحث المسح على الخفين .

وللجنب أن يسمح بالماء على الجبيرة التي فوق العضو المصاب متى شاء في أول الغسل أو في آخره أو وسطه لأن الترتيب في الغسل ليس بواجب وأما المحديث حدثا أصغر فإنه يسمح على الجبيرة أو ما في حكمها وقت غسل هذا الجزء الطويل لأن الترتيب واجب في الوضوء .

ولا يجب مسح الجبيرة بالتراب بلا خلاف إن كانت في محل التيمم ، ويشترط في الجبيرة التي يصح المسح عليها والتيمم معها أن لا تأخذ منه الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك فإن قدر على غسله وجب بلا خلاف<sup>(٢)</sup> وذلك بأن يضع خرقه مبلولة عليه ويعصرها لينفصل بالمتقاطر منها وإذا كانت الجبيرة موضوعة على طهر لم يجب القضاء أما إذا كانت موضوعة على غير طهر فإنه يجب القضاء . والمراد الطهارة من الحدث الأكبر أو الأصغر<sup>(٣)</sup> .

قال المصنف<sup>(٤)</sup> :

( فإذا تيمم ) المذكور لفرض ثان بأن أدى بطهارته فرضا إذ التيمم

(١) المرجع السابق

(٢) المرجع السابق

(٣) راجع شرح جلال الدين المحلى ٨٥/١ مع قايومي وعميره ، ومعنى المحتاج

٩٤/١ وما بعدها والسراج مع المنهاج ص ٢٧

(٤) أي جلال الدين المحلى

وإن أنضم إليه غسل الصحيح لا يؤدي به غير فرض ونوافل كما سيأتى ( ولم يحدث لم بعد الجنب غسلا ) لما غسله ( ويعيد المحدث ) غسل ( ما بعد عليه ) حيث كان وعاية للترتيب ( وقيل يستأنفان ) الفصل والوضوء ويأتى المحدث بالتيمم في محله وهذا عرج من قول تقدم ماسح الخف أنه إذا نزع أو انتهت المدة وهو بطهر المسح توشاً وجه التخييم أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبدل وقد بطل الأصل بطلان البدل هناك فكذا هنا ( وقيل المحدث كجنب ) فلا يعيد غسل ما بعد عليه لبقاء طهارته إذ لا يتنقل بها وإنما يقيد التيمم لضعفه عن أداء الغرض ( قلت هذا الثالث أصح والله أعلم ) لما ذكر واحترز بقوله ولم يحدث عما إذا أحدث فإنه كما سبق يفضل الصحيح من أعضاء الوضوء ويقيم عن العليل منسأ وقت غسله ويمسح الجيرة بالماء إن كانت وإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنابة (١).

### الشرح والإيضاح

هذا النص الذى ذكره الإمام النووي مع شارحه جلال الدين المحلى إنما يتعلق بحكم غسل الصحيح عند إعادة التيمم مرة أخرى لعبادة جديدة حيث أن التيمم الأول وإن كان مع غسل الصحيح إنما يعتبر طهارة لأداء فرض واحد به فقط وما شاء من نوافل فإن أراد فرضاً آخر غير الأول فلا بد من إعادة التيمم له بلا خلاف حتى وإن لم يحدث لأن التيمم أبيض لاسبقاحة الصلاة فقط لأنه ليس بطهارة حقيقية وإنما هو طهارة حكمية استباح الله لنا بها الصلاة رخصة للتخفيف علينا في العبادة فضلاً عن تسبحاته وروحه بنسأ.

والصحيح في المذهب على ما ذكره الإمام النووي رضي الله عنه أن الشخص الذي أصابته جنابة وبه عضو عليل على الصورة السابقة وغسل الأجزاء السليمة بالماء بنية رفع الجنابة وتيمم<sup>١</sup> من الجزء العليل ولم يحدث بعد صلاة فرضه فإنه إن أراد أداء فرض آخر فعليه التيمم فقط ويكفيه الغسل السابق ولا يجب عليه إعادة الغسل ولذلك قال الإمام النووي في شرح المذهب على ما حكاه الشيخ عميرة في حاشيته : اتفق الأصحاب في كل الطرق على أن استغنى الغسل غير واجب<sup>(١)</sup>.

أما المتيمم لحديث أصغر فإنه يجب عليه مع التيمم الثاني إن لم يحدث حدثاً جديداً لإعادة غسل ما بعد عضوه العليل الصحيح وذلك رعاية للترتيب . وهذا الطريق الذي يفرق بين الحدث الأكبر والأصغر في إعادة غسل ما تم غسله مع التيمم الثاني هو الذي قطع به الأصحاب على ما صححه الإمام النووي رضي الله عنه وإن كان قد حكى للرافعي طريقاً بالتسوية بينها في إعادة الغسل ولكنه ضعفه بل قال في شرح المذهب إنه متروك ولذلك عبر الإمام النووي في مناهجه بما يفيد هذا الخلاف الضعيف حيث قال . « فإذا تيمم لفرض ثان ولم يحدث لم يعد الجنب غسلًا ويعيد المحدث ما بعد عليه وقيل يستأنفان وقيل المحدث كجنب قلت هذا الثالث أصح والله أعلم<sup>(٢)</sup> .

ومعنى قول النووي : « قلت هذا الثالث أصح » أنه يصح القول الثالث الذي ضعفه غيره من الأصحاب وهو الذي بين الحدث الأكبر والحدث الأصغر في عدم إعادة الغسل مطلقاً ما دام الشخص باق على حدثه الأول الذي اغتسل أو توضأ له وبذلك ينقل النووي الخلاف في هذه المسألة من خلاف ضعيف إلى خلاف قوي بل أنه بعد التصحيح يجعل الضعيف هو الأصح الذي يقابله الصحيح حيث قال قلت هذا الثالث أصح والله أعلم .

(١) حاشية عميرة ٨٦/١

(٢) المنهاج مع السراج ص ٢٦

ودليل من قال بالتسوية بين الفسل والوضوء في إعادة الفسل القياس على القول المخرج في المسح على الخف بإعادة الوضوء إذا نزعته أو انتهت المدة وهو على طهارته . ووجه التخرج هو أن الطهارة في كل منهما مركبة من أصل وبديل وقد بطل الأصل بطلان البديل هناك فكذلك هنا (١) .

وعلة القول الثالث والذي صححه الإمام النووي وأختره وهو التسوية في عدم إعادة غسل ما بعد العليل كما في الفسل هو أن الطهارة باقية فيهما مما أى المحدث حدثاً أكبر والمحدث حدثاً الأصغر حيث رفع الحدث لكل منهما حسب ما بينه الشارع وإنما وجب إعادة التيمم للفرض الثاني لضعفه عن أداء الفرض فقط لا لسكونه غير طاهر بدليل أنه يصح بنفس الطهارة أداء ما شاء من نوافل والتافلة عبادة والعبادات لا تصح بدون طهارة وإن كانت طهارة قاصرة على فرض واحد (٢) .

فإذا أحدث الشخص فإنه يجب عليه غسل الصحيح من أعضاء الوضوء وتيمم عن العليل منها وقت غسله ويمسح الجبيرة بالماء إن كانت ما زالت باقية على العضو . فإن كانت العلة بغير أعضاء الوضوء تيمم الجنب مع الوضوء للجنابة (٣) .

وإذا رفع الشخص السائر الذي على الجرح أو الكسر فرأى العلة قد اندمت وجب عليه إعادة كل صلاة كانت بالمسح مع الاندمال ولو كان ذلك بطريق الإحتمال والتقدير لأن التأكد غير وارد هنا وإلا لو كان الشخص متأكداً من البرء قبل الكشف فإنه يجب عليه النزوع والفسل

(١) جلال الدين المعلى ٨٦/١

(٢) المرجع السابق

(٣) المرجع السابق

ولا يصح التيمم بعد البرء بلا خلاف . وعلى ذلك لو سقط السائر فإن ظهر فيهما من الصحيح شيء بطل تيممه وصلاته وإلا بطلت جلسته لتردده في صحتها لا تيممه لبقاء موجب . وتحقق البرء كوجدان التيمم الماء في كل أحكامه (١) .

## المقصد الثالث

### شروط التيمم

#### قال المصنف :

(فصل) (يتيمم بكل تراب طاهر) قال تعالى : « قِيمُوا صعيداً طيباً » .

أى تراباً طاهراً كما فسره ابن عباس وغيره وطاهر هنا بمعنى الطهور لما سياتى في نفي التيمم بالمستعمل (حتى ما يداوى به) كالطين الإبرنى بكسر الهمزة وفتح الميم ومن شأن التراب أن يكون له غبار (ورمل فيه غبار) لأنه من طبقات الأرض فهو في معنى التراب بخلاف ما لا غبار فيه (لا يمدن) كثورة وذرتيح بكسر الزاى (وإحاطة خزف) وهو ما يتخذ من الطين ويشوى كالسيران لأنه ليس في معنى التراب (وتختلط بذقيق ونحوه) لأن الخليط يمنع وصول التراب إلى المضمو (وقيل إن قل الخليط جاز) كما في الماء (ولا يستعمل على الصحيح وهو ما بقى بمضوءه وكذا ما تنأثر في الأصح) (٢) .

(١) قليوبى ١/٨٦

(٢) المحلى مع التهجا ١/٨٦ ، ٨٧ والتهجا مع السراج ص ٢٧

## الشرح والإيضاح

تمهيد :

لا يصح التيمم شرعاً للطهارة بدلا عن الماء إلا بتوفر السبب الشرعى المبيح لذلك والشروط اللازمة لصحة التيمم وقد سبق في المقصد الثانى بيان هذه الأسباب بالتفصيل وأما الشروط فهى محل دراستنا فى هذا المقصد الآن .

### الشرط الأول : ( طهارة التراب )

ويشترط فى التيمم أن يكون بتراب وأن يكون هذا التراب طاهراً ، وذلك لقوله تعالى : « تيمموا صعيداً طيباً ، أى تراباً طاهراً كما فسره عبد الله بن عباس رضى الله عنه وكذا غيره لأن الصعيد فى اللغة هو التراب والمراد جنس التراب الطهور لأن طاهراً بمعنى طهور أى غير النجس أو المتنجس لأن التراب يدل عن الماء المطهر ولما كان الماء المطهر هو الطهور والتراب يدل عن الماء عنده أو تعذر استعماله بسبب شرعى يوجب البديل وهو التيمم فكان الواجب أن يكون البديل تتوفر فيه شروطه المبدل عنه وإن كانت طهارة التراب قاصرة عن طهارة الماء ، لأن طهارة الماء مطلقة لأنها تصح فى العادات والعبادات وفى العبادات يرفع به الحدث ويزال به النجس أما التراب فهو لا يرخس به إلا فى العبادات وهو لا يزال به المانع من أداء العبادة على الإطلاق لأنه مبيح للفرض الواحد فقط فى العبادات ولا يظهر الثوب أو البدن فى العادات أو العبادات .

وكل أنواع التراب المأخوذة من طبقات الأرض يصح التيمم بها ولا فرق فى ذلك بين التراب الأبيض أو الأسود أو الأخضر حتى وإن كان يستعمل فى الدواء كما هو الحال فى الطين الأرض ولا يصح استعمال التراب



إلا إذا كان له غبار فإن كان جامداً كالطين فإنه لا يصح التيمم به سواء كان رطباً أو جافاً .

وليس بلام أن يكون التيمم بتراب خالص بل المطلوب هو غبار التراب وعلى ذلك لو كان هناك رمل اختلط به غبار فإنه يصح التيمم بهذا الرمل لوجود الغبار فيه والمراد غبار التراب الذي يصح التيمم به بخلاف لأن الرمل الذي فيه غبار هو في معنى التراب عند الفقهاء بخلاف ، فإن كان رمل خالص ، لا يختلط به غبار تراب ، فإنه لا يصلح للتيمم بخلاف .

ولا يصح التيمم بأي معدن معادن الأرض حتى وإن أصبح على هيئة التراب الذي يحمل الغبار كالحديد والزرنيخ والنحاس والكبريت وغير ذلك وكذا ما تحول من الطين إلى مادة صلبة تعتبر في حكم معادن الأرض مثل الخزف والصيني حيث كان أصلهما التراب التي تم حرقه بعد إضافة مواد أخرى إليه فلو سحق الخزف أو الصيني على هيئة تراب فإنه لا يصح التيمم بهذا المسحوق بخلاف في المذهب لأن المسحوق على هيئة ليس في معنى التراب .

### التيمم بالتراب المختلط بغيره :

فإن اختلط التراب بغيره عما لا يصح التيمم به أصلاً مثل الدقيق والمعدن فبخلاف في المذهب على وجهين أحدهما وهو الصحيح لا يجوز به التيمم ، والثاني يجوز به التيمم إن قل الخليط وهو ضعيف وحجة الأول أن الخليط يمنع وصول التراب إلى أعضاء التيمم . وحجة الثاني قياس على الماء ، لأن الماء المطلق إذا اختلط بغيره ولم يغيره أو ينجسه فإنه يصح الطهارة به

بلا خلاف . ولكن الحجة مع ذلك للتأني ضعيفة لأن الماء مطلق في الطهارة والتراب مقيد كما سبق بيانه ولا يقاس المقيد على المطلق إلا فيما يمكن فيه القياس وهو لا يمكن إلا مع التقييد . وهذا يؤخذ من قول الإمام النووي رحمه الله عنه لا يجزئ وسجادة خرف وعظم بدقيق ونحوه وقيل إن قل الجليط جاز .

### التيمم بالتراب المستعمل أو نجس

ولا يصح التيمم بتراب استعمل في التيمم على الصحيح في المذهب قياساً على الماء لأن الاستعمال يقيد المطلق ولا فرق بين الماء والتراب في هذه الناحية . وعلى مقابل الصحيح يجوز التيمم بتراب استعمل في التيمم لأن التيمم ليس بطهارة حقيقية والتراب طهارته قاصرة وليست مطلقة بل هو في العبادة رافع للمانع من الصلاة وعلى ذلك يكون استعماله في المرة الثانية كاستعماله في المرة الأولى لأنه لم يرفع الحدث ولم يزل النجس .

وقد أجاب صاحب القول الأول وهو الصحيح بأنه التراب قد رفع المانع أو انتقل المانع إليه فلا يصح به التيمم مرة أخرى كالماء .

والتراب المستعمل هو ما بقي على عضو بعد التيمم بلا خلاف وكذا ما تنأثر من عضو حالة التيمم على الأصح في المذهب قياساً على الماء إذا تقاطر ونزل من عضو المتوضئ أو المنفصل أثناء الوضوء أو الغسل . وعلى الثاني وهو مقابل الأصح يقول بصحة التيمم بما تنأثر من العضو أثناء التيمم وذلك لكثافة التراب فإن كثافته هذه تجعله يدفع بعضه بمضاقتهم هذه الكثافة من اتصال المتأثر فيه بالعضو بخلاف الماء ، لرقته وقوامة أجزائه .

ويؤخذ من حصر التراب المستعمل فيما ذكر جواز تيمم أكثر من واحد ولو كانوا جمعاً كثيراً من تراب يسير مرة واحدة أو مرات كثيرة .

ولا يجوز بلا خلاف التيمم بالتراب النجس ، وهو ما أصابه مائع فيس وجف .

### الشرط الثاني : ( قصد التراب ) :

كما يشترط في صحة التيمم قصد التراب الطاهر من المتيمم لقوله تعالى : « فم تجدوا ماء فتميموا صعيداً طيباً ، أى اقتصدوا تراباً طاهراً ولا يتحقق ذلك القصد الذى تدل عليه الآية إلا بنقله من مكانه إلى عضو المتيمم ، وعلى هذا لو لم يقصده الشخص فلا يعتبر في التيمم ولا يصح التيمم ولو غطي التراب أعضاء التيمم ومثال ذلك ما لو هبت ريح تحمل تراباً فردده الشخص على أعضاء التيمم فاوياً التيمم حيث أن النقل بواسطة الشخص هو الذى يحقق القصد الحقيقى وهذا على الوجه الصحيح فى المذهب سواء هب الريح عرضاً أو وقف قاصداً التيمم . وقيل لأن قصد الوقوف فى هب الريح التيمم أجزاءه كما لو برز المتوضئ للمطر .

ولا يشترط فى قصد التراب أن يقصده المتيمم بنفسه بل يصح القصد من المتيمم نفسه أو بواسطة غيره وإن لم يكن عذر على الصحيح . بشرط إذن المتيمم للغير لأن هذا الإذن هو الذى يحقق القصد لأننا عرفنا أن قصد التراب شرط فى صحة التيمم على ما سبق بيانه منذ قليل . ولا بد من إية الإذن للمأذون له فى فعل التيمم بلا خلاف لأن النية ركن من أركان العبادات كلها والتيمم من العبادات .

وفى الإذن قول ضعيف مندوب للأصحاب باشتراط وجود عذر عند

التيتميم بمنحه من التيميم بنفسه لصحة التيميم له بواسطة غيره وهذا القول هو مقابل الصحيح في المذهب ، ويعرف هذا من قول الإمام النووي رضى الله عنه : « ولو يميم بإذنه جاز وقيل يشترط عنده »<sup>(١)</sup>.

## المقصد الرابع

### أركان التيميم

### الركن الأول

قال المصنف : ( وأركانه ) أى التيميم ( قتل التراب ) إلى العضو لما تقدم فى الآية وفى ضمن النقل الواجب قرن النية به كما سيأتى القصد وإنما صرحوا به أولاً رعاية للفظ الآية على أن جماعة اكتفوا عن التصريح به بالنقل ذكره فى الشرح الصغير بأصرح مما فى الكبير ( فلو قتل ) التراب ( من وجه إلى يد ) بأن حدث عليه بعد مسحه ( أو عكس ) أى قلبه من يد إلى وجه ، كفى فى الأصح ) وكذا لو أخذه من العضو وردده إليه يكفى فى الأصح والثانى لا يكفى فهما لأنه قتل فى محل الفرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه ودفع بأنه بالانفصال اقتطع حكم ذلك العضو منه بخلاف ترديده عليه وعلى الأول فى الأولى لو قتل من إحدى اليدين إلى الأخرى بخبره مثلاً ففيه وجهان فى الكفاية أحدهما لا يكفى لأنهما كعضو واحد والثانى وصححه فى الجواهر يكفى لانفصال التراب ولو تمسك فى التراب بالعضو من غير عنده ، وقيل لا يكفى لعدم النقل والأصح أنه يكفى لأنه قتل بالعضو الممسوح إليه ذكر التحليل فى الشرح الصغير اهـ<sup>(٢)</sup>

(١) المنهاج مع السراج ص ٢٧

(٢) نص المحلى على المنهاج ٨٨/١ ٨٩

## الشرح والإيضاح

بعد أن انتهى المصنف وشارحه من الكلام عن تعريف التيمم وحكمه وأسبابه تكلم عن أركانه وهى على وجه الإجمال كما ذكرها الإمام النووى النقل والنية ومسح الوجه واليدين . وقد بدأ المصنف بذكر الركن الأول منها وهو النقل فى النص السابق فقال وأركانه أى التيمم نقل التراب .. الخ .

ولما كان نقل التراب ركناً من أركان التيمم لقوله تعالى فى آية التيمم فلم تجدوا ماء فميموا صعيداً طيباً فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ، لأن الضمير فى منه يرجع إلى التراب وهو يدل على نقله ، لأن من للتبويض والبعض لا يعرف من الكل إلا بتميزه أو فصله فيه . وهذا يدل على نقل التراب فى التيمم مقروناً بنية التيمم . فإن تم النقل بدون نية فلا يعتبر ولا يصح عبادة به ويؤخذ هذا من قول جلال الدين المحلى شارح المنهاج « وفى ضمن النقل الواجب قرن النية به » (١) .

ولا خلاف بين علماء المذهب من تحقق الركن الأول فى التيمم وهو النقل لو تم نقل التراب الطاهر من غير أعضاء التيمم كالارض مثلاً إلى أعضاء التيمم ولكن الخلاف فيما بينهم لو تم نقل التراب من وجه التيمم إلى يده أو من يده إلى وجهه على قولين للأصحاب :

أحدهما : وهو الأصح يتحقق النقل بذلك لأن التراب لا يحمل النجس ولا يزيل النجس ولا يرفع الحدث .

والثاني : وهو مقابل الأصح لا يكفى ذلك فى تحقق هذا الركن وهو النقل لأن التراب المستعمل لا يجوز به التيمم وهنا قد استعمل بعد الحدث من الشخص وهو عليه وعلى ذلك فحل الخلاف بعد الحدث لا قبله .

وفي معنى نقل التراب من عضو إلى عضو نقله من العضو ورده إليه مرة أخرى حيث يجرى فيه الخلط السابق الأصح والصحيح على ما ذكره جلال الدين المحلى واستدل للثاني بقوله : « والثاني لا يكفى فيهما لآلة نقل في عمل القرض كالنقل من بعض العضو إلى بعضه » .

وقد دفع الأصح هذه الحجة بأنه بالاتصال انقطع حكم الاتصال عنه فصار كالنقل من غير العضو بخلاف ترده عليه فإنه يحكم عليه بأنه لم ينقل إليه لاتصال التراب بالعضو وعدم انفصاله عنه <sup>(١)</sup> .

وبناء على القول بالأصح فقد تفرع في المذهب خلاف آخر بالنقل بخرقة من يد إلى يد مثلاً على وجهين : أحدهما : لا يكفى هذا النقل لأن اليدين كعضو واحد ولا يصح النقل من بعض العضو إلى بعضه الآخر بالإتفاق . والوجه الثاني يكفى ذلك في تحقيق شرط النقل لوجود النقل حقيقة من عضو إلى عضو لأن كل يد عضو مستقل بنفسه وإن كان لا يصح التيمم إلا بنقل التراب إليهما معاً . وقد صح هذا الوجه صاحب الجواهر على ما ذكره جلال الدين المحلى بعد أن نسب الوجهين إلى كتاب الكفاية <sup>(٢)</sup> لإبن الرقعة الشافعى .

ولو تملك الشخص الذى يريد التيمم من تراب الأرض بالعضو الذى يقصده للتيمم من غير نقل يصح التيمم على الأصح في المذهب لعدم انتفاء وكن النقل وقد وجد القصد لأن القصد وحده لا يكفى بل لابد من القصد مقترناً بالنقل إلى العضو وقد وجد النقل بأى وضع وهو هنا وجد بالعضو

---

(١) المرجع السابق

(٢) أى كفاية المطالب ودراية المذهب وهو من المهمات في الفتحة الشافعى

نفسه . ومثال التمسك أن يضع الشخص وجهه على تراب الأرض أو على  
أى مكان عليه تراب به غبار يصح التيمم به ويحرك وجهه يمينا ويسارا  
بحيث يلتصق به التراب أو يضع يده أو يديه على الأرض ويحركها على  
النحو السابق فيحصل التمسك .

وعلى الثاني وهو مقابل الأصح وهو الصحيح فإنه لا يكفي ذلك التمسك  
في صحة التيمم لعدم النقل فإن كان عذر عند التيمم يحول بينه وبين القدرة  
على النقل وعجز عن الاستعانة بمن ينقله له إلى العضو كن قطعت يدها فعك  
وجهه على النحو السابق صح تيممه بلا خلاف في المذهب .<sup>(١)</sup>

## الركن الثاني

### قال المصنف :

( ونية استباحة الصلاة ) أو نحوها كالطواف ومس المصحب  
( لرفع الحدث ) لأن التيمم لا يرفع ( ولو نوى فرض التيمم لم يكف  
في الأصح ) والثاني يكفي كما في الوضوء وفرق الأول بأن التيمم طهارة  
ضرورة لا يصلح أن يكون مقصوداً ولذلك لا يستحب تجديدہ بخلاف  
الوضوء . ولو نوى التيمم لم يكف جزماً والكلام هنا في النية المصححة  
للتيمم في اللغة وسياق ما استباح به بسببها ( ويجب قرنهما بالنقل ) أى بأوله  
الحاصل بالضرب ( وكذا استبد منها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح )

---

(١) انظر المرجع السابق ص ٨٩ والسراج ص ٢٧ والوسيط للزالي ٤٤٥/١  
ومعنى المحتاج ٩٧/١ وحواشي الشرواني وابن قاسم ٣٥٦/١ وما بعدها

والثاني لا اكتفاء. يقرنها بأول الأركان كما في الوضوء. وأجاب الأول بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء (١).

### - الشرح والإيضاح -

والركن الثاني من أركان التيمم هو النية ويشترط في صحة النية هذه أن تكون في استباحة فإن نوى التيمم استباحة العبادة أى أدائها كأداء الصلاة فرضا كانت أو تقلا وكذا ما في حكمها من العبادات كالطواف حول السكبة ومس المصحف وحمله صح التيمم بلا خلاف أن تحققت بقية أركانه وشروطه الأخرى غير النية المطلوبة شرعا حسب ما سبق وما سيأتى بعد.

فإن نوى الشخص التيمم فقط كقوله نويت التيمم لم يصح التيمم بلا خلاف في المذهب لأن النية قد اتجهت إلى التيمم والتيمم لا يقصد لذاته وإنما يقصد لاستباحة غيره وهو لم يضاف إلى نيته ما يدل على قصد هذا الغير المراد استباحته بهذه النية.

وإن نوى الشخص فرض التيمم كقوله مثلا نويت فرض التيمم بخلاف في المذهب على وجهين :

أحدهما : وهو الأصح لا تكفى هذه النية لصحة التيمم لإضافة النية إلى التيمم والتيمم لا يقصد لذاته كما سبق بيانه لأنه طهارة ضرورة استباح بها العبادات فقط ولذلك لم يستحب تجديد التيمم كما هو الحال في الوضوء حيث يستحب تجديده بل يحسب تجديد التيمم.

---

(١) نس جلال الدين المحلى على المناج ٨٩/١ مع قايومى ومهيرة



والثاني: وهو مقابل الأصح يكفى نية فرض التيمم لصحة التيمم قياساً على نية فرض الوضوء، ولأن إضافة الفرض إلى التيمم يدل على القصد المفروض والقصد المطلوب شرعاً هنا هو قصد التيمم الواجب المبيح لإداء العبادات الشرعية، فكانت القرينة الشرعية هنا هى إضافة لفظ الواجب أو الفرض للتيمم تنفى قصد التراب أو التيمم لذاته وتدل على أن المراد قصد استباحة الصلاة أو ما فى معناها بهذا التيمم لأن التيمم لا يجب إلا لوجود أحد الأسباب الشرعية المتيحة له وقد سبق بيانها من قبل والتيمم بدل عن واجب لإداء العبادة وهو الوضوء والبدل عن الواجب واجب أيضاً ثبت صحة التيمم بقول المتيمم نويت فرائض التيمم .

وعلى كل حال فإن العمل بكلا الوجهين صحيح فى المذهب لقوة دليل كل وجه ولهذا عبر الإمام للنووى فى منهاجه بما يفيد ذلك بقوله : « ولو نوى فرض التيمم لم يكف فى الأصح » .

ونذلك لا يصح بالاتفاق التيمم إن قال المتيمم نويت رفع الحدث لأن التيمم لا يرفع الحدث بالاتفاق فى المذهب<sup>(١)</sup> .

ويجب اقتران النية فى التيمم بأول ركن منه وهو النقل وهذا يتحقق بضرب المتيمم يده على التراب المراد نقله لأعضاء التيمم فيقول عند هذا الضرب أثناء التصاق يده بالتراب المراد نقله نويت استباحة الصلاة مثلاً وهذا لا خلاف فيه فى المذهب . وإنما الخلاف فى وجوب 'استدامة هذه النية إلى مسح شئ من الوجه وهو العضو الثانى من أعضاء التيمم على وجهين .

أُجِدَ هُمَا : وهو الصحيح وجوب الاستدامة .

والثاني : لا يجب استدامة النية إلى مسح جزء من الوجه اكتفاء بقرنها بأول الأركان كما في الوضوء أي قياساً على الوضوء الذي يصح بالنية عند اقترانها بأول فرض منه فقط ولا يجب استدامتها إلى تمام بقية أعضائه بالإتفاق .

وهذا الوجه ضعيف لضعف دليله وهو القياس لأن المقيس وهو التيمم لا يساوى المقيس عليه وهو الوضوء من كل وجه لأن الوضوء طهارة كاملة والتيمم طهارة قاصرة فلا يصح القياس مع وجود الفارق في حلة القياس ، ولهذا أجاب أصحاب الوجه الأول على أصحاب الوجه الثاني : بأن أول الأركان في التيمم مقصود لغيره بخلافه في الوضوء فإنه مقصود لذاته . وقد عبر الإمام النووي رضى الله عنه في مناهجه بما يفيد ضعف هذا الخلاف بقوله : « ويجب قرنها بالنقل وكذا استدامتها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح <sup>(١)</sup> » .

قال المصنف :

( فإن نوى ) بالتيمم ( فرضاً وتقللاً ) أي استباحهما ( أيحاً ) وله إن لم يعينه الفرض فيلحق بأى فرض شاء وإن عين فرضاً جاز له فعل فرضين غيره ( أو ) نوى ( فرضاً قلته التفضل ) معه ( على المذهب ) تبعاً له وفي قول لا لأنه لم ينوّه وفي الثالث أنه التفضل بعد فعل الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم وهذه الأقوال تحصل من حكاية قولين في التفضل المتقدم وطريقين في المتأخر أحدهما فيه القولان وأصحاب القطع بالجواز ( أو ) نوى ( قللاً )

أو الصلاة تنفل ) أى فعل النفل ( لا الفرض على المذهب ) (١) ،

### الشرح والإيضاح

هذا النص الذى ذكره المصنف يتعلق بالنية فى التيمم مع الافراد أو الاشتراك بين الفرض والنفل فى العبادات فبين فيه أن الشخص إذا نوى بالتيمم فرضاً ونفلاً جاز ذلك وصح التيمم وصح أداء الفرض والنفل معاً بهذا التيمم ومثال ذلك أن يقول الشخص التيمم مثلاً نويت استباحة صلاة الظهر وسنته وهكذا . وهذا يدل عليه قول المصنف : « فإن نوى بالتيمم فرضاً ونفلاً أى استباحها أيحاً » (٢) .

وليس بلام تعين الفرض أو النفل فى النية بل تصح النية مع الإطلاق للفرض والنفل معاً وعلى هذا يصح أن يقول الشخص التيمم نويت استباحة الصلاة المفروضة والصلاة المسنونة ولكن لا يصلى بهذا التيمم إلا فرضاً واحداً فقط وما شاء من نوافل . فإن عين الفرض بأن قال فرض الظهر أو العصر فله أن يصلى به غير هذا الفرض الذى نواه بشرط أن يظل بقيمته هذا بلا صلاة . وهذا ما قرره جلال الدين المحلى شارح المنهاج بقوله : وإن عين فرضاً جاز له فعل فرض غيره (٣) . ويتفق الإمام الخطيب الشربيني مع جلال الدين المحلى حيث قال : إن نوى فرضاً ونفلاً أى استباحهما أيحاً عملاً بنيته وعلم من تنكيره الفرض عدم اشتراط التعيين وهو الأصح فإذا أطلق صلى أى فرض شاء ، وإن عين فرضاً جاز أن يصلى غيره فرضاً أو نفلاً فى الوقت أو غيره وله أن يصلى به الفرض

(١) نعى المحلى على المنهاج ٨٩/١ ، ٩٠ مع قليوبى وعصيرة

(٢) أنظر جلال الدين المحلى ٩٠/١

(٣) المرجع السابق وأنظر أيضاً السراج ص ٢٨

النوى في غير وقته ، فإن عين فرضاً وأخطأ في التمين كن نوى فائتة ولا شيء عليه أو ظهر أو وإنما عليه مصر لم يصح تيممه لأن نية الاستباحة واجبة في التيمم وإن لم يجب التمين ، فإذا عين وأخطأ لم يصح كما في تعيين الإمام (١) .

فإذا نوى التيمم بقيمه استباحة فرض فقط بدون إضافة النفل عليه فله على المذهب أن يصل بهذا التيمم النفل والفرض معاً لأن النفل تابع للفرض وحيث صح بلا خلاف صلاة الفرض - فيجوز كذلك صلاة النفل لأن النفل تابع للفرض لأن الذي يثبت للتابع يثبت للمتبوع .

وهذا ما روجه الإمام النووي في المذهب حيث قال في منهاجه . أو فرضاً فله النفل على المذهب . والمراد أو نوى بالتيمم استباحة فرض فله أن يؤدي النفل معه تبعاً له بناء على ما قرره شارحه جلال الدين المحلى .

وتعبر الإمام النووي بالمذهب يفيد الخلاف في هذه المسألة على قولين أحدهما ما حكاه الإمام النووي والثاني وهو مقابل المذهب بعدم الجواز لأنه لم ينو وهذا ما عبر عنه جلال الدين المحلى بقوله : وفي قول لا لأنه لم ينو . . .

ولكن استفيد مما ذكره جلال الدين المحلى أن هناك أقوالاً أخرى في المسألة وهذه الأقوال تحصلت من حكاية قولين في النفل المتقدم وطريقين في النفل المتأخر .

وملخص هذه الأقوال : أن المذهب جواز النفل مع الفرض مطلقاً

نقدم النفل أو تأخر عن الفرض وهذا هو المذهب . والثاني لا يجوز النفل مطلقاً لأنه لم ينو استباحته مع الفرض وهو مقابل المذهب . والثالث له النفل بعد الفرض لا قبله لأن التابع لا يتقدم والرابع وهو الأصح القطع بالجواز قبل الفرض أو بعده <sup>(١)</sup> .

فإن نوى التيمم استباحة الصلاة النافذة أى المنسوبة بأن قال نويت استباحة صلاة نافذة أو الصلاة مطلقاً أى استباحة الصلاة مطلقاً بدون أن ينو الفرض أو النفل فله أن يصلى بهذا التيمم النفل لا الفرض على المذهب بناء على ما قرره الإمام النووي وشرحه .

ويؤخذ هذا من قول المصنف مع شارحه المحلى : « أو نوى قفلاً أو الصلاة تنفل أى فعل النفل لا الفرض على المذهب ، <sup>(٢)</sup> لأن الفرض أصل للنفل فلا يجعل تابعا له فى نية النفل ، وللاخذ بالاحوط عند الاختلاف .

ومقابل المذهب قول بجواز فعل الفرض فيهما أى فى نية استباحة صلاة النفل ونية استباحة الصلاة مع الاطلاق . أما جوازه فى نية النفل فقياساً على الوضوء حيث أن للتوضوء إذا قال : نويت بوضوئى هذا استباحة صلاة النقل صح له به أداء الفرض بالإتفاق . وأما فى نية استباحة الصلاة مع الاطلاق ؛ فلأن الصلاة تتناول الفرض مع النفل فلا تعارض مع النية <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع المحلى ٩٠/١

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق .

وفى قول ثالث : له فعل الفرض فى الاطلاق دون التحيين . وعلى هذا القول لو قال الشخص عند تيممه نويت استباحة الصلاة صح له بهذا التيمم صلاة الفرض أما إذا قال نويت استباحة صلاة النفل أو سنة الظهر مثلاً فلا يصح له بهذا التيمم صلاة الفرض بل له النفل فقط .

وهذه الأقوال السابقة فى المذهب تحصلت على ما ذكره جلال الدين المحلى من حكاية قولين فى المسألتين كما فعل الإمام النووى رضى الله عنه فى شرح المذهب ومن طريقة قاطمة فى الثانية بالجواز وقطع بعضهم فى الأولى بعدم الجواز (١) .

ولذا نوى التيمم نافلة معينة كسنة ظهر يومه مثلاً أو صلاة الجنازة جاز له فعل غيرها من النوافل معها وله بنية النفل صلاة الجنازة وسجود التلاوة وسجود الشكر ومس المصحف وحمله لأن النفل أكد منها ، وعلى ذلك لو نوى بتييمه استباحة مس المصحف استباحه فقط دون صلاة النفل كما ذكره الإمام النووى رضى الله عنه فى شرح المذهب وحكاية عنه جلال الدين المحلى شارح المنهاج (٢) .

## الركن الثالث والرابع

( المسح والضرب )

قال المصنف : (٣) ومسح وجهه ثم يديه مع مرقبيه ، ولا يجب

---

(١) المرجع السابق مع تصرف يسير .

(٢) المرجع السابق .

(٣) أى الإمام النووى رضى الله عنه والنص المذكور للمصنف من كتابه المنهاج .

ليصله منبت الشعر الخفيف ، ولا ترتب في قلبه في الأصح ، فلو ضرب يديه ومسح يمينه وجهه ويساره ويمينه جاز . وتنب التسمية ، ومسح وجهه ويديه بضربتين قلت : الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بمخروط ونحوها والله أعلم . ويقدم يمينه وأعلى وجهه ويخفف الغبار ، وموالاة التيمم كالوضوء . قلت : وكذا الغسل ، ويندب تفريق أصابعه أولاً ، ويجب نزع خاتمه في الثانية والله أعلم . (١)

### - الشرح والإيضاح -

هذا النص المذكور للإمام النووي رضي الله عنه وهو يتعلق ببيان الركنين الثالث والرابع من أركان التيمم . وقد بدأ بالكلام عن الركن الثالث وهو المسح بقوله : ومسح وجهه ثم يديه إلى مرفقيه .

ولكن شراح الإمام النووي ساروا على أن مسح الوجه ركن ومسح يديه إلى المرفقين ركن وسواء قلنا أنهما ركن واحد أم ركنان فإنه يجب الاستيعاب في مسح الوجه واليدين . وعلى اعتبار أن مسح الوجه ركن ومسح اليدين ركن فيكون الضرب ركن ثالث . وعلى هذا تكون الأركان خمسة هي : النقل ، والنية ، ومسح الوجه ، ومسح اليدين ، والضرب .

قال الخطيب : والركن الثالث مسح وجهه حتى ظاهر مسترسل لحية والمقبل من أنفه على شفته لقوله تعالى : « فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه » والركن الرابع ما ذكره بقوله : ثم مسح يديه مع مرفقيه على جهة الاستيعاب للآية لأن الله تعالى أوجب طهارة الأجزاء الأربعة في الوضوء في أول الآية ثم أسقط منها عضوين في التيمم في آخر الآية فبقى العضوان

في التيمم على ما ذكر في الوضوء إذ لو اختلفا لبينهما كذا قاله الشافعي رضي الله عنه . والقديم يكفي مسحهما إلى الكوعين ورجح هذا القول الإمام النووي في شرح المذهب وفي التنقيح . وقال ابن الرقعة في كتابه الكفاية أن هذا هو الذي يمتنع ترجيعه . قال الخطيب : وهذا من جهة الدليل وإلا فالرجح في المذهب هو ما ذكر في المنهاج للنووي وهو وجوب الاستيعاب . (١)

فكان الركن هو المسح ولكن يشترط لصحة الركن وتمامه أن يكون على أعضاء التيمم وهي الوجه واليدين إلى المرفقين .

ويشترط الإستيعاب في المسح كما يشترط الإستيعاب في الماء في الوضوء وذلك قياساً على الوضوء على المذهب . كما يشترط في المسح في التيمم الترتيب بين مسح الوجه ومسح اليدين بحيث لو قدم اليدين في المسح على الوجه لم يحز ذلك ولا يصح التيمم ويشترط لتحقيق الركن الرابع وهو نقل تراب المسح أن يكون بضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين وهذا على ما صححه الإمام النووي رضي الله عنه حيث اشترط وجوب المسح والنقل بضربتين وهذا ما يفهم من قوله : « قلت الأصح المنصوص وجوب ضربتين وإن أمكن بضربة بمخرقة ونحوها ، (٢) ولا يمتنع الضرب بذاته لنقل التراب بل العبرة بنقله على دفعتين وعلى ذلك لو وضع يديه على تراب وعلق بهما غبار كفي في محبة التيمم وإن كان وضعا بدون ضرب فالمراد بالضرب هو التصاق اليد بالتراب وهذا الالتصاق هو الذي يتحقق معه نقل التراب إلى أعضاء التيمم .

(١) مفني المحتاج مع تصرف يسير ١/٩٩ .

(٢) المرجع السابق والسراج ص ٢٨ وقلوب ومحمدة ١/٩١ .



أما على غير ما صححه الإمام النووي رضى الله عنه فإنه لا يشترط الضربتين حيث أن ذلك على وجه التنب فقط والواجب هو مسح الوجه واليدين ولو بضربة واحدة فقط على الترتيب الوجه أولاً ثم اليدين ثانياً .

وعبارة الإمام النووي رضى الله عنه تفيد أن الخلاف قوى في المذهب لأن الأصح يقابله وجه صحيح وعلى ذلك يكون مقابل الأصح عدم وجوب الضربتين بل ذلك أى التمدد مندوب فقط وعلى وجوب الضربتين لا يشترط ترتيب بينهما على الأصح بحيث لو ضرب يديه فمسح باحدى كفيه وجهه وبالكف الأخرى يمينه جاز ، وعليه بناء على اشتراط وجوب الضربتين فيجب أن يضرب على التراب ضربة أخرى لمسح بها يساره إلى المرققين . وهذا ما يفهم من قول الإمام النووي رضى الله عنه : « ولا ترتيب في تقله في الأصح » (١)

وتندب التسمية للتيمم بالاتفاق وأول مكانها بدء المسح على الوجه كما يندب بالاتفاق تقديم يمينه عند المسح على يساره أى مسح اليد اليمنى إلى المرققين على مسح اليد اليسرى . ويندب كذلك عند مسح الوجه البدء بأعلى الوجه ويقدم الأعلى ندبا على أسفله .

كما يستحب للتيمم تخفيف الغبار أى التراب من كفيه ويتحقق ذلك بالنفخ في كفيه بعد الضرب على التراب أو ينفذهما بعد ضربهما على التراب لتلا يتشوه به عند مسح الوجه . (٢)

---

(١) المرجع السابق .

(٢) راجع السراج ص ٢٨ وما بعدها ، وجلال الدين المحلى ٩١/١ ، ٩٢ ،

مع قليوبي وهيدة ومنى المحتاج ١٠٠/١ .

والموالة في التيمم أى بين الوجه واليدين وبين اليد اليمنى واليد اليسرى فيها قولان أحدهما وجوب الموالة والثانى عدم الوجوب وذلك قياسا على الموالة في الوضوء وقد سبق أن بينا أن الموالة سنة على المذهب الجديد أما فى القديم فالموالة كانت واجبة والعمل على الجديد دائما إلا ما نص على بقاءه فى القديم (١) .

ولما جرى الخلاف فى موالة التيمم كما جرى فى الوضوء لأن كلا منهما طهارة عن حدث . وإذا اعتبرنا هناك الجفاف اعتبرناه هنا أيضا بتقديره ماء (٢) والتيمم للفصل كالتيمم للوضوء أى تسن موالاته .

وتسن الموالة أيضا بين التيمم والصلاة خروجاً من خلاف من أوجبهما . ونجب الموالة بقسميها أى بين أعضاء التيمم وبين التيمم والصلاة فى تيمم دائم الحدث كما يجب فى وضوءه تخفيفاً للمانع لأن الحدث يتكرر وهو مستغن عنه بالموالة (٣) .

ويندب فى التيمم أيضا أن لا يرفع المتييم اليد الماسحة عن عضو قبل تمامه مسحاً خروجاً من خلاف من أوجبه لأن الباقي بالماسحة يصير بالفصل مستعملاً ، ورد بأن المستعمل هو الباقي بالممسوحة وأما الباقي بالماسحة ففى حكم التراب الذى تضرب عليه اليد مرتين (٤) .

كما يندب تفريق أصابع المتييم عند تيممه وذلك فى أول الضرب على

(١) راجع قواعد واصطلاحات المذهب من مقدمة هذا الكتاب .

(٢) مقضى المحتاج ١/ ١٠٠ .

(٣) المرجع السابق .

(٤) المرجع السابق .

التراب عند الضربتين . أما فى الأولى فزيادة إثارة الغبار باختلاف مواقع الأصابع إذا تفرقت . وأما فى الثانية فليستغنى بالواصل عن المسح بما على الكف . كما يندب أيضا تخليل أصابعه بعد مسح اليدين احتياطا ، وهذا إن فرق بين أصابعه فى الضربة الثانية فإن لم يفرق بينها وجب التخليل بين الأصابع لأن ما وصل إليه قبل مسح الوجه غير معتد به فى حصول المسح<sup>(١)</sup> .

ويندب كذلك مسح إحدى الراحةين بالأخرى عند الفراغ من مسح الزراعين ، ولم يجب ذلك لأن فرضهما تأدى بضرهما بعد مسح الوجه ولما جاز مسح الزراعين بترابهما لعدم انفصاله والحاجة إذ لا يمكن مسح الذراع بكفها فصار كنقل الماء من بعض العضو إلى بعضه كما قاله الإمام النووى فى كتابه المجموع شرح المذهب وحكاه عنه صاحب مغنى المحتاج<sup>(٢)</sup> .

ولذا كن فى يد المنيتم غائم وجب نزعها فى الضربة الثانية ليصل التراب إلى محله وأما فى الأولى فهو مندوب ليسكون مسح جميع الوجه باليد ولما لم يجب فى الأول لأنه ليس بواجب أن يمسح اليد باليدين معا أو بكل اليد بل يكفى مسحها بيد واحدة أو بجزء منها بشرط تحقيق الاستيعاب فى المسح على الوجه كما سبق بيانه وتوضيحه منذ قليل<sup>(٣)</sup> .

---

(١) المرجع السابق وحاشية القليوبى ١/٩٢ .

(٢) انظر ١/١٠١ .

(٣) انظر المحلى مع قليوبى وعميرة ١/٩٢ .

## المقصد الثاني

### - أحكام التيمم -

قال المصنف (١):

« ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل إن لم يقتصر  
بما نفع كعطش أو في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور وإن أسقطها فلا ،  
وقيل يبطل النفل ، والأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل ، وأن المتنفل لا يجاوز  
ركعتين إلا من نوى عددا فيتمه ، ولا يصلي بتيمم غير فرض ويتنفل  
ما شاء والنذر كفر في الأظهر ، والأصح صحة جناز مع فرض وإن  
من نسي إحدى الخمس كفاه تيمم لمن ، وإن نسي مختلفين صلى كل صلاة  
بتيمم ، وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالأولى أربعاً ولأول والثاني أربعاً  
ليس منها التي بدأ بها أو متفقتين صلى الخمس مرتين بتيممين . ولا يتم  
لفرض قبل وقت فعله وكذا النفل المؤقت في الأصح . ومن لم يجد ماء  
ولا تراباً لزمه في الجديد أن يصلي الفرض ويعيد ، ويقضى المقيم التيمم  
لفقد الماء ، لا المسافر إلا العاصي بسفره في الأصح ومن تيمم لبرد قضى  
في الأظهر ، أو لمرض يمنع الماء مطلقاً أو في عضو ولا سائر فلا إلا أن  
يكون بجرحه دم كثير ، وإن كان سائر لم يقض في الأظهر وإن وضع على  
ظهره فإن وضع على حذو وجب نزعها فإن تعذر قضى على المشهور (٢) . »

- الشرح والإيضاح -

متى يبطل التيمم ومتى لا يبطل :

إذا تيمم الشخص بسبب فقد الماء ثم وجد الماء قبل الصلاة بطل تيممه

---

(١) أي الإمام النووي في كتابه المنهاج .

(٢) المنهاج من السراج ص ٢٩ ، ٣٠ .

بلا خلاف في المذهب بشرط عدم اقتران ما وقع شرعى من استعمال الماء عند وجوده مثل العطش أو المرض المبيح للتييم مع وجوده على ما سبق بيانه وتفصيله في محله عند الكلام عن أسباب التيمم حيث تصح الصلاة بالتييم مع وجود الماء أو ظهوره بعد التيمم للسند المانع من وجوب استعمال الماء كرويه ماء ومافع معاً ومن المانع خوف خروج الوقت لمن علم الماء في حد القرب أو لمن ازدحم على بئر وعلم تأخر نوبته عن الوقت وهذا يفهم من قول المصنف : « ومن تيمم لفقد ماء فوجده إن لم يكن في صلاة بطل الح ... »

فإن كان الشخص مقيماً وتيمم لفقد الماء أو لمانع من استعماله ورأى الماء أثناء صلاته نغلاى في المذهب على وجهين :

أحدهما : وهو المشهور : أن التيمم يبطل وتبطل كذلك الصلاة . وإنما يبطل التيمم في الحال لوجوب إعادة الصلاة مطلقاً على هذا الوجه ولا فائدة من الاستمرار في الصلاة نظراً لوجوب أعادتها ولأن بطلان التيمم يؤدي إلى القول ببطلان الصلاة بلا خلاف ولا تنفاه المبيح لها من الطهارات . وهذا ما يستفاد من قول الإمام النووي : « أو في صلاة لا تسقط به بطلت على المشهور ، وإنما يطلب بوجود الماء لأنه لا فائدة بالاستئفال بها لأنه لا بد من إعادتها . »

والثاني : وذكره جلال الدين المحلى وغيره عدم بطلان الصلاة لأن الواجب إتمامها محافظة على حرمتها أى الاحرام بها بمبيح لها شرعاً وإنما وجب إعادتها <sup>(١)</sup> وهذا الوجه ضعيف وعلى ذلك يكون الوجه الأول وهو المعبر عنه بالمشهور يراد به الصحيح في المذهب <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع قليوبى وعميرة ١/٩٣ .

(٢) راجع مفتى المحتاج ١/١٠٢ .

وإذا أسقط التيمم الصلاة أى أسقط عن الشخص التيمم قضاءها مرة أخرى بالماء عند وجوده أو عند القدرة على استعماله فلا تبطل صلاته وإن وجد الماء وهو في صلاته لأن التيمم شرع في المقصود بهذا التيمم وهو الصلاة فكان كما لو وجد المكفر الرقبة بعد الشروع في الصوم ولأن وجود الماء ليس حدثاً لكنه مانع من ابتداء التيمم ولا فرق في ذلك بين صلاة الفرض وصلاة النفل وهذا هو الصحيح في المذهب ومقابل الصحيح وهو وجه ضئيف التفريق بين صلاة الفرض وصلاة النفل حيث لا تبطل الصلاة في الفرض وتبطل في النفل وهذان الوجهان قد استفيدا من قول النووي رضى الله عنه : « وإن أسقطها فلا وقيل يبطل النفل » (١) .

وإنما يبطل النفل دون الفرض على هذا الوجه إثبات لقصور حرمة صلاة النفل عن صلاة الفرض والمراد بالحرمة أى التحريم بالصلاة أى الدخول فيها بالإحرام بها . (٢)

وعلى الوجه الصحيح السابق وهو صحة الصلاة بتيمم وإن كان به يجب إعادتها وعدم بطلانها بلا تفرقة بين صلاة واجبة وصلاة مندوبة .

فقد جرى الخلاف بين الأصحاب في المذهب في درجة الأفضلية بين إتمام الصلاة بالتيمم وبين قطعها بفرض الوضوء والصلاة من جديد بهذا الوضوء اللازم للصلاة التى تجزئ عن القضاء على وجهين :

أحدهما : وهو الأصح القطع لفرض الوضوء والصلاة أفضل إذا وسع الوقت الوضوء والصلاة .

(١) النهاج مع المراجع السابق ١٠٢/١ .

(٢) المراجع السابقة .

والثاني : إتمام الصلاة أفضل محافظة على التحريم بها .

والأصح أيضا أن المتنفل لا يجاوز ركعتين في النفل المطلق إذا وجد الماء قبل إتمام الصلاة . وعلى هذا الوجه يسلم الشخص بعد ركعتين إن نوى أكثر منهما ثم يتوضأ ويصلي ما شاء من التوافل ولكن بشرط ألا يكون قد نوى عددا معيناً .

فإن كان قد نوى عددا معيناً من الركعات أتمه وإن جاوز ركعتين لانقضاء نيته على ما قصده من الصلاة على الأصح .

ومقابل الأصح في النفل المطلق له إن دخل فيه يقيم أن يتم ما شاء منه من ركعات ومقابل الأصح في التيميم له ولكن في حدود ركعتين وهذا كله يفهم من قول الإمام النووي رضي الله عنه : « والأصح أن قطعها ليتوضأ أفضل وأن المتنفل لا يجاوز ركعتين إلا من نوى عدداً فتيمة » <sup>(١)</sup> وكذا من قول شراحه في المذهب <sup>(٢)</sup> .

ومن صحت له الصلاة بالتيميم فله أن يصلي بالتيميم الواحد صلاة مفروضة واحدة لأن التيميم طهارة ضرورة والضرورة تصد بقدرها ، وله مع هذا الفرض أن يصلي بنفس التيميم بعد الفرض ما شاء من صلاة النفل لأن النفل لا ينحصر بخفف فيه وهذا بلا خلاف في المذهب .

وصلاة النذر أي المتذورة حكما حكم الفرض فيما سبق على الأظهر

(١) المنهاج من السراج ص ٢٩ ومن مفتي المحتاج ١/١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) راجع المنهاج ١/٩٣ ، ٩٤ ، ومفتي المحتاج ١/١٠٢ ، ١٠٣ ، والسراج

ص ٢٩ وحواشي الشرواني وابن قاسم على تحفة المحتاج ١/٣٦٩ والوسيط للقراني

من الأقوال المنسوبة للإمام الشافعي رضي الله عنه وعلى ذلك ليس للناذر بالتيمم الواحد إلا صلاة نذر واحدة قلت ركعاتها أم كثرت . وليس له أيضا على هذا القول أن يصلي بتيمم واحد صلاة الفرض مع صلاة النذر بل لابد لكل صلاة من تيمم مخصوص .

ومقابل الأظهر : أن صلاة النذر ليست كصلاة الفرض بل هي في حكم الصلاة التذنب لأن العبرة بإيجاب الشارع أصلا لا بما أوجبه الشخص على نفسه وإن جوزه الشارع وعلى ذلك يصح بالتيمم الواحد صلاة الفرض وصلاة النذر معاً . (١)

وفي صلاة الجنائز مع صلاة الفرض بتيمم واحد خلاف على أقوال : أحدهما : وهو الأصح الصحة لشبه صلاة الجنائز بصلاة النفل في جواز الترك عند فعلها من الغير أو لوجود عارض يمنع من أدائها .

والثاني : وهو مقابل الأصح لا تصح الجنائز مع صلاة الفرض بتيمم واحد بل لابد من التيمم لكل صلاة لأن الجنائز فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه .

والثالث : إن لم تعين صلاة الجنائز عليه صح مع الفرض بتيمم واحد وإن تعينت عليه فلا تصح بل لابد من تيمم مخصوص لكل صلاة (٢) .

وهذه الأحكام السابقة استفيدت من قول الإمام النووي :  
« ولا يصلي بتيمم غير فرض ويتنفل ما شاء والنذر كفر في

(١) راجع المراجع السابقة ، والمحلى مع قليوبي ومدينة ١/٩٤ .

(٢) المحلى ١/٤٠٤ .



والأصح صحة جناز مع فرض ،<sup>(١)</sup> ومن أقوال شراح هذا القول لمن عليه المذهب<sup>(٢)</sup> .

والأصح : أن من نسي إحدى الصلوات الخمس المفروضة ولا يعلم حينها فإنه يجب عليه صلاة الخمس جميعا ولا يخرج من عهدة الأداء أو القضاء شرعا إلا إذا صلى الخمس جميعا . وعلى ذلك إن كان يصلي بالتيمم فله أن يصلي الخمس جميعا بتييمم واحد خروجا عن القاعدة السابقة حيث أنه قد سبق القول بأنه لا يجوز بالتيمم الواحد أكثر من فرض واحد في الصلاة وذلك لأن الفرض المطلوب واحد هنا فقط وما عداه من بقية الخمس في حكم التوافل لأنه قد أدى أربعا يقيين والباقي بدون أداء واحد يقيين كذلك ولكن نسي ضمن الخمس فلم يزد العمل في الواجب عن الواحد وما عداه وسيلة لتحقيق أدائه . فلو كان المنسى اثنين وجب تيممان وهكذا وقد جعل الفقهاء لذلك صابغا بالفاظ مختلفة وأحد هذه الضوابط هو : أنه يتييم بعدد المنسى من الصلوات ويصلي بكل يتم غير المنسى مع زيادة واحدة<sup>(٣)</sup> .

ومقابل الأصح في السابق يجب أن يتييم لكل صلاة وعليه على هذا الوجه أن يتييم خمس مرات لأن الواجب عليه خمس صلوات .

وعلى الوجه الأول وهو الأصح : لو نسي الشخص صلوتين مختلفتين سواء كانتا من يوم واحد أو من أيام مختلفة فله أن يتييم تيممين وجوبا

(١) المنهاج من السراج ص ٢٩ .

(٢) انظر المراجع السابقة .

(٣) راجع حاشية التعليق ٩٥/١

لكل صلاة نسها تيمم وصلى بهما بقية صلاة اليوم أو اليومين. وإن كان يندب له فقط أن يتيمم لكل صلاة .

وعلى مقابل الأصح لا بد لكل صلاة من تيمم مخصوص .

وقد أخذ هذا من قول الإمام النووي : « وأن من نسي إحدى الخس كفاء تيمم لمن وإن نسي مختلفتين صلى كل صلاة بتيمم وإن شاء تيمم مرتين وصلى بالاولى أربعاً ولأ. وبالثاني أربعاً ليس منها التي بدأ بها » (١)

فإن نسي الشخص صلاتين متفقتين كظهرين مثلاً صلى الخس مرتين بتيممين ولا يكون ذلك إلا من يومين وهذا على الصحيح في المذهب وقيل لا بد من عشر تيممات (٢) .

ولا يتيمم الشخص لفرض قبل دخول وقت فعله بل لا بد من العلم بدخوله بقينا أو ظنا وهذا بلا خلاف في المذهب . أما النفل الموقت كصلاة الميدين مثلاً فهي كالفرض على الأصح : حيث لا يجوز التيمم لها قبل دخول وقتها وعلى مقابل الأصح : يصح قبل دخول الوقت . لأنها ليست فرض فهي تأخذ حكم النفل المطلق وإن قيد فعلها بزمن محدد لأن هذا التقييد لا يخرجها من النفل إلى الفرض .

ومن لم يجد ماء ولا تراباً كان حبس في موضع ليس فيه ماء ولا تراب لزمه على المذهب الجديد أن يصلى الفرض من غير وضوء ولا تيمم حفاظاً على حرمة الوقت ولكن يجب عليه الإعادة إذا وجد أحدهما الماء أو التراب فإن وجداً معاً لزمه الوضوء بالطبع بلا خلاف . والمراد بالإعادة والقضاء

(١) المنهاج مع السراج ص ٢٩٥

(٢) أنظر السراج على المنهاج ص ٣٠

لأن الصلاة الأولى وهي التي بدون طهارة على الإطلاق ويسمى فاعلها فاعداً الطهورية لا تسمى أداء ولا تعتبر في نظر الشارع بحال وإنما اهتمت بصورتها فقط حفاظاً على حرمة الوقت أي حتى لا يفوت وقت بدون صلاة مفروضة له أصلاً<sup>(١)</sup>.

والمقيم وهو الذي يحل يظل فيه وجود الماء إذا تيمم لفقد الماء فإنه يجب عليه القضاء مطلقاً لكل صلاة صلاها بتيمم.

وأما المسافر سفرأً مباحاً إذا تيمم لفقد الماء فإنه لا يقضى الصلاة بلا خلاف. فإن كان المسافر عاصياً بسفره وتيمم لفقد الماء فإنه يقضى كل ما صلاه بالتيمم على الأصح في المذهب لمعيانه. وعلى مقابل الأصح لا يقضى لأن السفر المبيح رخصة في التخفيف بالنسبة للجمع والقصر فقط لا رخصة في جواز الصلاة بالتيمم لغير العاصي بسفره وعدم الجواز للعاصي لأن الصلاة لا تسقط بحال ولأن المعصية لا تكون سبباً في إسقاط الصلاة بأي حال ولو قلنا بجواز التيمم للمسافر في غير معصية وعدم الجواز للمسافر بمعصية عند فقد الماء لكان في ذلك منع له من الصلاة أو في جواز ترك الصلاة في حقه حتى يجد الماء وإن خرجت الصلاة من وقتها ولم يقل بذلك أحد من الفقهاء على وجه الإطلاق.

ومن تيمم بسبب يرد شديد يمنعه من استعمال الماء لضرر قد يصيبه أو خوف هذا الضرر فإن كان مقيماً قضى من الصلاة ما أداه منها بتيمم قولاً واحداً في المذهب أي بلا خلاف. فإن كان مسافراً فقولان :

أحدهما وهو الأظهر : يقضى لوجود الماء وقت التيمم :

---

(١) المرجع السابق.

والثاني : لا يقضى كما لا يقضى فاقد الماء ، ولأنه قد صلى بسبب شرعى مبيح الصلاة وهو سبب تسقط به الصلاة في الجنة .

فإن كان سبب التيمم هو مرض بالجسم يمنع الشخص من استعمال الماء في الطهارة الكبرى أو الطهارة الصغرى ولم يكن هناك ساتر على هذا العضو كالجيرة مثلا وتيمم الشخص فإنه لا يجب عليه قضاء ما صلاه من صلاة مدة مرضه أو مرض عضوه مهما طال المدة بشرط عدم النجاسة ولو كانت على غير أعضاء التيمم وألا يكون يجرحه الذى كان سبباً فى التيمم بدلا من الماء دم كثير لأن الدم الكثير لا يعف عنه وهو يفسد التيمم لنجاسة هذا العضو .

فإن كان بعضوه ساتر وكان هذا الساتر موضوعاً على ظهر فوق الكسر أو الجرح وتيمم لمرض عضوه هذا فإنه لا يقضى على الأظهر إن كان فى غير أعضاء التيمم أى فى غير الوجه والكفين . ومقابل الأظهر يقضى مطلقاً قياساً على وجوب القضاء فى أعضاء التيمم .

فأما إن كان الساتر الذى على العضو المصاب بعضو من أعضاء التيمم فإنه يجب القضاء بلا خلاف فى المذهب وإن كان الساتر موضوعاً على طهارة وذلك لنقص البدل وهو التيمم والمبدل فيه وهو الطهارة الأصلية الوضوء أو الغسل بالماء .

فإن وضع الساتر على حدث سواء كان هذا الساتر فى أعضاء التيمم أو غيرها وجب نزع هذا الساتر بقدر الإمكان بشرط ألا يؤدي هذا النزع إلى ضرر يبيح التيمم فإن أمكن النزع بالشروط السابقة وجب النزع ووجبت طهارة العضو بالماء ، فإن تعذر النزع وكان الساتر فى غير أعضاء التيمم تيمم الشخص ومسح على الساتر بالماء وقضى على المشهور

في المذهب . ومقابل المذهب يصلى ولا قضاء عليه للمندر السابق  
المشار إليه . ومذا يفهم من قول الإمام النووي ، رضى الله عنه : وإن كان  
سائر لم يقض في الأظهر إن وضع على طهر فإن وضع على حدث وجب  
نزهه فإن تعذر قضى على المشهور ،<sup>(١)</sup> .

---

(١) السراج مع المنهاج ص ٣٠ وراجع أيضاً مفتى المحتاج ١/١٠٦ ، ١٨٠  
والمذهب ١/٢٦ ، ٣٧ والمحل ١/٩٨ ، وقلوب وعميرة ١/٩٧ وما بعدها .  
وحاشية الشرواني ١/٣٨١ وما بعدها .



# القِسْمُ الثَّانِي

مباحث الصلاة





# المبحث الأول

معنى الصلاة وأقسامها ومواقفها

## المقصد الأول

معنى الصلاة وأقسامها

### الصلاة في اللغة .

والصلاة في اللغة هي الدعاء بخير قال تعالى . «وصل عليهم إنك صلاتك  
سكن لهم الآية» ، أى ادع لهم كما ذكره العلماء<sup>(١)</sup> .

وجاء في النظم المستعذب . الصلاة تطلق بأطلاقات فتطلق على الهيئة  
ذات الركوع والسجود والجمع صلوات وتطلق على الدعاء والاستغفار .

وقال الزجاج : الأصل في الصلاة اللزوم يقال صلى واصطلى إذا لزم  
وقال أهل اللغة في الصلاة إنها من الصلوتين وهما مكتنف الذنب من الباقية  
وغيرها وأول موصل الفخذين من الإنسان وأخذت من ذلك لتحركهما في  
الهيئة ذات الركوع والسجود التي هي المقصود الأول لتلك المعاني<sup>(٢)</sup> .

---

(١) معنى المحتاج ١/ ١٢٠ .

(٢) النظم المستعذب شرح غريب المذهب للركبى مع المذهب ١/ ٥٠ .

## الصلاة في الاصطلاح .

وأما الصلاة شرعاً أى فى اصطلاح الفقهاء فهى : أقوال وأفعال معتمة بالتكبير معتمة بالقسليم بشروط مخصوصة (١) .

وهذا التعريف يدخل فيه صلاة الآخرس وإن كان لا يتكلم لأن إشارته تحمل محل قوله فى حق نفسه وفى حق غيره أو لأن التعريف للأعم الأغلب فيدخل فيه الآخرس تبعاً (٢) .

## أقسام الصلاة .

والصلاة إما مكتوبة أى واجبه ، وإما غير مكتوبة أى مندوبة والواجبة إما واجبة على سبيل العين وإما واجبة على سبيل الكفاية والمندوبة إما أن تكون بسبب وإما أن تكون لغير سبب أى مطلقة . والواجب على المكلفين من الصلاة المكتوبة أى المفروضات العينية فى كل يوم وليلة خمس صلوات هى : الظهر ، والعصر ، والمغرب ، والعشاء ، والصبح ووجوب هذه الصلوات الخمس وفرضيتها على سبيل العين معلوم من الدين بالضرورة بحيث لا يصح أى فرد مسلم انكار وجوبها أو أحد منها وذلك للإجماع على هذا الوجوب من كل العلماء بلا منازع من أحد منهم . والأصل فيها قبل الإجماع القرآن والسنة . أما القرآن فأيات منها قوله تعالى : « إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ، أى بمحتمة موقوفة .

وأحاديث صحيحة منها : قوله صلى الله عليه وسلم : « فرض الله على أمتى ليلة الإسراء خمسين صلاة ، فلم أزل أراجعها وأسأله التخفيف حتى جعلها

---

(١) المذهب ١/ ٥٠ .

(٢) المرجع السابق .

خمسا في كل يوم وليلة ، ومنها قوله صلى الله عليه وسلم للأعرابي حين سأله عن الصلوات الواجبة عليه : « خمس صلوات في اليوم والليلة ، فقال الأعرابي : هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع » . قال صاحب المذهب : الصلوات المكتوبات خمس ، لما روى طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل من أهل نجد ثائر الرأس يسمع دوى صوته ولا يفقه ما يقول حتى دنا من النبي صلى الله عليه وسلم فإذاهو يسأل عن الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خمس صلوات كتبهن الله عليك في اليوم والليلة . فقال : هل غيرها فقال لا إلا أن تطوع (١) .

ومنها قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل حين بشه إلى اليمن : « أخبرهم أن الله تعالى قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة » . وكان فرض الخمس ليلة المعراج قبل الهجرة بسنة على الصحيح وقيل بسنة أشهر فقط .

ولمّا لم تدخل صلاة قيام الليل في الواجبات مع أنها من ضمن ما أوجبه الله سبحانه وتعالى من الصلوات ، لأن هذه الصلاة نسخ وجوبها في حقنا نحن المسلمين بلا خلاف بين الفقهاء .

ولمّا لم تذكر صلاة الجمعة ضمن المكتوبات مع الإجماع من جمهور فقهاء المذاهب المختلفة على وجوبها على سبيل العين لأنها تدخل ضمن الخمس المذكور ، لأن من المذكورات العينية الظهر والجمعة بدل عن الظهر وهذا على أحد الآراء في المذهب الشافعي وأن ذكر صاحب معنى المحتاج أن الأصح

في المذهب أن الجمعة صلاة مستقلة وهي لم تدخل ضمن الخمس على هذا الأساس لأن الجمعة لا تجب في كل يوم وليلة وإنما تجب في كل أسبوع مرة وإذا وجبت فإنه لا يجب الظهر معها والكلام عن المكتوبات في اليوم واليلة فلا تعارض على هذا الأساس<sup>(١)</sup>

قال الرافعي : والصبح كانت صلاة آدم ، والظهر كانت صلاة داود ، والعصر كانت صلاة سليمان ، والمغرب كانت صلاة يعقوب ، والعشاء كانت صلاة يونس فجمع الله سبحانه وتعالى جميع ذلك لنبينا صلى الله عليه وسلم ولأمته تعظيماً له<sup>(٢)</sup> .

ولما كانت الظهر هي أول صلاة صلاها جبريل بالنبي صلى الله عليه وسلم . وقد بدأ الله سبحانه وتعالى بها فقال مخاطباً النبي صلى الله عليه وسلم أقم الصلاة لدلوك الشمس . والمراد صلاة الظهر كما قال المفسرون والفقهاء<sup>(٣)</sup> . فقد بدأ الإمام النووي رضي الله عنه بها فقال : المكتوبات خمس : الظهر . . . إلخ<sup>(٤)</sup> ، وإنما سميت صلاة الظهر ظهراً لأنها تفعل في وقت الظهيرة أي شدة الحر وقيل لأنها أول صلاة ظهرت ، وقيل لأنها ظاهرة وسط النهار<sup>(٥)</sup> .

### صلاة النفل :

والقسم الثاني من الصلاة هو صلاة النفل . صلاة أمثال قسطن :

(١) راجع معنى المحتاج ١/١٢١ .

(٢) نقله عن الرافعي الخطيب الشربيني وقال أورد فيه خ ١ وراجع

المراجع السابق نفس الصفحة .

(٣) معنى المحتاج ١/١٢١ .

(٤) انظر المنهاج من السراج ص ٢٤ .

(٥) معنى المحتاج ١/١٢١ .

قسم لا يسن جماعة ومنه الرواتب مع الفرائض وهي ركعتان قبل الصبح وركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها ، وركعتان بعد المغرب وركعتان خفيفتان قبله على ما صححه النووي وركعتان بعد العشاء وهذا هو الصحيح المعتمد في المذهب بناء على ما ذكره الإمام النووي رضى الله عنه كما صحح ركعتان قبل الجمعة وأربع بعدها وعلى غير الصحيح فقد ذكر النووي أنه قيل : لا راتب لصلاة العشاء وقيل السنة الراتبة للظهر أربع قبلها وقيل أربع بعدها وقيل أربع قبل العصر . ومع هذا الخلاف في تقدير الركعات الراتبة للصلاة المكتوبة فالإتفاق قائم في المذهب على أن الجميع سنة راتبة<sup>(١)</sup> ومن قسم السنة التي لا تسن جماعة : الوتر وأقله ركعة وأكثره إحدى عشرة ركعة على الصحيح في المذهب<sup>(٢)</sup> . فلا تصح الزيادة عليها على هذا الوجه الصحيح وقيل للوتر الزيادة إلى ثلاث عشرة ركعة لأن أكثر الوتر ثلاث عشرة ركعة وهذا الوجه ضيف في المذهب بناء على ما أخذ من كلام الإمام النووي حيث قال : الوتر أقله ركعة وأكثره إحدى عشرة وقيل ثلاث عشرة وإن زاد على ركعة الفصل وهو الأفضل<sup>(٣)</sup> . ومنه أيضاً<sup>(٤)</sup> صلاة الضحى ، وتحية المسجد .

### القسم الثاني .

والقسم الثاني من السنة هو السنة التي يسن فعلها جماعة وهي صلاة العيدين ، والكسوف ، والاستسقاء ، والفراويع .

(١) السراج ص ٦٣ .

(٢) المنهاج في السراج ص ٦٤ .

(٣) المنهاج من المرجع السابق ص ٦٤ .

(٤) أى من قسم السنة التي لا يسن فعلها جماعة .

### القسم الثالث :

والقسم الثالث من السنة هو النفل المطلق أى غير المقيد بسبب معين ولا حصر للنفل المطلق وهو يصح ركعة وأكثر منها أى لا مانع شرعا من الدخول فى الصلاة بقصد أداء ركعة واحدة فيصح الإحرام بركعة كما يصح بأكثر منها بدون تحديد عدد معين ولكن إذا أحرم الشخص بأكثر من ركعة فله التشهد فى كل ركعتين بلا خلاف فى المذهب وكذا له التشهد فى كل ركعة على الخلاف ولكن الصحيح المنع على ما رجحه الإمام النووي فى المنهاج (١).

### المقصد الثانى

#### مواقيت الصلوات المكتوبات

#### تمهيد :

المراد بالصلوات المكتوبات الصلوات الخمس المفروضة وهى الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح .

#### وقت الظهر :

وأول وقت صلاة الظهر هو زوال الشمس عن كبد السماء أى ميلها عن وسط السماء حيث يكون أول الوقت بعد الزوال مباشرة لأن وقت الزوال نفسه ليس من وقت الظهر لأن الزوال هو الميل ولا يبدأ أول وقت الظهر إلا بعد التحقق من وجود هذا الميل وهذا مأخوذ من قوله تعالى . . . أقم

الصلاة لدلوك الشمس ، حيث أن المراد إقامته هنا في الآية كما انفق عليه العلماء والفقهاء هو صلاة الظهر والدلوك هو الميل عن كبد السماء كما ذكره المفسرون .

وآخر وقت صلاة الظهر هو مصير ظل الشيء مثله سوى ظل استواء الشمس الموجود عند الزوال وذلك لأن الشمس إذا طلعت وقع لكل شاخص ظل طويل في جهة الغرب ثم ينقص بارتفاع الشمس إلى أن تنتهي إلى وسط السماء وهي حالة الاستواء ويبقى حينئذ ظل في غالب البلاد ثم تميل إلى جهة المغرب فيتحول الظل إلى جهة المشرق وذلك هو الزوال . ويسن الإبراد بالظهر أى تأخيرها في شدة الحر إلى أن يصير للحيطان ظل يمشى فيه طالب الجماعة ، وعلى ذلك يشترط لتحقيق الإبراد قصد الجماعة في المسجد وقت شدة الحر في البلاد الحارة على ما صححه الإمام النووي رضى الله عنه لأن شدة الحر عند إرادة الجماعة وخصه في تأخير الظهر عن أول وقتها المحدد لها شرعا بشرط عدم الخروج من الوقت الموسع لها وعلى ذلك يكون الإبراد مندوب إليه إذا تحقق شرطه ويكون تأخير الظهر بقصد الإبراد أفضل من التججيل بها في أول الوقت بشرط تأخير الجماعة في المسجد البعيد والعزم على فعلها جماعة . فإن صلاها مفرداً أو عزم عليها فرداً في البيت أو في المسجد القريب استقر له الحكم الشرعى الأصلى وهو أن التججيل بالصلاة في أول الوقت أفضل من التأخير لإلا لغير شرعى والأصح عند النووي اختصاص الإبراد بالبلاد الحارة كبلاد الحجاز دون غيرها .

### وقت العصر :

وأول وقت العصر هو آخر وقت الظهر وهو مصير ظل الشيء مثله سوى

ظل استواء الشمس ولا يشترط زيادة على ذلك كما قاله صاحب السراج (١) ويبنى وقت العصر ممتداً حتى تغرب الشمس ويغيب جميع قرصها عن النظر بشرط عدم مانع من الرؤية كسحب أو ارتفاع جبال أو مبان ، وعلى ذلك تعتبر صلاة العصر أداء لو أرك الشخص ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس وإن كان الواجب على الشخص في حال الاختيار ألا يؤخر صلاة العصر بدون عذر أو ضرورة عن مصير الظل مثلين بعد ظل الاستواء .

### وقت صلاة المغرب :

ويدخل أول وقت صلاة المغرب بغروب جميع قرص الشمس غرباً حقيقياً ويمتد وقت المغرب حتى يغيب الشفق الأحمر من السماء وهذا ما رجحه الإمام النووي رضى الله عنه وكان ذلك هو المذهب القديم للإمام الشافعى أما الجديد فهو يقدر بوقت وضوء وسترعورة وأذان وإقامة وأداء خمس ركعات وهى صلاة الفرض والسنة البعدية وبعضهم قال سبع ركعات بناء على أن الإمام النووي رضى الله عنه صحح استحباب صلاة ركعتين قبل صلاة المغرب زيادة على الركعتين بعدها وبناء على ما صححه النووي فإنه يجوز العمل بالقولين معا أى القديم والجديد بل اعتبر القديم جديداً أيضاً ولهذا عبر النووي بما يفيد ذلك بقوله : « ولو شرع في الوقت ومد حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح قلت القديم أظهر والله أعلم » (٢) .

ويظهر الخلاف بين القولين فيمن ترضأ وأذن وأقام ثم صلى وطول

---

(١) المرجع السابق .

(٢) المنهاج من السراج ص ٣٤ .



في صلاته حتى غاب الشفق الأحمر فالصلاة أداء على الجديد لأنها في داخل الوقت وقضاء على القديم إذا لم يدرك من الصلاة ركعة قبل مغيب الشفق الأحمر . ومثل تطويل القراءة في الصلاة التطويل بغير القراءة كالركوع والتصحيح<sup>(١)</sup> .

قال الغمراوي : وحاصل القول في المد أنه إذا شرع في أى صلاة والباقي من الوقت يسما جميعها جازله أن يمد في قراءتها وتسييحاتها ولو خرج وقتها ولو لم يدرك في الوقت ركعة وتكون قضاء لا إثم فيه ، وإذا شرع فيها والباقي من الوقت لا يسما فالأصح أنه يحرم عليه المد في القراءة ثم أن أدرك ركعة في الوقت سميت أداء وإلا كانت قضاء . لكن المغرب لو شرع فيها على الجديد والباقي لا يسما ومد حتى غاب الشفق الأحمر جاز على الصحيح من الخلاف المبني على الأصح في غير المغرب أنه لا يجوز تأخير بعضها عن وقتها ومقابل الصحيح لا يجوز<sup>(٢)</sup> ويكره قسمة المغرب عشاء<sup>(٣)</sup> .

### وقت العشاء :

وصلاة العشاء يدخل وقتها بمغيب الشفق الأحمر على الجديد بالاتفاق ويمتد وقتها حتى الفجر الصادق أى إلى ما قبل أول وقت صلاة الصبح . والفجر الصادق يعرف بانتشار الضوء في الأفق معترضا أى متجها نواحي السماء بخلاف الفجر الكاذب حيث يطلع نوره مستطيلا وليس معترضا أفق السماء .

(١) المراجع ص ٢٤ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) المرجع السابق ص ٢٥ .

وإذا كان الشخص في حالة اختيار فالواجب عليه أن لا يؤخر صلاة العشاء عن تلك الليل على المذهب وفي قول نصفه أى يجوز التأخير في صلاة العشاء مع الاختيار إلى نصف الليل ويحرم التأخير بلا عذر بعد منتصف الليل بالاتفاق خوفاً من ضياع الوقت بلا صلاة كنوم ونحوه .

ويكره قسمة العشاء . عتمه كما يكره النوم قبل صلاتها وبعد دخول وقتها إذا ظن يقينه لأدائها في الوقت وإلا حرم التأخير<sup>(١)</sup> قطعا كما يكره الحديث بعد صلاة العشاء إلا إذا كان الكلام في خير كذا كرة علم وقته وإيناس لشخص ضعيف أو مريض أو ملاحظة لأهله .

ويجب صلاة العشاء وكذا بقية الصلوات المكتوبة في وقتها إلى أن يبقى من الوقت ما يسع فعلها جميعا باطمئنان معزاد وعليه لو أراد المصلي تأخير الصلاة عن أول وقتها فعليه العزم على فعلها في وقتها الموسع لأنه لو أخرها بدون هذه النية وبدون العزم على فعلها ومات قبل فعلها في وقتها المحدد لها شرعا فإنه يكون مضيعا لها ويأثم بتركها قطعا .

والمذهب أنه لا فرق في هذا الحكم في الصلوات المكتوبات بين العشاء وغيرها . وفي قول أن هذا الحكم يتعلق بغير العشاء لأن تأخير صلاة العشاء إلى تلك الليل أو نصفه على ما سبق ذكره أفضل من التجيل بها وعلى ذلك لو أخر صلاة العشاء بدون عذر لفعلها في الوقت المؤخر لها فإنه لا يأثم بهذا التأخير لو مات قبل فعلها بشرط ألا يجاوز وقت الاختيار . وهو تلك الليل أو نصفه على الأكثر .

## وقت صلاة الصبح :

ويدخل وقت الصبح بأول طلوع الفجر الصادق ويستمر الوقت لصلاة الصبح أداء حتى تطلع الشمس ولو بجزء قليل منها . ويجب في حالة الاختيار ألا تؤخر صلاة الصبح عن الإسفار وهو الإضاءة لأن الاسفار يعقبه طلوع الشمس وإذا طلعت الشمس قبل أداء ركعة كاملة من الصلاة كانت الصلاة قضاء لا أداء .

## أحكام عامة تتعلق بأوقات الصلاة المكتوبة :

إذا أوقع الإنسان بعض صلاته المكتوبة كالظهر مثلاً في الوقت المحدد لها شرطاً وبعضها الآخر في خارج الوقت فإن كان المفعول في داخل الوقت أقل من ركعة فهي قضاء على المشهور في المذهب وإن كان ما وقع في الوقت مقدار ركعة كاملة بخلاف هل وجهين أحدهما : وهو الأصح أن الجميع أداء . والثاني : وهو مقابل الأصح وجوه ثلاثة : أحدها : أن الجميع أداء لأن ما وقع بالوقت وهو الإحرام ومقدار الركعة أداء باتفاق ، فالحق به ما بعده لأنه تابع له ولا ينفصل عنه . وثانيها أن الجميع قضاء تبعاً لما بعد الوقت لأن العبرة بالختام لا بالبداية لأن الفعل لا يحكم عليه بالصحة إلا إذا تم كاملاً موافقاً لقصد الشارع وقد تم في خارج الوقت فيعتبر أن وقته الذي فعل فيه قضاء لا أداء . الثالث (٢) . أن ما فعل من الصلاة في الوقت يعتبر أداء وما فعل منها خارج الوقت يكون قضاء وذلك رجوعاً إلى الأصل في الحاليتين (١) .

---

(١) المرجع السابق .

(٢) وهذا الثالث هو الوجه الثاني في هذه المسألة لأن الوجه هو الأصح

ومقابلته .

## إذا جهل المصل الوقت :

وإذا جهل المصل الوقت بحيث لم يعرف هل دخل وقت الصلاة أم لا فعليه الاجتهاد جوازاً لمعرفة الحقيقة وذلك إن قدر على معرفة اليقين بأى طريق يوصله إلى ذلك ولو بالصبر فإن عجز عن معرفة الوقت ييقن لأى سبب من الأسباب كأن كان في صحراء مثلاً والشمس تحت السحب ولم يكن هناك من يعرف الوقت وخاف مع الصبر من خروج الوقت المحدد الأداء الصلاة وحسب عليه الاجتهاد في معرفة الوقت وما يصل إليه اجتهاده وحسب عليه العمل به سواء في دخول الوقت أو عدم دخوله وعليه أن يجتهد في معرفة أمارات الوقت قدر الإمكان وذلك بقراءة ورد أو نحوه كخياطة مثلاً بمعنى أنه يقدر إن كان متموداً على قراءة ورد معين أو ذكر معين أو قرآن مثلاً بين الصلاتين هو مقداره كذا ، ثم يدخل وقت الصلاة التالية فله أن يعمل في معرفة الوقت بهذا الدليل الاجتهادى إن غلب على ظنه دخول الوقت وهكذا يكون الأمر قياساً بالنسبة لصاحب المهنة كالخياط والحداد والتجار فالتخياط يجتهد كم ثوباً كان يخطه بين الوقتين وهكذا فإن صلى بدون اجتهاد أعاد الصلاة مرة أخرى باجتهاد جديد أو بعد معرفة الوقت ييقن .

وللماجز عن الاجتهاد في معرفة الوقت أن يقلد مجتهداً غيره ولا فرق في هذا المقلد بين الأعمى والبصير . فإن أخبر المقلد رجل ثقة بأن الوقت قد دخل وجب عليه العمل بقوله إن عجز عن الوصول إلى معرفة العلم بدخول وقت الصلاة بنفسه ، فإن كان يمكنه معرفة دخول الوقت بنفسه لم يجب عليه العمل بخبر هذا الثقة في معرفة الوقت ولكنه يجوز العمل به فقط لأن إعمال الخبر لا يترتب عليه عدم معرفة الوقت لإمكان الوصول إلى معرفة دخول الوقت بواسطة نفسه .

وليجوز المصلي تقليد المؤذن الثقة العارف بدخول الوقت حيث تصح الصلاة اعتماداً على آذانه هذا بناء على الثقة به بأنه لا يتوذن إلا لتحقيق وقته بدخول الوقت وتعرف هذه الثقة من خلال السير والاختبار .

### الصلاة الغائبة :

وعلى الشخص إذا فاتته الصلاة ولم يصلها في وقتها الأصلي أن يبادر بها في الوقت الثاني ولكن ليس ذلك على سبيل الوجوب وإنما على سبيل التنب والاستحباب حيث لا يجب تقديم الصلاة الغائبة على الصلاة الحاضرة بالاتفاق في المذهب وإنما ذلك مندوب لأن الترتيب بين الصلاتين أى الغائبة والحاضرة وتقديم الغائبة على الحاضرة مندوب إليه في المذهب يقول الإمام النووي رضى الله عنه . « ويبادر بالغائب ، ويسن تربيته وتقديمه » على الحاضرة التى لا يخاف فوتها ، (١) وهذا إذا كانت الغائبة قد فاتت منه بمذرع شرعى فإن كانت الغائبة قد فات وقتها بغير عذر فعليه المبادرة بفعلها وجوباً بلا خلاف إلا إذا ترتب على فعلها خروج الحاضرة عن وقتها أيضاً فيجب تقديم الحاضرة لتلاصق قضاءها فى الأخرى ، ولأن الغائبة بخروج وقتها أصبحت قضاء بلا خلاف .

### الأوقات التى يكره فيها الصلاة من غير سبب :

وتكره الصلاة كراهة تحريم عند الاستواء أى فى وقت استواء الشمس فى كبد السماء وهو وقت لطيف لا يتسع لصلاة قابلة ولكنه يمكن وقوع تحريمه الصلاة فيه كما قال المعزى وعلى هذا فتحمل الصلاة إما على التحريم بها فى الوقت أو على بدء الدخول فيها عند وقت الاستواء ويستثنى

من ذلك يوم الجمعة حيث لا فكره الصلاة فيه عند الاستواء كما قاله النووي ونقل الحكمة في ذلك أن النداء للجمعة مطلوب قبل هذا الوقت وأن النفل المطلق قد يتأني كثير من الناس قبل الصلاة الواجبة وهي الجمعة .

كما تسكره الصلاة كراهة تحريم بالاتفاق في المذهب بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس في كبد السماء بمقدار رمح للناظر إليها وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس كلها إلا لسبب من الأسباب الشرعية كصلاة قاتلة أو حاضرة لم يتمكن من فعلها إلا في هذا الوقت لنوم أو إغماء أو مشابه ذلك مثل صلاة الكسوف وتحية المسجد لأن سببهما مقارن وكذا سجدة شكر وسجدة تلاوة القرآن الكريم لتقدم سببهما . وعلى ذلك يمكن القول بأن كل صلاة لها سبب متقدم أو مقارن لهذه الأوقات المكروه الصلاة فيها أضلا فإنه يجوز فعلها في هذه الأوقات ولا تكون مكروهة كراهة التحريم وكل صلاة لها سبب متأخر عن أحد هذه الأوقات المكروه الصلاة فيها الاستخارة والإحرام بالنفل المطلق في غير يوم الجمعة فإنه يكره فعلها في هذه الأوقات كراهة تحريم ، وهذا الحكم وهو الكراهة يتعلق بالصلاة في حرم مكة على الصحيح في المذهب حيث أن الصلاة فيه في جميع الأوقات مطلوبة وغير مكروهة ولو كانت في أحد الأوقات المشار إليهما بكراهة الصلاة من غير سبب فيها . .

وعلى مقابل الصحيح فإنه يكره الصلاة في هذه الأوقات في حرم مكة كما يكره في غيرها من الأماكن لأن سبب الكراهة أو الحرمة يتعلق بالزمان لا بالمكان (١) ،

---

(١) راجع في هذا ومقابل السراج ص ٢٥ وما بعدها ، والتبني لشرذابي ص ١٠ ، ولغات التبني مع التبني ص ١٠ ، ولشرواني وابن قاسم ١٠ / ١٤ وما بعدها ، والمذهب ١٠ / ١ وما بعدها ، والمحال ١١ / ١ وما بعدها ومتن المحتاج ١٢٠ / ١ وما بعدها .

## المقصد الثالث

من يجب عليه الصلاة

لا تجب الصلاة على الشخص إلا إذا كان مكلفاً بأدائها شرعاً وشروط التكليف بالصلاة وهي ما يعبر عنها كثير من الفقهاء بشروط وجوب الصلاة<sup>(١)</sup> عدة شروط هي : الإسلام والبلوغ والعقل وعدم المانع الشرعي من الفعل .

وعلى ذلك تجب الصلاة على كل مسلم بالغ عاقل طاهر ولا يجب على الكافر الأصلي حيث لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يسان عن تركها في الآخرة لأنه مكلف بأصل وجوبها وهو الإسلام الذي تتعلق به صحة فعل الصلاة حيث لا تصح الصلاة من الكافر إذا فعلها ولو كانت بنية وفي الظاهر متفقة مع ما يفعله المسلم لأن العبادات كلها لا تصح من الكافر أثناء كفره ولكنها تصح منه بعد إسلامه ولا قضاء عليه باتفاق ولكن يجب القضاء على المرتد إذا عاد إلى الإسلام لأن الحكم الأصلي وهو الوجوب وطلب الأداء متعلق به بعد رده حيث لم تسقط عنه كل التكليف الشرعية ومنها الصلاة لأن الشارع لا يقره على رده وإن كانت لا تصح منه ولا تقبل أثناء رده لا تنفاه الإسلام معه ولأن شروط الوجوب للأداء هو الإسلام كما سبق القول ويجب على المرتد قضاء ما فاتته من الصلوات بعد النية إلى الإسلام وإن كانت الفاتئة كلها أو بعضها في أثناء جنونه أو إغماؤه بعد رده وذلك معاملة له بنقيض قصده كما لا تجب الصلاة على غير البالغ وإن كان عيماً لا تنفاه شرط التكليف معه وهو البلوغ وإن كانت الصلاة تصح من العبيد المميز بل يؤمر بأدائها عند بلوغه سبع سنين كاملة ويضرب على تركها إذا بلغ عشر سنين ولا قضاء عليه أي العبيد وإن كان مراهما فيما تركه

من الصلاة وإن كانت عمدا لأن القصد من فعله التدريب والتعود على الطاعة والعبادة لا التكليف والقضاء. إنما هو فرع التكليف بالأداء ولا تكليف بالأداء إلا بعد البلوغ كما سبق البيان لحديث دفع التكليف عن الصبي عن يبلغ .

كما يشترط لأداء الصلاة العقل حيث لا تجب الصلاة على المجنون ولا تصح منه باتفاق ومثل المجنون الاغماء والسكر بعذر شرعى كان أكره على شربه أو شربه في حالة عطش شديد يؤدي إلى الهلاك أو غلته ماء فكان مسكراً لأن المجنون برفع التكليف لحديث رفع القلم عن المجنون . ومن في مثله يدخل معه الحكم تبعاً أو قياساً . ويشترط في الاعذار بالمجنون وما في حكمه ألا يكون الشخص متدياً بجنونه أو سكره أو اغمائه فإن ثبت تعديه لم يعذر شرعاً ووجب عليه إعادة ما فاتته من الصلاة قضاء بعد إقامته .

كما يشترط في وجوب الصلاة عدم المانع الشرعى من أدائها ويرتفع هذا المانع بتحقيق وجود الطهارة الشرعية عند المسكف بالأداء أو القدرة على الطهارة إن لم يكن متطهراً وعلى ذلك لا تجب الصلاة على الحائض والنساء لا تنفاه الطهارة عنهما شرعاً أثناء مدة الحيض والنفاس لأن الحيض والنفاس ينانى العبادة ولذلك حرمت الصلاة على الحائض والنفاس. بلا خلاف بل يعززان على الفعل والأداء ولم يلتزما بالترك . ولا قضاء على الحائض في مدة حيضها ولا على النفساء في مدة نفاسها حسب ما بيناه ووضحناه في محله بالنسبة لهما (١) .

ولو زالت الأسباب المانعة شرعاً من أداء الصلاة وبقي من وقت أى صلاة من الصلوات الخمس زمن يسع تكبيرة الإحرام للصلاة وجبت الصلاة

(١) راجع فيما سبق مباحث الحيض والنفاس .



كلها على المكلف وطول شرعا بأدائها وهذا على القول الصحيح في المذهب .  
وقيل لا تجب الصلاة إلا إذا بقي من الوقت زمن يسع أداء ركعة كاملة منها  
وذلك بتحقيق علميا بلا خلاف في وقت صلاة العشاء ووقت صلاة الصبح  
ووقت صلاة العصر ، وأما صلاة الظهر وصلاة المغرب فقد جرى فيها  
الخلاف على قولين : الأول وهو الأظهر وجوبها بزمن يسع تكبيرة  
الاحرام كما تجب بقية الصلوات قياسا والثاني وهو مقابل الأظهر قال  
لا تجب صلاة الظهر إلا إذا بقي من وقتها ما يسع أربع ركعات كاملة ولا تجب  
صلاة المغرب إلا إذا بقي من الوقت ما يسع ثلاث ركعات كاملة <sup>(١)</sup> .

وإذا بلغ الصبي أثناء أداء الصلاة أتمها وأجزأته عن الواجبة عنه على  
الصحيح في المذهب ولو كان ذلك في صلاة جمعة . ومقابل الصحيح لا يجب  
عليه إتمامها وإذا صحت فيه ولكن لا يجزئ عن صلاة الفرض بل لا بد  
من أدائها من جديد مرة أخرى ليستقط عنه الوجوب .

فإن بلغ الصبي بعد أدائها كاملة فلا إعادة عليه على الصحيح في المذهب  
ولو بقي من الوقت ما يسع الصلاة بناء على أنها صحيحة وهي تقبل منه وتجزئه  
شرعا ، والثاني وهو مقابل الصحيح يجب عليه الإعادة مرة أخرى إن بقي  
من الوقت ما يسع الصلاة أو قدر تكبيرة على الخلاف السابق .

وإذا حدث للشخص ما نفع شرقي يمنع تعلق وجوب أداء الصلاة بذمته  
في أول وقت الصلاة لم تجب عليه إلا إذا بقي من الوقت ما يسع أداء الفرض  
فإن لم يبق زمن يسع أداء الفرض لم تجب الصلاة ومثال ذلك المجنون .  
والحيض لانتها ما نفعان من تعلق وجوب الأداء كراهة الأداء به الحيض  
وعدم التكليف عن المجنون <sup>(٢)</sup> .

(١) راجع السراج ص ٣٦ و ٣٧

(٢) المرجع السابق ص ٣٧

## المقصد الرابع

### - الأذان والإقامة للصلاة -

#### تعريف :

الأذان في اللغة هو الإعلام والإخبار مطلقاً بأمر ما وهذا يشمل الصلاة وغيرها . وأما الأذان شرعاً فهو : قول مخصوص يعلم به وقت الصلاة المفروضة<sup>(١)</sup> .

وأما الإقامة في اللغة فهي بمعنى القيام والظهور والوقوف والأداء والنداء لاستمرار الأداء . ومن ذلك قولهم أقام الرجل الشرع بمعنى أظهره بين الناس ، وأقام الصلاة بمعنى أدام فعلها وأقام الصلاة لإقامة بمعنى قادی لها<sup>(٢)</sup> .

وأما الإقامة في الشرع فهي : قول مخصوص يعلم به الدخول في الصلاة الشرعية على وجه الحقيقة والأداء .

#### حكم الأذان والإقامة :

والصحيح في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه أن الأذان والإقامة للصلاة سنة مؤكدة على سبيل الكفاية ، وقيل هما فرض كفاية للجماعة<sup>(٣)</sup> . وإنما شرع الأذان والإقامة لصلاة مفروضة من الصلوات الخمس على وجه الأصالة وذلك لا ينافي طلبهما في بعض المواقع لغير صلاة كاذن المولود<sup>(٤)</sup> .

(٢) المصباح المنه ٧٩/٢

(٤) المرجع السابق

(١) السراج ص ٢٧

(٣) السراج ص ٢٧

وعند النداء لصلاة أحد العبدین الأصغر أو الأكبر يقال : الصلاة الصلاة جامعة بالنسبة لصلاة الجماعة بلا خلاف إذا كان يريد صلاة منفرداً فيندب في حقه على الجديد في المذهب بأن يؤذن للصلاة أما على القديم فلا يندب الأذان إلا لإرادة صلاة الجماعة وفي هذا يقول الإمام النووي « والجديد ندبه للمنفرد ، ويرفع المنفرد صوته بالأذان إلا إذا كان بمسجد تقام فيه جماعة أو قد أذن للصلاة فيه قبل ذلك لنفس الصلاة حيث لا يشرع في حقه إلا الإقامة للصلاة فقط .

وعلى الجديد في المذهب لا يؤذن للصلاة الغائبة أى التى تقضى في غير وقتها الأصلي بل يقام لها فقط إلا أن الإمام النووي رضى الله عنه نقل عن الإمام الصافى رضى الله عنه التوبة بين الحاضرة والغائبة في الأذان لهما حيث قال : وقیم للغائبة ولا يؤذن في الجديد ، قلت القديم أظهر والله أعلم<sup>(١)</sup> .

وعلى هذا يكون الأذان في المذهب القديم حق للصلاة وفي الجديد حق للوقت وإذا كان هناك أكثر من صلاة فائتة فلا يؤذن إلا للصلاة الأولى فقط ويكتفى هذا الأذان لجميع الصلوات الغائبة<sup>(٢)</sup> .

والنساء لا يندب لهن إلا الإقامة حيث لا يندب لهن الأذان على المشهور في المذهب كما قاله الإمام النووي رضى الله عنه . وتقابل المشهور في المذهب الندوية بين الرجال والنساء في الأحكام المتعلقة بالأذان . وعلى رأى ضعيف في المذهب لبعض الأصحاب لا يندبان للمرأة بل يندبان للرجال فقط<sup>(٣)</sup> .

(٢) انظر السراج ص ٢٧

(١) المنهاج ص ٢٧

(٣) المرجع السابق .

والأذان معظمه متى والإقامة فراوى إلا لفظ الإقامة فهو متى حيث يقول : قد قامت الصلاة فد قامت الصلاة . .

ويندب الادراج أى الإمراع فى الإقامة فيجمع بين كل كلتين منها بصوت واحد خلاف الأذان حيث يندب فيه الترتيل والترجيع والترجيع و"الترجيع هو أن يأتى بالشهادتين سرا قبل أن يأتى بهما جهراً . كما يسن التثويب فى آذان الصبح ، بأن يقول بعد الخيمتين : الصلاة خير من النوم ، مرتين .

ويسن أن يؤذن ويقيم وهو واقف مستقل للقبلة فيهما ، ويسن الإلتغاف بعنقه لا بصدرة فى حيطلات الأذان والإقامة من غير انتقال عن محله ولو كان بمأذنة<sup>(١)</sup> .

ويجب فى الأذان ترتيبه والموالاته بين كلماته وألفاظه وكذا الحكم فى الإقامة ، ولا تضر سكوت أو كلام يسير وهذا على القول الصحيح المعتمد فى المذهب . وفى قول يجب الترتيب لا الموالاته وعليه لا يضر كلام وسكوت طويلان أثناء إلا الأذان أو الإقامة<sup>(٢)</sup> .

### شروط صحة الأذان :

وشروط المؤذن هى : الإسلام والتمييز والذكورة . ولا يهتبط فى المؤذن الطهارة بل يجوز الأذان بغير طهارة وإن كان يكره للحدث الأذان أو الإقامة كما يكره للجنب بل الحكم فيه أشد كراهية . ولا فرق بين الأذان والإقامة بل فى الإقامة أغلظ كراهية .

(١) المرجع السابق .

(٢) المرجع السابق ص ٢٨

ويسن في المؤذن أن يكون حيث حسن الصوت وأن يكون عدلاً حيث يكره آذان الفاسق ، كما يكره آذان الصبي وأعمى ليس معه من يعرفه بدخول الوقت .

وشرط الأذان أن يكون في الوقت حيث لا يصبح الأذان قبل دخول الوقت إلا الصبح حيث يجوز فيه الأذان له قبل وقته من منتصف الليل حيث يسن في المسجد أن يكون له مؤذنان أحدهما يؤذن للصلاة قبل الفجر والثاني يؤذن بعد الفجر أى دخول الوقت للصلاة الفجر .

ويسن السامع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولهما ولو كان السامع جنباً أو حائضاً بل يندب لقارىء القرآن قطع القراءة بسبب ذلك .

ولو سمع السامع بعض الأذان استحب له أن يجيب على جميعه إلا في قول المؤذن حى على الصلاة وحى على الفلاح فبقول بدلهما : لا حول ولا قوة إلا بالله ، ويقول ذلك في الأذان أربع مرات وفي الإقامة مرتين وفي التنويب فى آذان الصبح يقول : صدقت وبررت ، أى صرت ذا بر وخير . وفى الإمامة يقول السامع عند قول المقيم : قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، أقامها الله وأدامها مادامت السموات والأرض .

ويسن لكل مؤذن ومقيم وسامع أن يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منها ثم يقول : اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمداً الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاماً محموداً الذى وعدته<sup>(١)</sup> .

ونخلص مما سبق إلى أنه يشترط في كل من الاذان والإقامة : الإسلام  
والتمييز ، والترتيب والموالاة . وعدم بناء الغير ودخول الوقت والقربة  
لن فيهم يجرى وأما جمع نفسه للمنفرد وأما جمع غيره في الجماعة (١) .

#### تفويده :

بقية مباحث القسم الثاني الخاص بالصلاة بالجزء الثاني من كتاب  
النوسيط في مباحث العبادات .

# الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	مدخل تمهيدى
٥	التعريف بالفقه والشرعة
٧	قواعد واصطلاحات المذهب
	القسم الاول
١١	مباحث الطهارة
١٢	المبحث الاول ( احكام المياه )
١٤	تعريف الحدث والنجس
١٤	الماء المطلق والمستعمل
١٦	الماء المعتد معتد لازم
١٧	الماء المتغير بمخالط طاهر
١٨	الماء الشمس
١٩	الماء المستعمل
٢٠	الماء المستعمل إذا بلغ قلتين
٢٠	الماء الكثير إذا اختلط بغيره
٢٤	مقدار القلتين
٢٦	لتنجاسة المفقور عنها وغير المفقور عنها
٢٨	إذا اشبه الماء الطاهر بالنجس
٣٢	المبحث الثانى ( أسباب الحدث )
٣٣	تعريف السب
٣٣	تعريف الحدث
٣٣	إطلاقات الحدث

الصفحة

الموضوع

٢٤	لواقض الوضوء
٤٨	مس فرج الحيوان
٤٩	مس فرج الميت
٤٩	آثار الحدث
٥٤	المبحث الثالث (الوضوء)
٥٧	فروض الوضوء
٦٨	سنن الوضوء
٧٨	المبحث الرابع (المسح على الخف)
٧٨	حكم المسح على الخف
٨٠	مدة المسح
٨١	كيف نحسب مدة المسح
٨٢	شروط المسح
٨٥	كيف نسمح المستحاضة
	إذا تيمم المحدث ولبس الخاتم
٨٥	وجد الماء
٨٥	المسح الجزئى وغير الجزئى
٨٦	حتى تبطل مدة المسح
٨٨	المبحث الخامس (الفصل)
٨٨	لغات الغسل
٨٨	تصرف الغسل
٨٩	موجبات الغسل
٩٢	هل يجب الغسل فى الولادة بغير دم ؟
٩٤	يم يوف المنى ؟
٩٧	آثار الجنابة



الصفحة	الموضوع
٩٩	صفة الفسل
١٠٠	النية المجرمة في الفسل
١٠٥	المبحث السادس ( النجاسة )
١٠٥	تعريف النجاسة
١٠٦	حكم إزاله النجاسة
١٠٧	بيان الايمان المنجسة
١١٣	المبحث الرابع ( الحيض والنفاس )
١١٣	تعريف الحيض وأسمائه
١١٤	كيف تعرف دم الحيض من دم النفاس
١١٦	سبب الحيض وحكمته
١١٧	زمن الحيض والنفاس
١٢٠	الآثار الشرعية المترتبة على رؤية دم الحيض
١٢٣	الاشخاص والأحكام المتعلقة بها
١٢٤	إذا انتطح دم المستحاضة
	الأحكام العامة المنطقه بدم الحيض بالنسبة للمعتادة والمبتدئة المميزة
١٢٥	والمتهيرة
١٢٨	المبحث الثامن ( التيمم )
١٢٨	تعريف التيمم
١٢٩	حكم التيمم وعله
١٣٠	أسباب التيمم
١٣١	السبب الأول ( فقد الماء )
١٣٦	السبب الثانى ( الحاجة )
١٣٦	السبب الثالث ( المرض )
١٤٩	شروط التيمم
١٥١	التيمم بالتراب المخلوط بغيره

الصفحة	الموضوع
١٥٢	التيمم بالتراب المستعمل أو التجس
١٥٤	أركان التيمم
١٥٤	الركن الأول ( نقل التراب )
١٥٨	الركن الثاني ( النية )
١٦٤	الركن الثالث ( المسح )
١٦٤	الركن الرابع الضرب
١٧٠	أحكام التيمم
	القسم الثاني
	مباحث الصلاة
١٨١	المبحث الأول
١٨١	معنى الصلاة وأقسامها
١٨١	الصلاة في اللغة
١٨٢	الصلاة عند الفقهاء
١٨٢	أقسام الصلاة
١٨٦	مواقيت الصلاة
١٩١	أحكام عامة تتعلق بمواقيت الصلاة
١٩٢	إذا جهل المصل الوقت



